بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

" وظيفية التفكير النحوي عند النحاة العرب"

"Functionalism of Grammatical Thought of Arabian Grammarians"

إعداد

محمد محمود عيسى محاسنة

إشراف

الأستاذ الدكتور حسن خميس الملخ

حقل التخصص – اللغة والنحو

الفصل الدراسي الثاني 2015م

وظيفية التفكير النحوي عند النحاة العرب

إعداد محمد محمود عيسى محاسنة

ماجستير اللغة العربية وآدابها، جامعة آل البيت 2011

بكالوريوس اللغة العربية وآدابها، جامعة آل البيت 2004

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص اللغة والنحو جامعة اليرموك

وافق عليها

حسن خميس الملخ .....رئيسا

أستاذ دكتور في النحو واللغة جامعة آل البيت

سمير شريف إستيتية .....مناقشا

أستاذ دكتور في النحو واللغة جامعة اليرموك

رسلان أحمد بني ياسين .....مناقشا

أستاذ دكتور في اللغويات جامعة اليرموك

يوسف مسلم أبو العدوس .....مناقشا

أستاذ دكتور في البلاغة والنقد جامعة اليرموك

وليد العناتي .....مناقشا خارجيا

أستاذ دكتور في اللسانيات جامعة البترا

الفصل الدراسي الثاني 2015م

الإهداء

إليه، روحا طافت بنا وستظل، عمي الأكبر أبي صلاح رحمه الله،

إليه، والزمن لم يمهله إلى أنْ يتمَّ الثانية والثلاثين من العمر، الصديق هاشم الجبالي رحمه الله،

إليهما، وما عملي هذا إلا خفقة رحمة من جناح الذل لهما والعز بهما، أمي وأبي حفظهما الله،

إليهم، إخوتي وأخواتي، وما إنا إلا بعض دعائهم الصادق لي، وبهم أشد أزري لأحيا، رعاهم الله،

الشكر والتقدير

من لا يشكر الناس لا يشكر الله،

أزجي الشكر باقات وباقات لأستاذي في مرحلة الطلب الأولى الأستاذ الدكتور حسن خميس الملخ، لتفضله بالإشراف على هذا العمل، وما كان ليتم إلا بنصحه وتوجيهه المبثوث في كل صفحات الدراسة، وأزجي الشكر الجزيل مرتين لأستاذنا الأستاذ الدكتور سمير شريف إستيتية، مرة لأنه اتسع لي في كل مشورة على مدار العمل، ومرة لأنه كرّمني بقبوله مناقشة هذا الدراسة، وأتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الأجلاء العلماء الأستاذ الدكتور رسلان أحمد بني ياسين، والأستاذ الدكتور يوسف أبو العدوس، والأستاذ الدكتور وليد العناتي، لتلطفهم بمناقشتهم هذا الدراسة التي تستقيم بملاحظاتهم ودقيق توجيهاتهم.

وأجده ودّا واحترما أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من تفضل عليّ بالوقوف معي إلى أن تم العمل على ما انتهى إليه، وأخص بالشكر، عمي الدكتور فايز محاسنة، وخالي الدكتور راضي نواصرة، والأصدقاء الدكتور ياسين بني ياسين، والدكتور عبد الرحمن القضاة، وفارس السعود ونور الدين العووادة وياسر أبو طعمة وياسر بني طه، ولأخي عبد الملك محاسنة لتفضله بمتابعة العمل وإخراجه إلكترونيا، ولكل من وقف معي بقلبه ولسانه ويده، وأردد عرفانا:

لا يَبلُغُ الشُّكرُ ما تُسدونَ مِن كَرَمٍ ولا يوفِّي بَيانِي سابغَ المِنَنِ

فناقلُ التَّمرِ عَنْ جهلٍ إلى هَجَرٍ كَناقلِ الخزِّ مَوشيًّا إلى اليمَنِ

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
.1	الإهداء	ج
.2	الشكر والتقدير	د
.3	الفهرس	هـ
.4	قائمة المصطلحات الواردة في الرسالة	ط
.5	قائمة الرموز الواردة في الرسالة	ك
.6	الملخص بالعربية	ل
.7	المقدمة	1
.8	**التمهيد: في اللسانيات الوظيفية والتفكير النحوي**	7
.9	**المطلب الأول:** في اللسانيات الوظيفية ومبادئها	8
.10	**المطلب الثاني:** في النحو والتفكير النحوي	20
.11	**الفصل الأول: وظيفية التفكير النحوي في المقدمات النحوية**	26
.12	**المطلب الأول:** وظيفية التفكير النحوي في ثلاثية الاسم والفعل والحرف	28
.13	**المطلب الثاني:** وظيفية التفكير النحوي في تقسيم الاسم	32

.14	– وظيفية التفكير النحوي في ثنائية التذكير والتأنيث	32
.15	– وظيفية التفكير النحوي في ثنائية التعريف والتنكير	35
.16	– وظيفية التفكير النحوي في التقسيم العددي للاسم	39
.17	**المطلب الثالث:** وظيفية التفكير النحوي في التقسيم الزمني للأفعال	42
.18	– وظيفية التفكير النحوي في الفعل الماضي	43
.19	– وظيفية التفكير النحوي في الفعل المضارع	45
.20	وظيفية التفكير النحوي في فعل الأمر	46
.21	**المطلب الرابع:** وظيفية التفكير النحوي في ثنائية الإعراب والبناء	47
.22	– ثنائية الإعراب والبناء في الأسماء	48
.23	– ثنائية الإعراب والبناء في الأفعال	50
.24	– أحادية البناء في الحروف	51
.25	– وظيفية التفكير النحوي في علامات الإعراب	52
.26	**الفصل الثاني: وظيفية التفكير النحوي في المرفوعات**	57
.27	**المطلب الأول:** وظيفية التفكير النحوي في المبتدأ والخبر	58
.28	– مفهوم المبتدأ والابتداء	59
.29	– ضوابط التقديم والتأخير	65
.30	– ناموس أمن اللبس	74

.31	**المطلب الثاني:** وظيفية التفكير النحوي في باب الفاعل	79
.32	– وظيفية العلاقة بين الفعل والفاعل	79
.33	– موقع الفاعل في الجملة الفعلية	79
.34	– حذف الفاعل	87
.35	– حقّيقة النائب عن الفاعل	91
.36	– أغراض البناء للمجهول	95
.37	– ما ينوب عن الفاعل في جملته	98
.38	**الفصل الثاني: وظيفية التفكير النحوي في باب المنصوبات**	101
.39	العلاقة الوظيفية بين النصب وعلاماته	102
.40	وظيفية فلسفة التعدي واللزوم	108
.41	ملامح وظيفية في المنصوبات	115
.42	ملامح وظيفية في الحال	115
.43	ملامح وظيفية في التمييز	123
.44	ملامح وظيفية في أسلوب الاستثناء	131
.45	**الفصل الثالث: وظيفية التفكير النحوي في بابي المجرورات والمجزومات**	138
.46	**المطلب الأول:** وظيفية التفكير النحوي في باب المجرورات	139
.47	**أولا:** الجر بحروف الجر	139

.48	حقيقة الجر: رؤية وظيفية	139
.49	– الضابط الوظيفي لاعتبار الأصالة والزيادة في حروف الجر	142
.50	– التضمين والتناوب في حروف الجر: تحليل وظيفي	146
.51	**ثانيا:** الجر بالإضافة	149
.52	– حقّيقة الإضافة وظيفيا	149
.53	**ثالثا:** نوعا الإضافة	153
.54	– الإضافة المعنوية (المحضة)	154
.55	– الإضافة اللفظية (غير المحضة)	160
.56	**المطلب الثاني: وظيفية التفكير النحوي في باب المجزومات**	164
.57	– مفهوم الجزم وحقّيقته	164
.58	– النتائج والتوصيات	171
.59	قائمة المصادر والمراجع	172
.60	الملخص بالإنجليزية	185

قائمة المصطلحات الواردة في الدراسة [1]:

الرقم	المصطلح بالعربية	المصطلح بالإنجليزية
.1	بنية ذهنية	Mental structure
.2	البنيوية	Structuralism
.3	البؤرة	Focus
.4	التداولية	Pragmatics
.5	التركيب التواصلي	Communicative structure
.6	التركيب غير التواصلي	Non Communicative structure
.7	التزامني	Synchronous
.8	التعاقبي	Diachronic
.9	التعبيرية أو الانفعالية	Emotive
.10	التواصلية (إقامة التواصل)(تواتر التواصل)	Communicative
.11	الحمْل	Predication
.12	الخطاب	discourse
.13	الشِّعرية	Poetics

1- المقابلات الأجنبية مستخلصة من مجموعة من الكتب التي مرّت في متن الرسالة، وعمد الباحث إلى ترجمة المصطلحات التي اجترحها بما ينسجم مع مفاهيمها المستخدمة للتعبير عنها.

.14	الكفاية التواصلية	Communicative competence
.15	الكفاية اللغوية (الكفاية التفسيرية)	Linguistic Competence
.16	الكفاية النفسية	Psychological adequacy
.17	اللسانيات الوظيفية	Functional Linguistics
.18	المحور	Topic
.19	المرجعية	Reference
.20	المُرسّلة اللغوية	Message
.21	المفسر تداولي	Deliberative interpreter
.22	المكون التداولي	Created pragmatic
.23	المكون التوليدي	Generative Created
.24	المميز الوظيفي	Functional distinctive
.25	المميز نحوي	Grammatical distinctive
.26	الوظيفة الندائية	Conative function
.27	ما وراء لغوية (التداولية)	Meta language (Pragmatics)
.28	الوظيفية	Functionalism

قائمة الرموز الواردة الرسالة:

الرقم	الرمز	المقابل
1-	ع . لف	عامل لفظي
2-	م.م	معمول مرفوع
3-	ø = ع.م	عامل معنوي / مكون وظيفي
4-	*	جملة لاحنة نحويا

"المُلَخَّصُ"

محاسنة، محمد محمود. **وظيفيَّةُ التَّفكيرِ النَّحوي عِندَ النحاة العرب**. أطروحةُ دكتوراه في جامعةِ اليرموك، 2015. (المشرفُ الأستاذُ الدكتورُ حسن خميس الملخ).

سعتْ الدراسةُ إلى رصدِ ملامحِ الفكرِ الوظيفيّ في التراث النحويّ للعربيّة قَصْدَ تبيّن موقع الوظيفيّة من الفكر النحويّ منطلقا وممارسة؛ فتعرَّفتْ أثرَه في بناءِ الأحكامِ النَّحويةِ وتفسيرها، بالإفادة من المنهجِ التَّحليليّ، وقد جاءتِ الدراسةُ في تمهيدٍ وأربعةِ فصولٍ وخاتمةٍ، قدّمَ التمهيدُ المفاهيمَ الأساسيةَ للسانياتِ الوظيفيّةِ وللتفكيرِ النَّحويّ، فيما قدّمَ الفصلُ الأولُ تحليلاً وظيفياً للمقدماتِ النَّحويةِ المُتعلقةِ بتقسيمِ الكلمة، وتقسيمات الاسمِ والفعلِ في الإعراب والبناء، والتذكيرِ والتأنيثِ، والتعريف والتنكير، وغيرها. وقدَّمَ الفصلُ الثاني تحليلاً وظيفياً لظاهرة المرفوعاتِ في أبوابها المختلفة كالمبتدأِ والخبرِ والفاعلِ ونائبهِ. وقدّم الفصلُ الثالثُ تحليلاً وظيفياً لظاهرة المنصوباتِ في المفعولاتِ وأشباهِ المفعولاتِ. وقدَّمَ الفصلُ الرابعُ تحليلاً وظيفياً لكلٍّ من المجروراتِ والمجزوماتِ، فتناولَ الجرَّ بحروفِ الجرِّ والإضافةَ وجزمَ الفعلِ المضارعِ. وقد توصّلت الدراسة إلى أن النظرَّ الوظيفيَّ لم يغبْ عن أذهانِ نحاةِ العربيةِ؛ إذ أفادوا منه في بناء القواعدِ وتفسيرِ الأحكامِ.

الكلماتُ المفتاحيةُ: التَّفكيرُ النَّحويُّ، اللسانياتُ الوظيفيةُ، النَّحو الوظيفيُّ.

المقدمة

أما قبلُ،

فالمحمودُ هو اللهُ جلَّ ثناؤه، والمُصلَّى عليهم هم رسلُه وأنبياؤه، فالحمدُ لِله على ما أنعمَ وتمّمَ، والصلاةُ والسلامُ على النبيّ الأكرم، وعلى آل بيته وصحبه ما خلقَ اللهُ وأنعم.

وأما بعدُ،

فتعد المدرسة الوظيفية من أحدث المدارس اللسانية، كما تعد من أكثرها اتصالا بالواقعة اللغوية؛ ذلك أنها عمدت إلى البحث في وظائف اللغة، بعد أن مضت المدارس اللسانية السابقة في وصف الأنظمة اللغوية بمعزل عن وظائفها، وقد تشكلت رؤية هذه الدارسة وفكرتها بفضل المُدارسات والمناقشات التي أتيحت لنا في مساقي المدارس اللسانية الحديثة والتفكير النحوي عند العرب، فجاءت هذه الدارسة مزاوجة بين الموروث العربي الأصيل، والمنجز اللساني المعاصر، جاعلة من أدوات الوصف والتفسير اللساني وسيلة لخدمة التراث النحوي والكشف عن نقاط قوته وطاقاته المتجددة.

تأتي هذه الدراسة لترفد المكتبة العربية بمدخل مفيد للبحث اللساني، قوامه التركيز على أثر الوظيفية اللغوية في تشكيل الفكر النحوي وتيسيره، ذلك أن جعل الوظيفية اللغوية (تحقيق التواصل الفعّال) محطَّ اهتمام الدراسة ومحورها من شأنه أن ينحو بالدراسة منحى أكثر انسجاما مع الواقع اللغوي، كما أنه يفتح للباحث آفاقا رحبة للوقوف على مفاصلَ مهمّةٍ في الفكر النحوي العربي.

وأهمية هذه الدراسة في أنها محاولة لتقديم توصيف لسانيّ جديد للفكر النحوي العربي، فجلُّ الدراساتِ اللسانية التي اتخذت النحو العربي موضوعا لها تعاملت مع النحو بما هو نظام لغوي معزول عن سياقات إنتاجه وتلقيه؛ فعمدت إلى تقديم وصف مجرّد له من الوظائف اللغوية.

وتظهر أهميتها أيضا في أنها تطمح إلى دراسة الفكر النحوي العربي على غير النهج الذي اتبعته الدراسات الأخرى لأنها محاولة لتوصيف الذهنية النحوية العربية، وليست محاولة لتوصيف النحو العربي بما هو نظام نحوي مبني على قواعد معزولةٍ عن الأساس الحقّيقي الموجب لوجود اللغة، معتمدة في هذه المحاولة على ضرورة التمييز بين التفكير النحوي والنحو نفسه.

كما تتجلى أهمية الدراسة في أنها تستند إلى نظرة شمولية للفكر النحوي العربي؛ ذلك أنها تنطلق منطلقا يوائم بين التراث النحوي الضخم، والخصوصية التي تتمتع بها اللغة العربية، تلك الخصوصية الكامنة في أنها متصلة بنصٍّ مقدسٍ (القرآن الكريم)، اشتمل على أتمّ تمثّلات النظم اللغوية العربية بما فيها النحو.

تجاوزت الدراسة العقبات التي واجهتها من مثل ندرة الكتابات المصنفة في وظيفة الفكرة والتفكير، فجلُّ الكتابات الوظيفة كانت مركّزة بشكل كبير على الوظيفية التركيبية، وعوّضت الدراسة هذه الندرة بالتعامل مع المصادر الأولى للمادة النحوية، وإجالة النظر فيها وعرض مادتها بعضها على بعض، بغية الكشف عن الفكر الوظيفي المستكن وراء التبويب النحوي بهذه الدقة والبراعة، كما عوّضت هذه الندرة بالإفادة من المفاهيم الدقيقة للمقولات الوظيفية التي حرصت الدراسة على تجليّتها في التمهيد.

أفادت الدارسة من المصادر النحوية على مرّ عصور الممارسة النحوية من لدن سيبويه حتى المصنفات الحديثة من مثل النحو الوافي لعباس حسن، وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة أفادت كثيرا من كتابي شرح المفصل

لابن يعيش، وهمع الهوامع للسيوطي، فالأول منهما توفر على نظر نحوي دقيق وعميق يصلح لأن يكون نموذجا للفكر الوظيفي النحوي عند العرب، والثاني منهما توفر على مادة عليمة تأصيلية وفرّت الوقت والجهد في تتبع مظانها الأولى.

وبغية تحقيق هدف الدراسة؛ فقد قسمت فصولا أربعة، سبقها تمهيد يوضح مفهوم الوظيفية، ويبين معالم التفكير النحويّ العربيّ، فعمد الفصل الأول إلى الكشف عن الملامح الوظيفية في المقدمات النحوية، وفيه توقفت الدارسة على أبرز القضايا النحوية التي عالجها نحاة العربية في المقدمات النحوية من مثل التقسيم الثلاثي للكلم العربي، والتقسيم الزمني للأفعال، كما توقفت مع ثنائية الإعراب والبناء ومتعلقاتهما، وغيرها من المقدمات النحوية.

ووقفت الدراسة في الفصل الثاني على باب المرفوعات، ووقف عند أهم القضايا التي تجلت فيها وظيفية التفكير النحوي من مثل قضية المبتدأ والابتداء، وضوابط التقديم والتأخير، وضابط مسألة أمن اللبس، والكشف عن وظيفية العلاقة بين الفعل والفاعل، وموقعية الفاعل في جملته، وحذف الفاعل، وحقّيقة النائب عن الفاعل، وأغراض البناء للمجهول، وما ينوب عن الفاعل.

ووقفت الدراسة في الفصل الثاني على باب المنصوبات، إذ عمدت إلى رصد الملامح الوظيفية فيه، مع أبرز الملامح الوظيفية المتعلقة بالقضايا الموجبة للنص، فوقفت مع فلسفة التعدي واللزوم، أي أنها عالجت فكرة المفعولية من منظور وظيفي ومن منطلق ينسجم مع أصول التفكير النحوي بعيدا عن الخوض في تفصيلات الأبواب والمسائل النحوية المتعلقة بالمنصوبات والمفعولات، فهي على أهميتها تنضم في نسق فلسفي ارتضى النحاة بموجبه أن تكون في باب واحد، وعدم الخوض كان للتخلص من الحشو والتكرار، وبعد الوقوف

مع الملامح الوظيفية مع المفعولات عمدت الدراسة إلى استكمال النظر في المنصوبات فكان لها وقفة تحليلية مع أبواب الحال والتمييز والاستثناء.

ووقفت الدراسة في الفصل الثالث على بابي المجرورات والمجزومات، إذ تناولت بالبحث والتحليل الملامح الوظيفية الكامنة وراء الجر بحروف الجر: معانيها ومتعلقاتها، والجر بالإضافة: أنواعها ومتعلقاتها؛ ثم عمدت إلى تحليل ظاهرة جزم الفعل المضارع، والكشف عن الفلسفة الوظيفية المُستكنّة وراء وجود الجزم حكما نحويا رابعا.

ختمت الدراسة وقفتها الوظيفية في هذه الأبواب النحوية، بجملة من النتائج والتوصيات التي شكّلت خلاصة الدراسة وثمرة التحليل الوظيفي الذي اطّرد في كامل أوصالها، ومن أهم ما انتهت إليه الدراسة أن نحاة العربية كانوا على قدر كبير من الوعي الوظيفيّ في مسيرتهم النحوية للتقعيد، وقد تجلى هذا الوعي الوظيفي في النتاج النحوي الموروث عنهم، فقد تركوا العديد من النظريات النحوية التي تشف عن الملامح الوظيفية في التفكير النحوي عندهم، ومن ثم أعقب الدراسةَ ثَبَتٌ بأهم المصادر والمراجع العربية والأجنبية التي أفادت منها الدراسة، وشكّلت للدراسة منطلقات فكرية مهمّة ودقيقة، وستظل الدراسة ناقصة ما لم تردف بدراسات مستقلة في تتبع الملامح الوظيفية في كل باب نحوي على حدة دراسة مطولة متخصصة، وكذلك دراسات مستقلة ترصد الملامح الوظيفية في التفكير النحوي في النظريات النحوية بما هي كليات نحوية كبرى يجب التركيز عليها بالدرس والتحليل.

وعلى أنه لم تفرد للتفكير النحوي العربي من الناحية الوظيفية دراسات مستقلة إلا أن الدراسة أفادت من عدة دراسات اشتملت على إرهاصات للتفكير النحوي الوظيفي منها دراسة:

1- **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي**، أحمد طه المتوكل؛

عرض فيه للحديث عن الأبعاد الوظيفية الفكرية للغويين العرب من غير أن يخصَّ الفكر النحوي ببحث مستقل مستفيض، وقدّم المؤلف في هذا الكتاب رؤية للدراسة الوظيفية للأنظمة العربية، إلا أن سعة مجاله حالت دون تخصصه في النحو وحده، فالكتاب لم يكن مقتصرا على النحو: أبوابه أو أحكامه، بل جعل كامل المستويات اللغوية مادة لكتابه.

2- **ملامح التفكير النحوي عند ابن الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار تـ 328هـ)**، لمؤلفه عبد المقصود محمد عبد المقصود؛ قدم فيه الباحث رؤية شمولية للملامح العامة والتفصيلية للتفكير النحوي عند أبي البركات الأنباري، وعلى أنه استقصى تلك الملامح النحوية، إلا أنه لم يقف على الأبعاد اللسانية القارَّةُ وراءها لا سيما الوظيفية منها.

3- **الماءات في مصنفات اللغويين والنحاة دراسة نحوية وظيفية دلالية**، لمؤلفه محمود أحمد الدراويش؛ جمع المؤلف في هذا الكتاب شتات (ما): معانيها وتوجيهاتها النحوية، وبالرغم من الجهد المبذول في الكتاب من تتبع للآراء النحوية، إلا أنه خلا من التوجيهات اللسانية ولا سيما الوظيفية بالمفهوم اللساني الحديث.

وبعدُ؛ فإنه مما يجدر التنبيه عليه، وتجب الإشارة إليه، أن هذه الدراسة ما هي إلا عمل إنساني لا يتم إلا بوجهيه: صالحٌ وهو الواجب والمطلوب، فلا حمد ولا ثناء عليه، والآخر غير المرغوب فيه، فالدعوة في النظر إليه، وحسبي في هذا قول ابن عساكر: "**فمن عثر في ذلك بشيء يجب إصلاحه فليصلحه متفضلا، وليقوّم أوده متطولا، والله ولي لتوفيق وهو الهادي إلى أرشد الطريق، وهو مدار التوجيه والتصويب**"،

وحسبي من الجهد ما تمثّلَ في هذه الدراسة، وأسأل الله العلي القدير أن يكون هذا العمل في ميزان كل من أخذ بسبب لإنجازه.

التمهيـد

- **المطلب الأول: في اللسانيات الوظيفية ومبادئها**

- **المطلب الثاني: في النحو والتفكير النحوي**

1-1 المطلب الأول: في اللسانيات الوظيفية ومبادئها:

تعددت المداخل اللسانية التي عكفت على اللغة وصفا وتفسيرا بتعدد الأنظار المعرفية للعلماء والباحثين؛ ذلك أن تشكل الرؤية اللسانية ينبني على منطلقات فلسفية تجاه اللغة، معزَّزة بالمعرفة اللغوية والقدرة المنهجية على تقديم تصوّر شامل عن أجهزة اللغة وصفا وعملا وتفسيرا، وتعد المدرسة الوظيفية واحدة من المدارس اللسانية التي أولت الأنساق النحوية عناية كبيرة بالدرس والتحليل.

انطلقت الوظيفية في تشكّلها الأول من الحقّيقة الصوتية للغة في أعمال تروبتسكي، فالنظرة الوظيفية للفونيم من أهم الأسس التي ساهمت في تبلور النظر الوظيفي، والنظريات الوظيفية؛ ذلك أن عناية اللسانيين بالفونيم تعريفا وتحديدا، دفعت إلى وجود نظرية وظيفية يعرف الفونيم في ضوئها بأبعاده الوظيفية التمييزية في اللغة، وكان تروبتسكي من أوائل الوظيفيين الذين قدموا توصيفا وظيفيا للأصوات، ثم صارت منطلقا للنظر الوظيفي في المستويات اللغوية الأخرى[1]، وهذا المنطلق الصوتي مبني على حقّيقة الاستعمال الناجز في اللغة، فاللغة في وجه من الوجوه ظاهرة صوتية ناجزة، في مقابل ذلك الوجه الذهني المجرد الذي يعدّ الجانب الناجز منها تمثيلا له في كل مستويات اللغة.

ويقتضى النظر اللساني وجود حالة من الشمولية في النظرية اللسانية، ومؤدى هذا المقتضى أنه إن اتجهت الوظيفية في بداياتها إلى علم الأصوات (الفونتكي والفونولوجي)، فإنها بلا شك اتخذت من اللغة –

[1]– زكريا، ميشال، الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط2، 1983، ص 237، ص 238.

بمستوياتها صرفا وتركيبا ودلالة– موقفا يشفُّ عن مبادئها وأسسها اللسانية في تناول الظاهرة اللغوية، أي أن ارتباط الوظيفية في الجانب الصوتي في النشأة الأولى لم يحلْ بينها وبين بقية مستويات اللغة، فقد امتدت لتصل إلى المستويات اللغوية كلها بشكل علمي ومنهجي يتفق وخصوصية كل مستوى من المستويات اللغوية.

ويجد المطالع لتطور الأنظار اللسانية تيارين رئيسين يختزلان النظريات اللسانية: تيارا صوريا(وصفيا) وتيارا وظيفيا، والأخير منهما يحاول وصف بنية اللغات الطبيعية بربطها بما تؤديه من وظائف داخل المجتمعات البشرية. على خلاف التيار الأول الذي يقف في مقارباته اللغوية عند البنى اللغوية ولا يكاد يتعداها[1]، وتعد البنيوية من أفضل النماذج التي تجسد التيار الأول، ذلك أنها ركّزت في دراستها للغة على البنى، واتخذتها منطلقا محيِّدة العلاقة الوثيقة بين البينة والوظيفة، فيما تمثّل الوظيفية التيار الثاني خير تمثيل.

وتعد اللسانيات الوظيفية من أهمّ الأنظار اللسانية التي تعاملت مع اللغة مرتبطة بوظائفها داخل الجماعة اللغوية؛ ذلك أن هذه النظرية تشكل تطورا للأنظار اللسانية السابقة، ولا يعني هذا الكلام بحال من الأحوال أنها نشأت منبتة عن النظريات اللسانية السابقة، ذلك أن كل نظرية لا شك تقوم على تراكمات سابقة سواء أحافظت على وجودها أم اندثرت بفعل التطور والتاريخ[2]، وعلى الرغم من ازدهار المدرسة الوظيفية

---

[1]– المتوكل، أحمد، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006، ص19.

[2]– يرى أحمد المتوكل أن جميع النظريات اللسانية قائمة على الوصفي (الصوري)، وأشار إلى ضرورة تحديد مفهوم المنهج الصوري بغية تقديم تصور واضح للمنهج الوظيفي، والمناهج كلها في نظره وصفيةٌ باعتبارين: الأول: أن الوصف يتم عن طريق نموذج صوري مصوغ صياغة منطقية رياضية، يبنيه الواصف ليقارب بواسطته موضوع الوصف، والثاني: أن الخصائص الصورية تعدّ من الجوانب المقومة للسان الطبيعي، كالخصائص التركيبية والصرفية والصوتية.(انظر: المتوكل، أحمد، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، دار الكتاب الجديدة المتحدة، لبنان، ط2، 2010، ص 17.

وازدياد المناصرين لها، إلا أنه لم يُقدَّم لها تعريف موسوعي مناسب لها، والسبب في حداثتها نسبيا من جهة، ولعدم استيعاب مبادئها ونظريتها بالشكل الذي يخوّل دراسيها تقديم تعريف نهائي لها.

يصعب تعريف اللسانيات الوظيفية تعريفا جامعا مانعا؛ لأن جل الترجمات العربية لكتابات الوظيفيين عمدت إلى تقديم تعريفات إجرائية تُلخّص فحوى النظرية الوظيفية، وموقفها من اللغة استعمالا ووصفا وتفسيرا من جهة، و تبيّن تعدد الأنحاء الوظيفية من جهة ثانية[1]، لكن لا تخلو كتابات الوظيفيين من محاولات التعريف بها ولو تعريفا إجرائيا، فهي في نظر مارتينيه تقدم تحليلا للملفوظات اللغوية اعتمادا على الكيفية التي تسهم بها في سيرورة التواصل[2]، أي أن مارتينيه ينطلق في هذا التعريف من الوظائف التواصلية التي تقوم بها أو من المفترض أن تقوم بها اللغة، ويخالف مارتينيه بهذا التعريف تحليل اللغة مكتفية بذاتها، فجعلَ من قدرة اللغة على تحقيق التواصل وتسييره معيارا تحلل اللغة بواسطته.

ميّزت الوظيفية بين مفهومين للوظيفة نفسها: الأول يقوم على اعتبار أن للوظيفةِ دورا مهمّا تقوم به اللغة ككل، والثاني يقوم على اعتبارها علاقة دلالية أو تركيبة أو تداولية، تقوم بين مكونات الجملة[3]، وفي المقابل علينا أن نتحدث عن مستويين في دراسة اللغة، كل مستوى ينسجم مع مفهوم وظيفي، فالتصور الكلي للوظيفية يفضي بنا إلى دراسة الأنظمة اللغوية مجتمعة، لأنها باجتماعها تكشف عن وظيفتها الكلية بما هي "لغة"، في حين أن اعتبار مفهوم الوظيفية علاقة تركيبية دلالية أو تداولية تقوم بين مكونات الجملة يعني

---

[1]– انظر، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 49.

[2]– بافو، ماري آن، النظريات اللسانية الكبرى، ترجمة محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط1 ، 2012، ص 222.

[3]– اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 50.

بالضرورة الانصراف إلى دراسة التراكيب والعلاقات المتشكلة والمشكِّلة لها، أي أننا إزاء دراسة المستوى النحوي بما هو المستوى الذي تتجلى فيه هذه الوظيفة.

وعليه؛ فإنه بالإمكان الحديث عن إطارين وظيفين للتعامل مع المنجز اللغوي: إطارٍ يتعامل مع اللغة بما هي نظام كامل متكامل، ويعنى هذا الإطار برصد الأثر اللغوي في تحقيق تواصلية اللغة من جهة، وكذلك يعني برصد أثر تحقيق التواصل في البنى اللغوية تشكّلا وتشكيلا، وإطارٍ يتعامل مع اللغة بالتركيز على أحد مستوياتها، أي أنه يعني بدراسة الموقف اللغوي، والعلاقات البينية التي تحتكم البنى التركيبية إليها.

واهتمت اللسانيات الوظيفية –حسب المفهوم الأول للوظيفة– بدراسة وظائف اللغة، فعمدت إلى تحليل اللغة بغية الكشف عن وظائفها المُستكنّة في البنى اللغوية الناجزة، للكشف عن العلاقة الوظيفية بين مكونات الحدث الكلامي[1]، وفي معرض محاولتها تفسير اللغة، فإنها لا شك تعتمد جملة من الأسس والمبادئ المنهجية التي تضمن لها سلامة التحليل وواقعية نتائجه. فقد حافظ الوظيفيون على هذه الآلية في النظر إلى اللغة، فعمدوا إلى تنميط الوظائف اللغوية، مثلما عمدوا إلى تحديد أدوارها في الحدث الكلامي، فنجد مَن اختزل الوظيفية في وظيفة الكلام، فعرفها على أنها "**دور اللغة في التعبير أو الانفعال، أو النداء، أو الاتصال، أو إنشاء رموز تتيح للفرد أن ينشئ علاقات مباشرة**"[2].

---

[1]– انظر، سامسون، جفري، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ترجمة، محمد زياد كبة، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، 1994، ط1، ص105.

[2]– حجازي، سمير، المتقن معجم المصطلحات اللغوية والأدبية الحديثة، دار الراتب الجامعية لبنان، ط1، د ت، ص 86. وكان ياكابسون قد تحدث عن هذه الوظائف معلقا إيها بالعوامل التي يقوم عليها التواصل، وعوامل التواصل عنده هي: المرسِل، المستقبل، العلاقة بين المرسِل والمستقبل، اللغة، المُرسّلة اللغوية، المحتوى الذي ترمز إليه المرسَلة، وزاد أن وضّح العلاقة بين الوظائف اللغوية وبين عوامل الاتصال، فالوظيفة الأولى التعبيرية أو الانفعالية ترتبط بالمرسِل وتكشف عن موقفه من القضايا التي يتكلم عنها، والوظيفة الثانية الندائية تتعلق بالمستقبل، ذلك أنها تثير انتباهه، والوظيفة الثالثة المرجعية وتتعلق بالمحتوى (فحوى الخطاب)، وتعد المبرر الأساسي لعملية التواصل=

وعليه؛ فالوظيفيةُ مدرسةٌ لسانية تهتم بالجانب المنجز من اللغة، ذلك أن الحديث عن الوظائف اللغوية، والكشف عن علاقة بعضها ببعض لا يتحصل من تفسير البنى الذهنية، فالبنى الذهنية مجردات عليا لا يمكن تفسيرها، أو الكشف عن وظائفها إلا إن تحقّقت واقعا لسانيا ناجزا، وتحقّقها واقعا لسانيا ناجزا لا يعني بحال من الأحوال انقطاع الصلة بينها وبين التصور الذهني، بل إن العلاقة بينهما علاقة وجود بالفعل وبالقوة، إن غابت الأولى تغيب الثانية، والعكس ليس صحيحا.

وتعد الدراسة الوظيفية –حسب المفهوم الثاني للوظيفة عندهم–وظيفة "ميتا لغوية"، أي أنها دراسة تهدف إلى تفسير الظاهرة اللغوية من داخلها[1]، أي الكشف عن المنحى الوظيفي الجامع بين المكونات التركيبية للجملة فالكلام، فبعد أن كشفت عن وظائف اللغة باعتبار علاقتها بالواقع الخارجي، عمدت إلى الكشف عن آليات اشتغال اللغوي في اللغوي.

فاعتبار الوظيفة علاقة تركيبة أو دلالية أو تداولية تقوم بين مكونات الجملة، يعني بالضرورة أن العلاقات (بين اللغوية) محكومة بنظام وظيفي ذهني بحت، يعمل عمله في المُنتَج اللغوي، ويصلح أن يكون مكونا توليديا للأنماط الكلامية، بل مكونا توليديا بالضرورة، ذلك أنه هو القادر الوحيد على تحديد اتجاه

=، والوظيفة الرابعة التواصلية(إقامة التواصل)(تواتر التواصل)، وتظهر في المرسَلات التي تراعي إقامة الاتصال، وتأمين استمراره، وتقوم على تعابير تتيح للمرسِل إقامة التواصل أو قطعه، فمن الممكن أن تكون هذه الوظيفة لغوية أو غير لغوية، والوظيفة الخامسة وظيفة تعدي اللغة(ميتا لغوية)، وتظهر في المرسَلات التي تتمحور على اللغة نفسها، فتتصرف إلى تسمية عناصر البنية اللغوية وتعريف المفردات، و الوظيفة السادسة الشعرية، وتظهر في المرسَلات التي تشكّل بؤرة الحدث الكلامي.(انظر: زكريا، ميشيل، الألسنية(علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام، ص52– ص54)، (وانظر: المتوكل، أحمد، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص53، ص54).

[1]– المتوكل، أحمد، اللسانيات الوظيفية، ص 52.

العلاقات داخل التركيب، كما أنه قادر على تسييرها باتجاه معانٍ نهائية أو غير نهائية على اعتبار أن مفهومي الوظيفة متكاملان بالقوة وبالفعل.

يضعنا الكلام السابق أمام حقّيقة علمية، مؤداها أن الوظيفية تقدم وصفين وظيفيين للغة: وصف **وصف (صوري تفسيري) ووصف ميتا لغوي** وصفي بما هو وصف مرتبط بالقوة الإنجازية الحرفية أو الاستلزامية[1]، ووصف تفسيري بما هو تحليل كاشف عن أثر الوظيفة في البنية وجودا وتشكّلا، وهو بشقيه قائم على الكشف عن الوظائف اللغوية المرتبطة بالمرسل والمستقبل والرسالة نفسها وسياقها ومتعلقاتها. **ووصفا "ميتا لغوي"** يظهر أفضل ما يظهر في "اللغة الواصفة"[2]، والأخير منهما بما هو وظيفة تجريدية فإنه يشكّل فكرة الدراسة وروحها، فالوظائف التي سبق ذكرها وإن كانت تمثّل جانبا من التفكير اللغوي، إلا أنها تنفصل عن التفكير النحوي، فالتفكير النحوي أكثر تجريدا، وأبعد ما يكون عن التماسُّ المباشر مع الوظيفة بما هي دور تقوم به اللغة برمتها.

وعليه؛ تسعى هذه الدراسة إلى جعل المكون التداولي مكونا توليديا، بعد أن تعاملت معه النظريات اللسانية على أنه مكون تفسيري فحسب، واعتباره مكونا تفسيرا لا يعني أنه لم يوجه الوجهة الصحيحة، فالتداولية في أساسها تعمد إلى تفسير المنجز اللغوي بما ينسجم مع سياقه ومقامه، ذلك أنها (التداولية) مجمل الظواهر

[1]– هما مصطلحان استخدمهمّا أحمد المتوكل، يعبر بالقوة الإنجازية الحرفية عن الدلالة المباشرة للتركيب، في حين يعبر بالقوة الاستلزامية عن المعنى المتضمَّن في التركيب. للتوضيح انظر: (المتوكل، أحمد، اللسانيات الوظيفية، ص64).

[2]– المتوكل، أحمد، اللسانيات الوظيفية، ص 52، واللغة الواصفة عنده، هي لغة النحاة، فمثل قول النحاة فاعل ومفعول يعدّ قولا "ميتا لغويا"، ذلك أنه لا يحيل على عالم خارجي، بل على نمطين من العبارات تتوفر فيها خصائص لغوية معينة.

التي ترتبط اللغة بسياق إنتاج الألفاظ[1]، أي أننا قادرون بالاستعانة بالمكون التداولي أن نفهم القيود السياقية التي تنطبق على استعمال اللغة[2]، وبقليل من التجريد إذا ما اعتبرنا المكون التداولي مكونا توليديا، فإنه من الممكن أن نعده قادرا على التحكم بالإنتاج اللغوي، فبما أنه قادر على تفسير اللغة في سياقاتها – إن عُدَّ مكونا تفسيريا–، فإنه قادر بالضرورة على توليد الأنماط اللغوية وتوجيهها –إن عد مكونا توليديا–، ومن وجهة نظر وظيفية فإنه لا يصح الفصل بين القدرتين النحوية والتداولية، فهما طاقة تداولية واحدة[3]، فالقدرة التداولية بوصفها مكونا توليدا تؤدي بالضرورة إلى الوصول إلى قدرة نحوية يصير معها اللسان قادرا على تلوين الأداء اللغوي حسب حالة التفاعل التوليدي التداولي.

يعدّ المكوّن التداولي مكونا رئيسا من مكونات الخطاب بصرف النظر عن نوع الخطاب ووظيفته، وهنا تتجلى ثنائية المقصود والمدرك، فالرسالة اللغوية قصد، وفهمها إدراك؛ ذلك أن المرسل يقدم الخطاب وفق أفقه الإنتاجي الخاص، أي وفق مكون تداولي مقصدي معين، في حين يفسر الملتقي الخطاب وفق أفق تلقٍ إدراكي خاصٍ به أيضا، أي وفق مفسِّر تداولي معين، وهذا الأخير يصلح لأن يكون مكونا لخطاب ثانٍ على اعتبار أن المتلقي سيردُّ –بالضرورة– بخاطب ثان، وتظل العملية التخاطبية رهن هذه الحركة الدائرية التي تبدأ بالمرسل ولا تنتهي بالمستقبِل، كما هو موضح في الترسيمة الآتية[4]:

---

[1]– انظر، الملخ، حسن خميس، التداولية: ظلال المفهوم وآفاقه، عالك الكتب الحديث، إربد، 2015، ص7 – ص 12، وفيه عرض لمفهوم التداولية وعلاقتها بالدرس الوظيفي للغة.

[2]– انظر، آلن بولغير، المعجمية وعلم الدلالة المعجمي: مفاهيم أساسية، هدى مقنص، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2012، ص 242.

[3]– المتوكل، أحمد، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص **27**.

[4]– المتوكل، أحمد، المرجع نفسه، ص 42.

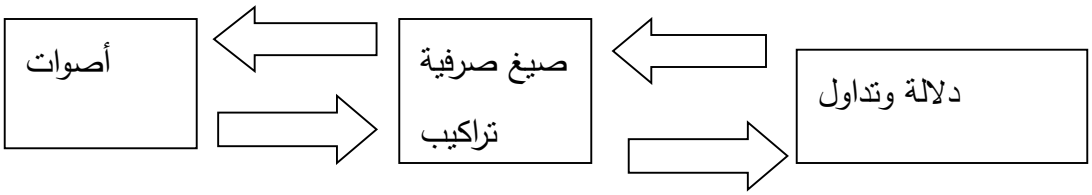

احتفت النظرية الوظيفية بالمكوّن التداولي، بما هو المكوِّن الأهم من غيره في تشكيل الخطاب وتسييره، ذلك أنه يؤسَّس وفق بنى ذهنية، ومجردات عليا، تجعل له حضورا في أركان الخطاب، كما تجعل منه المكوِّن القادر على السيطرة على سائر المكونات الأخرى، وهنا يكمن الفرق الدقيق بين الوظيفية وغيرها من النظريات اللسانية من جهة، وبين التداولية بوصفها نظرية تفسيرية مرتبطة بالقوة الإنجازية الاستلزامية[1]، والتداولية بوصفها مكونا توليديا من جهة أخرى.

وظلت النظريات اللسانية محافظة على التحليل البنيوي للغة في بعديه التزامني والتعاقبي، من غير أن تعمد إلى التفسير اللغوي، والإفادة من المعطيات المعرفية المتجددة في تفسير اللغة واستخلاص أسس لسانية تنسجم مع طبيعة اللغة إنتاجا واستعمالا، في حين أن الوظيفية تجاوزت النظرة الوصفية للغة، وعمدت إلى تفسيرها، والعمل على تنميط المنجز اللساني وفق رؤية علمية تنسجم مع طبيعة اللغة من جهة، ومع تطور الفكر اللساني من جهة أخرى.

كما قامت نظرية النحو الوظيفي على فكرة المكون التداولي، لكنها أجرت تعديلا بسيطا، لكنه جوهري، فعمدت إلى تغيير موقع المكون التداولي ومفهومه، فبعد أن كان مكونا تفسيريا صار مكونا توليديا يعمل على تسيير العلاقات بين الأنحاء التركيبية، وعليه؛ فإن النحو الوظيفي قائم على ضرورة فهم الأثر التداولي في الأنساق النحوية قيد الدراسة.

[1]– المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص 40.

واتخاذ النظريات اللسانية المكون الصرفي التركيبي مكونا توليديا، يؤدي إلى إيجاد البنى الصرفية فالتراكيب النحوية، ثم يوجِد كلاً من المكونات الدلالية، فالتداولية وصولا إلى الأداء الصوتيّ على الترتيب، كما توضحه الترسيمة الآتية:

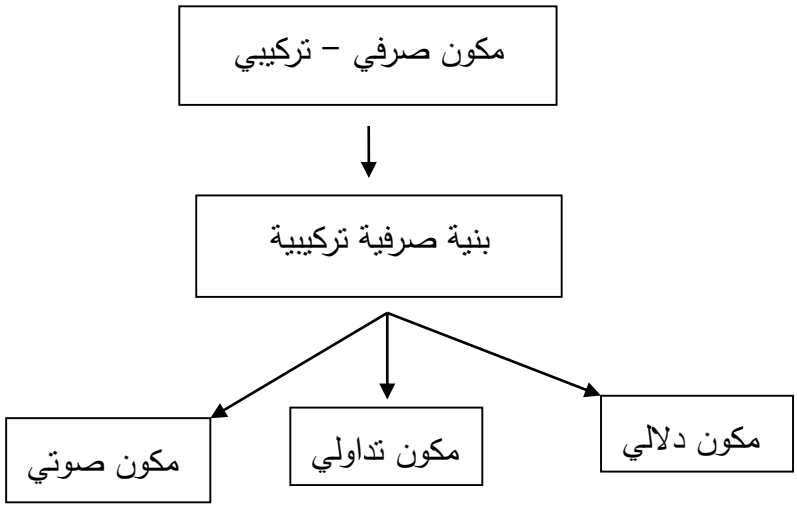

نجد في الترسيمة السابقة أن المكون الصرفي التركيبي قد تحكم في المكونات الأخرى، أي أن المكون الصرفي التركيبي هو المكوّن التوليدي الأهم عند أصحاب هذه النظريات، وقد حافظت الكثير من المدارس اللسانية على هذه النمطية في تفسير المنجز اللغوي، ذلك أنها ظلت تراوح في معالجاتها عند البينة اللسانية الناجزة، في حين أنها لم تعطِ البناء الذهني الاهتمام الذي يكفل له أن يعيد توصيف المنجز اللساني بشكل أكثر جدة وأكثر انسجاما مع المنطق الذهني للغة.

وأفادت اللسانيات الوظيفية من مقولات المدرسة التوليدية التحويلية كثيرا، إلى الحدّ الذي وصلت فيه إلى تقديم رؤية جديدة تفسر اللغة من منطلقها الخاص دامجة في هذا المخطّط بين الوظائف اللغوية من جهة

وبين الأسس الذهنية من جهة أخرى؛ لذلك عمدت إلى قلب أطراف المعادلة في الترسيمة السابقة، ليس قلبا اعتباطيا، بل قلبا قائما على تصور شمولي للغة، وحقّيقة وجود الاستعداد الفطري لها من جهة، والوظائف التي تُستخدم اللغة من أجلها من جهة أخرى، فتصير الترسيمة وفقا لما اقترحه أحمد المتوكل:

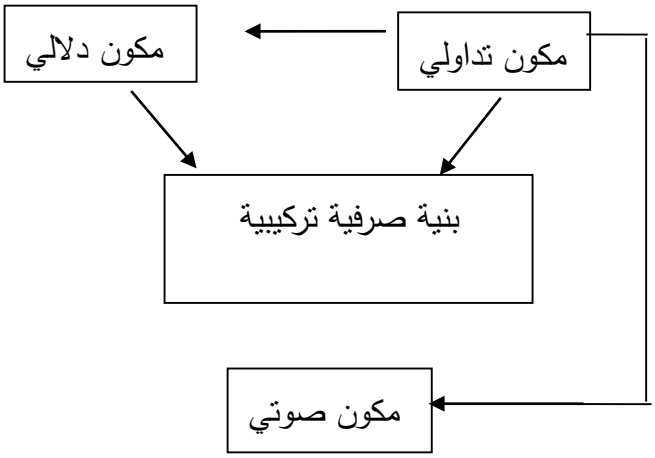

يلاحظ من الترسيمة السابقة أن المكوِّن التداولي أخذ موقعا يتحكم منه بسائر العناصر، فهو العنصر الأهمّ بينها، وهو الأساس الذي يتم بموجبه ابتناء الخطاب، وتلقيه وتفسيره، فهو بهذا "**يتخذ وضعا قاعديا بالنسبة لبقية المكونات الأخرى، حيث يسهم في إمدادها ثلاثتها بما يحتاج إليه اشتغالها من معلومات**"[1].

واستطاعت اللسانيات الوظيفية بواسطة هذا المخطط الجديد أن تتجاوز التحليلات اللسانية السابقة التي ظلت ترواح عند البنية الناجزة لسانيا وصولا إلى المكون التداولي، فهي بهذا أعادت ترتيب أدوات التحليل اللساني بما ينسجم مع مبادئها ونظرتها للغة.

[1]– المتوكل، أحمد، المنحى الوظيفي، ص 41.

قدّمت الوظيفية مفاهيم نظريةً، سعت بها إلى توضيح معالم الفكر التداولي، وتحقيق حضور علميّ مقبول –في حده الأدنى على الأقل– عند اللسانيين، وفي معِرض بلورتها هذه المفاهيم كانت تنزع كثيرا إلى التطبيقات الرياضية في محاولة منها لإضفاء الصبغة العلمية المجردة على علم اللسانيات عامة، واللسانيات الوظيفية بشكل خاص، محافظة على ما أسست له التوليدية التحويلية من نمذجات وأطر نظمية.

ويعدّ **مفهوم الكفاية اللغوية** من أهم المفاهيم التي شغلت الوظيفين تعريفا وتفسيرا، لأن الكفاية اللغوية واحدة من أهم مقولات النحو الوظيفي معتبرة أن النظريات اللسانية السابقة لم تتعدَ كفاية الوصف اللغوي، والكفاية اللغوية عند الوظيفين هي الكفاية التفسيرية، وتتجلى أهمية هذه الكفاية في دورها الرابط بين قدرة المتكلم/ السامع وبين اكتساب اللغة وبين النحو الكلي[(1)].

وتعين الكفاية التفسيرية (الكفاية اللغوية) اللساني على استكشاف العلاقات التداولية التي تحكم المُنجَز اللغوي، ذلك أنها تتجاوز ظاهر الظاهرة اللسانية، لتصل إلى المشكِّلات الذهنية الكامنة وراء البناء اللساني، وعليه فإنها تصلح أن تكشف للسانيّ عن الخيط الجامع بين البنية والوظيفة من جهة أخرى.

تقوم الكفاية التفسيرية على فكرة مؤداها " **أن بنية اللسان الطبيعي ليست بنية اعتباطية على الإطلاق، بل أنها تعكس –عامة– وظيفة تواصلية**"[(2)]، أي أن البنية لا تنفك عن الوظيفة بحال من الأحوال، وهذا يعني

---

[1]– المتوكل، المنحى الوظيفي، ص 45. يميز المتوكل بين نوعين من الكفاية التفسيرية: الكفاية التفسيرية الداخلية وهي التي تتعلق بربط الوقائع بافتراضات نظرية عامة يصطنعها اللساني لتعليل الظواهر التي يروم وصفها، والكفاية التفسيرية الخارجية وهي التي تتعلق بتوظيف نظريات غير لسانية للاحتجاج للافتراضات اللسانية وإثبات صحتها. انظر (المتوكل، أحمد، الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الأمان، الرباط، ط1، 2003، ص 64–65).

[2]– المتوكل، أحمد، الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص **60**.

– في مستوى من المستويات – أنه يمكن بالنظر إلى الوظائف التواصلية للخطاب أن نصف الخطاب ونفسره، ولهذا فإن العلاقة بين الوظيفية والبنية علاقة تفسيرية بالضرورة.

تتجلى العلاقة التفسيرية بين الوظيفية والبنية في أن البنية من غير الممكن أن تُنجَّز بعيدا عن وظائف كلية أو بينية تحكمها وتتحكم في إنجازها، ومن هنا، فإن الكشف عن الوظائف اللغوية يعدّ تفسيرا للبنى بوجه من الوجوه، وفي الوقت نفسه فإن التفسير اللاحقّ للبنية بما هي منجز لساني، هو نفسه المكون التوليدي السابق لإنجاز البنية، فالعلاقة بين التوليد والبنية والتفسير علاقة دائرية، تتصل كلّ نقطة منها بالأخرى اتصال ضرورة، وتؤدي كل نقطة إلى الأخرى بشكل متسلسل منسجم مع البناء الذهني من جهة وتفسيره من جهة أخرى.

وبربط الوظيفيين بين البينة والوظيفة، تصير العلاقة بينهما علاقة تلازم، فمن غير الممكن أن توجد البينة بمعزل عن الوظيفة، أي البينة بمستوى من المستويات وجدت بالقوة بحكم ارتباطها بوظيفة كان لا بد من وجود بنية لتعبر عنها، وبالمقابل فإن الوظيفة معطلة الحضور في غياب البنية، فالبنية هي الحاضنة الطبيعية للوظيفة، وهي التي تكشف عن الوظيفة وتمثّلاتها في الكلام.

وتذهب الدراسة إلى تعريف الوظيفية **على أنها نسق ذهني يقوم المختص –باستخدامه– بتقديم تفسير لساني يكشف فيه عن أثر الوظيفة التواصلية في بناء اللغة، وفي الكشف عن التفكير التواصلي القارّ وراء اتجاه تفكير نحوي في اتجاه ما**، أي أنه وعلى الرغم من تعدد التعريفات الإجرائية والمفهومية للوظيفية، إلا أنها في كل مرة كانت تعبر عن فهم خاص للوظيفية، والذي تذهب إليه الدراسة هو مفهوم ينسجم مع التفكير النحوي عند نحاة العربية الذي تم على أساسه تقعيد العربية وابتكار معالمها النحوية.

***المطلب الثاني: في النحو والتفكير النحوي**

كثرت التعاريف التي قدمها نحاة العربية للنحو[1]، وتنوعت هذه التعاريف بتنوع الهدف من الوقف على النحو، ولمْ تخلُ تعاريف النحاة للنحو من نظر وظيفي- وإن كان بسيطا سطحيا، ومن أبرز التعاريف البسيطة للنحو النظر إليه على أنه "**انتحاء سمت كلام العرب ليلحقّ من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة**"[2]، ونجد في هذا التعريف أن ابن جني ينطلق منطلقا إجرائيا في التعامل مع النحو، حيث إنه نظر إلى الدور المنوط بالنحو، واقتصره على إكساب غير العربي الأداء السليم للعربية، فالنحو عنده وسيلة في إنتاج متعادلين لغويين من أصول مختلفة.

فابن جني يجعل النحو مقصورا على الأداء المكتسب بالمران، ذلك أنه لا يعدّو كونه وسائل آلية تحقّق لغير العربي اللحاق بالعربي في السلامة اللغوية، وهو في هذا يثبت أن العربي يتمتع بقدرة عقلية عليا معها لا يحتاج بها إلى معرفة النحو كحاجة غير العربي إلى معرفته. وفي الوقت نفسه نجده يجعل من كلام العرب المعيار الأول الذي تقاس عليه سلامة اللسان.

تحدث ابن جني عن ضرورة انتحاء سمت كلام العرب، إلا أنه لم يذكر لنا الأسس التي نستطيع بها أن نعرف كيف استوى بموجبها كلام العرب معيارا يجب انتحاؤه، لهذا أميل إلى القول بأننا سنظل غير قادرين على انتحاء سمت كلام العرب إلا باستخلاص سنن كلامهمّ، ونواميسه الكبرى لتصير مرجعيات منطوقة ما

---

[1]- انظر، العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليمات، دار الفكر، دمشق، 1995، ط1، ج1، ص 40، ابن عصفور، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، دار العاني، بغداد، ط1، 1971 ج1، ص 45، السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998 ص 20- 24، الفارسي، محمد بن الطيب، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تحقيق، محمد يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط2، 2002، ص 229- 241، ابن كمال باشا، أسرار النحو، تحقيق أحمد حسن حامد، دار الفكر، ط2، 2002، ص 75.

[2]-ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، دار الهدى، لبنان، ط2، ج1، ص 34.

هي إلا صور للمرجعيات المختزنة في الذهن، وهذا لا يعني أن نحاة العربية لم يكن لديهم تصور نظري للمدونة النحوية العربية، وإلا كيف كان لهم أن يستنوا قواعد صورية تصلح للتعليم والتفسير الوظيفي، بمعنى آخر، لقد امتلك نحاة العربية تصورا ذهنيا شموليا للمدونة النحوية بالشكل الذي مكّنهم من العمل على توصيف المدونة النحوية واعمل على تفسيرها وتعليمها.

يتدخل في هذه المرحلة (استخلاص سنن الكلام العربي) ما يجدر أن نسميه التفكير النحوي بوصفه الآليات الذهنية الفردية/ الجمعية عند النحاة التي يستطيع النحوي بواسطتها أن يعدّ مداخل أفضل ما يقال عنها أنها مطابقة للمنطق الطبيعي للمدونة النحوية الموجودة بين يديه من جهة، وبين ما يمكن أن يصير منها بحكم التطور اللغوي.

ينزل التفكير النحوي من النحو نظما وتراكيب منزلة الجهاز العصبي المركزي الرابط للنحو والضابط لحركته وحركيته، ذلك أنه ينعكس بالقوة وبالفعل في أي مدخل نحوي، كَبُر ذلك المدخل أم صغُر، فالتفكير النحوي يمثل القدرة الذهنية الكامنة وراء الأسس المنطقية المؤدية إلى تبويب النحو والعمل على تقعيده.

يستقل التفكير النحوي عن النحو في أنه لا يكون معرفة مشتركة بين متكلمي اللغة الواحدة، فإتقانك لغة ما لا يعني بالضرورة استيعابك للأسس والأنظمة النحوية التي تقوم عليها تلك اللغة، واستقلاله عن النحو يعني بالضرورة أن الاشتغال في التفكير النحوي هو غير الاشتغال في النحو، فالتفكير النحوي عمل فئة من اللغويين لا يصل إليه كل من درس النحو أو تعاطى فيه[1].

[1]– الملخ، حسن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء –التحليل– التفسير، دار الشروق، عمان، ط1، 2002، ص 40.

يشترك التفكير النحوي مع النحو في أنه الأساس الذي يتم بموجبه تثبيت قاعدة ما أو نفيها أو تحويرها، فالقاعدة تظل مجردة في الفكر النحوي حتى تسلم للنحوي، وسلامتها لا تعني انفصالها عن الفكر النحوي، بل يعني استقرار الفكر النحوي إلى أن يعاد النظر النحوي في القاعدة في ضوء ما يجد من رؤى لسانية أو ظواهر لغوية أو حاجات كلامية.

حصر جمهور النحاة مفهوم التفكير النحوي في أصول في النحو، ظنا منهم أن الأصول هي المعالم الحقّيقة للتفكير النحوي، وهذا الظن له ما يسوغه – مؤقتا–، فهما لا ينفصلان انفصال تباين، وفي ذات الوقت لا يتصلان اتصال تطابق، بل تكاد تنحصر العلاقة بينهما.

يتخلص الفرق الدقيق بين التفكير النحوي وأصول النحو، في أن الأخير منهما يعدّ منبثقا عن الأول، فما الأصول بالنسبة للتفكير النحوي إلا خطوات إجرائية تعكس مدى نضج التفكير النحوي من جهة، ومدى عمقه من جهة أخرى. فالسماع والقياس هما أصلان مكملان لبعضهما؛ حيث الأول أصل نقلي والثاني أصل عقلي، لكنهما على العموم أصلان للبحث العلمي عند العلماء المسلمين بعامتهم، من مثل علماء الفقه[1].

يمكن أن نعد هذين الأصلين من نتاجات النظر النحوي في المدونة النحوية نقلا، وفي المنجز اللغوي عقلا، وعليه؛ فإن عمق التفكير النحوي العربي اقتضى وجود مظاهر تدلّ على عمقه، لذلك نجد أن المُنظر النحوي عمد إلى توسيع هذين الأصلين وفق نواميس اللغة ليحفظها بهما، وفي الوقت نفسه هما يدلان على عمق النظر النحوي ودقته، ولا غضاضة في اعتبار الأصول ظاهرة إجرائية اعتمدها النحاة بغية ضبط المادة اللغوية وتقنينها وفق واقعها المنجز الذي وجدت عليه.

[1]– الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان، ط1، 2000، ص 40.

تعد النظريات النحوية التي خرج بها النحاة من أبرز معالم التفكير النحوي، على الرغم من أنه لم يُشر إليها على أنها معالم للتفكير النحوي، من مثل نظرية العامل، نظرية الأصل والفرع، نظرية التعليل ونظريات أخرى غيرها[1]، ولعل الذي حاد بينها وبين اعتبارها من معالم التفكير النحوي العربي عدم وجود المصنفات الأصيلة فيها إلى وقت مبكر غير كتاب العوامل.

يعدّ التفكير النحوي القسيم الأعلى للنحو، فعلى اعتبار النحو بنية ذهنية مجردة تضبط اللسان في أداءاته المتعددة، سأقول إن التفكير النحوي هو البنية الذهنية الأعلى والأشد تجريدا التي تحكم النحو وصفا وتفسيرا وتحليلا، وسأقول إن أصول النحو والنظريات النحوية هي حلقة الوصل بين النحو بما هو منجز لساني، وبين التفكير النحوي بما هو مجرد ذهني أعلى يحكم النحو وأصوله حكم تفسير لا حكم إنتاج[2].

يمكن أن نعرّف التفكير النحوي بأنه **مجموعة من النظريات الفكرية القائمة على أساس تفسير الظواهر النحوية واستنباط النواميس اللغوية الكبرى الحاكمة للنظام النحوي، فالتفكير النحوي نظام ذهني متكامل قادر بالضرورة على تفسير النظم النحوية، كما يصلح أن يكون جهازا واصفا للأداء النحوي، ومفسرا للذهنية التي تحكم الأداء على تعدده.**

يتسم التفكير النحوي بالثبات من جهة الآليات والتغيّر من جهة أخرى (التطبيقات والتفريعات)، فنجده ثابتا من حيث هو ملمح عقلي مستكن وراء تنظيم الظاهرة النحوية، في حين نجده متغيرا من حيث علاقته

---

[1]– انظر للتمثيل على الكتب التي عنيت بالنظريات النحوية كتاب **العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية**، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق، البدراوي زهران، وللتعرف إلى نظرية التعليل كتاب **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، الدكتور حسن خميس الملخ، وللتعرف إلى نظرية الأصل والفرع كتاب **نظرية الأصل والفرع في النحو العربي**، الدكتور حسن الملخ.

[2]– الملخ، حسن خميس، تعليم النحو العربي بين تقنينات الإعراب ووظائف الدلالة، مجلة جامعة الشارقة، المجلد 7، العدد 3، 2010، ص 244.

بآليات الرصد والتفسير النحوي (السماع التعليل القياس...)، ولهذا فهو متغير بعلاقته بنمو النظام وتطوره، ولا يظهر الثابت إلا من خلال المتغيّر[1]، فعلى اعتبار أن التفكير النحوي هو العقل الباطن والمصدر الأول ذهنيا الذي ينظم حركة النحو، ويعمل على ضبطه في كل أحواله، فإنه في الوقت نفسه يبدو متغيرا في كل مرة نعمد فيها إلى الكشف عن تمثلاته في المدونة النحوية، ويمكن القول – إلى حدٍّ ما– إن ما نستخلصه من المدونة النحوية من نظريات وأصول هو الوجه المتغير من التفكير النحوي، فالتفكير النحوي وتمثلاته تمثل كلها حالة الثبات والتغيّر في النشاط النحوي.

ويعدّ التفريق بين القاعدة والتقعيد أحد الطرق التمثيلية التي توضح الفرق بجلاء بين النحو والتفكير النحوي، ذلك أن القاعدة صورة النحو المنجز/ة، والتقعيد هو صورة التفكير النحوي، فإذا كانت القاعدة وسيلة تمييز الصواب من الخطأ، فإن التقعيد هو وسيلة إنتاج القاعدة وتفسيرها منفكا عنها، فالتقعيد يمثل الجانب النظري من الموروث النحوي، وهو الذي تنتمي إليه نظرية النحو ومناهجه[2]، وعليه فإن النظام النحوي العربي يقسم إلى القواعد وإلى الأصول والنظريات، كما في الشكل الآتي:

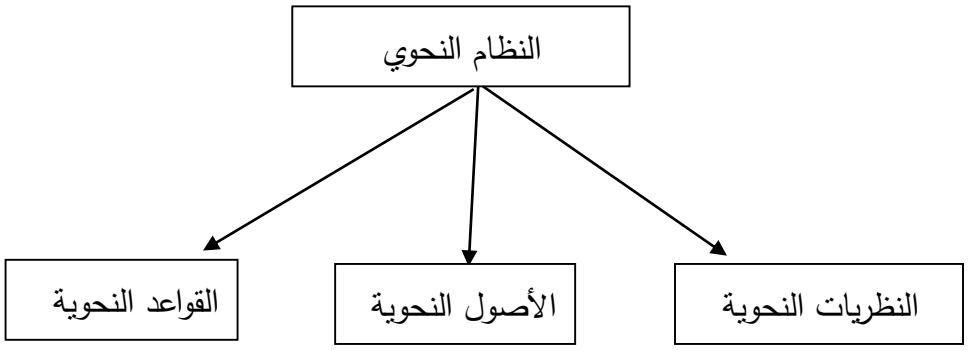

[1]– حسان، تمام، الأصول دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي: نحو، فقه لغة، بلاغة، دار الثقافة، الرباط، المغرب، ط2، 2000، ص 17.

[2]– الملخ، حسن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق، عمان، ط1، 2002، ص 39–40.

تمثل القواعد الأحكام النحوية التي تقوم على المنع والجواز وما بينهما من درجات الحكم النحوي، في حين أن الأصول تمثل المرحلة الأولى التي عمد فيها النحاة إلى اختبار المادة النحوية والتأكد مع نقائها وصلاحيتها للبناء والتمثّل في المراحل القادمة، في حين تمثل النظرياتُ المجرداتِ الذهنيةَ العليا التي تحكم الإطارين السابقين (الأصول والقواعد)، وحاصل التفاعل بين هذه الثلاثة يمكن أن نسميه التفكير النحوي.

الفصل الأول: وظيفية التفكير النحوي في المقدمات النحوية

المطلب الأول: وظيفية التفكير النحوي في ثلاثية الاسم والفعل والحرف

المطلب الثاني: وظيفية التفكير النحوي في تقسيم الاسم

- وظيفية التفكير النحوي في ثنائية التذكير والتأنيث
- وظيفية التفكير النحوي في ثنائية التعريف والتنكير
- وظيفية التفكير النحوي في التقسم العددي للاسم

المطلب الثالث: وظيفية التفكير النحوي في التقسيم الزمني للأفعال

- وظيفية التفكير النحوي في الفعل الماضي
- وظيفية التفكير النحوي في الفعل المضارع
- وظيفية التفكير النحوي في الفعل الأمر

المطلب الرابع: وظيفية التفكير النحوي في ثنائية الإعراب والبناء

- ثنائية الإعراب والبناء في الأسماء
- ثنائية الإعراب والبناء في الأفعال
- أحادية البناء في الحروف
- وظيفية التفكير النحوي في علامات الإعراب

تعدُّ المقدمات النحوية الأطر العامة الناظمة للأحكام النحوية وهي المسؤولة عن سريانها أو تعطلها في التراكيب، ذلك أن طبيعة تكوين مفردات التركيب تحتكم بالضرورة إلى طبيعة المفردة نفسها، أي أن موقع المفردة في المقدمات النحوية يعني بالضرورة دخولها في دائرة معينة من الأحكام النحوية، وامتناعها عن دائرة أخرى، فعلى سبيل المثال فإنه من غير الممكن – نحويا– أن يقترن بظرف دالٍ على المستقبل، كمثل قولنا:

- ما حضر زيدٌ غدا.

لأن طبيعة الفعل الماضي المرتبط في دلالته على الزمن المنقضي ترفض أيَّ اقتران بمفردة تختلف مع الفعل الماضي في الدلالة الزمنية. وعلى هذا الأساس، فإن هذا الفصل يسعى للكشف عن النظر الوظيفي المستكن في مقولات النحويين الدائرة حول توزيع المفردات للمكونات التركيبية.

وثمة بعدٌ وظيفي مهم جدا في المقدمات النحوية يتلخص في أن نحاة العربية وبالاعتماد على هذه التقسيمات سعوا – فيما سعوا إليه– إلى الكشف عن الخصائص اللغوية التي من شأنها أن تؤمّن للغة القيام بوظائفها التواصلية على أكمل وجه[1].

[1]– انظر، غراتشيا، غابوتشان، نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، ترجمة، جعفر دك الباب، مطابع مؤسسة الوحدة، سوريا، ط1، 1980، ص 34.

المطلب الأول: وظيفية التفكير النحوي في ثلاثية الاسم والفعل والحرف:

يعدُّ تقسيم الكلمة في اللغة العربية من أهم المداخل التي اعتمدها النحاة لتنظيم المادة النحوية[1]، والعمل على تبويبها بشكل ينسجم مع التفكير العلمي المطّرد في النحو العربي، فالتقسيم ظاهرة يقتضيها الوصف والتفسير النحوي، كما أنه يكشف عن رؤية منهجية شمولية تطّرد في كامل أوصال الجهاز المعرفي النحوي.

وعليه، فقد عمد جمهور النحاة إلى القسمة الثلاثية للكلام العربي –حسب ما احتوته المدونة النحوية–، فكان الاسم والفعل والحرف، وفي هذه الأقسام الثلاثة تجلت الأبعاد الوظيفية المستكنة وراء ابتداع هذا التقسيم[2].

فقد اجتهد نحاة العربية في تصنيف الكلمة، قصد تحقيق استقلال بعضها عن بعض في المدخلات، ساعينَ بهذا التصنيف إلى تحقيق الدقة – ما أمكن– في التوصيف النحوي، وساعين إلى استكناه الذخيرة اللغوية التي انتهت إليهم، وهم في هذا المسعى يصدرون عن دقة نظر وعن وعي كبير بضرورة فرز الكلم العربي وتنميطه وفق أنماط تنسجم مع طبيعة اللغة من جهة، ومع آليات الدرس والتحليل من جهة أخرى، ذلك أن عملية الفرز هذه تمهد لهم سلامة النظر النحوي في المسموع اللغوي من جهة، كما تضمن لهم اطّراد الأحكام النحوية، والتخلص من التعارض الذي قد يحصل من اختلاط أصناف الكلم بعضها ببعض من جهة أخرى.

---

[1]– انظر، الملخ، حسن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي، ص 109.

[2]– لم يفَتْ نحاة العربية تفسير وجود مفردات تتردد بين الاسمية والفعلية من مثل أسماء الأفعال، والمشتقات العاملة عمل أفعالها، وقد عالجوها وفق نظر دقيق دون إغفال لطبيعة تلك المفردات الشكلية والدلالية والوظيفية، فعلى اعتبار أنها تعدُّ خروجا عن التقسيم الثلاثي للكلم العربي من حيثُ الاختلافُ بين الشكل المضمون إلا أن نحاة العربية تعاملوا معها وفق مقتضيات العمل النحوي وبما ينسجم مع معطيات الفكر النحوي.

وقد اتفق لهم تصنيف الكلم العربي في ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف، يستقل كل نوع منها – نظريا– بخصائصه البنائية والدلالية الخاصة به[1]، وبعد هذا الاتفاق اختلفوا في مجموعات من المفردات تداخلت فيما بينها بواحدة على الأقل من الخصائص البنائية، أو من الخصائص الدلالية، ولا يعد هذا الاختلاف طعنا في الأسس النظرية التي ارتضوها لافتراض الأنواع الثلاثة، ذلك أن هذه القسمة الثلاثية للكلم قسمة تقضيها طبيعة اللغة ذاتها[2]، وفي الوقت نفسه، فإن المعايير البنائية و الدلالية التي افترضوها ليست حدية تماما، فقد واجه النحاة مفردات في اللغة أفضل ما يقال عنها بأنها مفردات تُخمية، وهي التي اختلف النحاة في إدراجها في نوع دون غيره، بسبب بنائي أو دلالي[3].

---

[1]– انظر، بوجليع، صالح بن عبد الله، الكلمات المختلف في نوعها عند النحويين عرض وتقويم، مجلة العلوم العربية، 1343 هـ، عدد 28، ص 120.

[2]– انظر، غيوم، جان باترك، نظرية أقسام الكلام وبناؤها في العرف النحوي العربي، ترجمة، سام عمار، مجلة التعريب، جامعة دمشق، عدد12، 1996، ص 71.

[3]–انظر، بوجليع، الكلمات المختلف فيها عند النحويين، وفيها فصّل القول في الكلمات المختلف فيها في باب الأسماء (انظر، نفسه، ص 88– 98)، وكذلك فصّل القول في الكلمات المختلف فيها في باب الأفعال، (انظر، نفسه، ص 99 – 109)، وكذلك فصّل القول في الكلمات المختلف فيها في باب الحروف، (انظر، نفسه، ص 110– 119)، وبعدها عمد إلى رصد الأسس النحوية التي اعتمدها نحاة العربية لتصنيف الكلم العربي في أنواعه الثلاثة، وهي:

1– **الاعتماد على العلامة اللفظية:** وبها استدل بعض النحاة على فعلية (كان) لقبولها ضمائر الرفع، ودخول قد والسين كذلك.

2– **الاعتماد على العلامة المعنوية:** وبها استدل بعض النحاة على اسمية (كان)، على اعتبار أنها لا تدل على الحدث.

3–**الاعتماد على العلامة السياقية التركيبية:** وبها يستدل على أن (ما) المصدرية ليست اسما، لأن الضمير لا يعود عليها، على اعتبار أن الضمير يجب أن يعود على اسم سبقه بالضرورة.

4–**الاعتماد على خواص الكلمة:** كالاستدلال على حرفية (إذما)، على اعتبار أنها تختص بالأفعال.

5–**الاعتماد على عدم قبول العلامة أو الخاصية:** كالاستدلال على حرفية (رب)، لأنها لا تقبل علامات الاسم، ولا تنطبق عليها خواصه.

6–**الاعتماد على مبدأ الإحلال (الاستبدال):** وبه يستدل على اسمية الاسم مثلا على أساس استبدال وحدة لغوية مكان أخرى.

7–**الاعتماد على القياس:** كالاستدلال على اسمية (ما) المصدرية، لأنها توصل بما بعدها قياسا على ما الموصولة.

8–**الاعتماد على الاستصحاب:** كالاستدلال على اسمية (إذما) بأنها في غير باب الشرط تكون اسما، فتظل كما هي.

9–**الاعتماد على العلة الصناعية:** كالاستدلال على حرفية ضمائر الفصل، لأنها لا تختلف باختلاف العوامل قبلها، فلو كانت أسماء، لاختلفت باختلاف العوامل (انظر لمزيد من التفصيل، بوجليع، الكلمات المختلف فيها عند النحويين، ص 120 –122).

و من الممكن أن تنحصر أسباب الخلاف بين النحاة في تحديد أنواع الكلم العربي في ثلاثة أسباب[1]:

1- توارد أكثر من علامة متعارضة على الكلمة: مثل (كان) الناقصة، التي تتصرف وتقبل الاتصال بالضمائر، وهذه من علامات الفعل، وفي الوقت نفسه فإنها لا تدل على الحدث، وهذه من علامات الحرف.

2- تعارض الدليل مع العلة: مثل ضمائر الفصل، فدليل الاستصحاب يدل على اسميتها، في حين يدل عدم تأثرها بالعوامل (جمودها الوضعي) على حرفيتها.

3- تعارض الدليل مع الخاصية: مثل الخلاف في اسمية أو حرفية (إذما)، فاستصحاب الحال يجعل منها اسما في أسلوب الشرط أو غيره من السياقات اللغوية، لكن اختصاصها وطلب الفعل لها يجعل منها حرفا، وهي على هذا مترددة بين الاسمية والحرفية.

تكشف التحليلات السابقة عن الدقة الكبيرة في رصد الظواهر اللغوية في مستوى المفردات المؤهلة للدخول في التراكيب، كما تكشف حالة التداخل بين الأنواع الثلاثة عن طبيعة اللغة تلك التي تتسم بالحركية الدائمة، والتأثر بالسياق، فأثر السياق في التوجيه اللغوي بيّن واضح، أي أن النظر إلى تواصلية اللغة يوفر لنا أطرا نظرية بإمكانها أن تعين على تدقيق التوصيف اللغوي، والتقليل ما أمكن من حالات التداخل بين أقسام المقدمات النحوية، كما أن النظر إلى تواصلية اللغة يفسح المجال أمام ركني العملية التواصلية للإفادة مما تتيحه اللغة لمستخدميها.

[1]- انظر، بوجليع، صالح بن عبد الله، الكلمات المختلف في نوعها عند النحويين، ص 123-124.

وبالنظر في أقسام الكلم وأثرها في تحقيق التواصل، يظهر أن نحاة العربية قد انطلقوا من العلاقة بين الفكر واللغة، فعلى اعتبار أن اللغة وعاء الفكر، قالوا بوجود الكلم وأقسامه في أي لغة مظهرٌ يعكس دقة التعبير عن الفكر من جهة، كما يعكس شمولية التعبير عنه، وقد أشار الأنباري(ت577) إلى هذا المعنى الوظيفي بشكل جلّي حين قال "**فإن قيل فلم قلتم ان أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها قيل لأنا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم في الخيال ولو كان ههنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه ألا ترى أنه لو سقط آخر هذه الأقسام الثلاثة لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط فلما عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دل على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة** "[1].

وفقد عاين الأنباري في المقتبسة السابقة العلاقة الأصيلة بين الحاجة إلى اللغة في مقابل وجود ما يوجب وجدوها نظاما للتعبير عمّا يعتمل في النفس والوجدان كما هي نظامٌ للتواصل، كما عاين في هذه الحقيقة العلاقة بين المعاني النفسية وبين القسمة الثلاثية للكلم، أي أن هذا التقسيم الثلاثي ينتظم المعاني النفسية بشكل كامل لا يصح معه افتراض أو البحث عن قسيم رابع، ذلك أن هذا التقسيم الثلاثي قد استغرق كامل المعاني النفسية دون الشعور بعجز الأقسام الثلاثة أو أحدها عن التعبير عن تلك المعاني.

---

[1]– الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق، محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، 1957، ط1، ص 3– ص4.

المطلب الثاني: وظيفية التفكير النحوي في تقسيم الاسم

اهتم نحاة العربية بالاسم " **وهو ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة** "[1] وتوصيفه وتفسيره، وما كان هذا الاهتمام إلا لإحساسهم بأهمية الاسم وأثره الكبير في المنظومة النحوية العربية، فالنظر في المدونة النحوية يفضي إلى الكشف عن الفاعلية الوظيفية التي يتمتع بها الاسم، ذلك أن مجاله الحيوي –إذا ما قورن بالفعل– يتسع كثيرا على مستوى التركيب، ذلك أن الاسم يتبوأ منازل نحوية لا يتنزلها الفعل، من مثل أن يتنزل الاسم منزلة المنصوبات المجرورات والتوابع، مقابل امتناع تنزّل الفعل فيها.

2-1 : وظيفية التفكير النحوي في ثنائية التذكير والتأنيث:

يمكن أنْ نعدَّ وجودَ ثنائية التذكير والتأنيث وجود ضرورة، ذلك أن اللغة في حقيقتها التواصلية ما هي إلا تعبير عن الواقع الخارجي المعيش فيه أو المتخيل[2]، وانطلاقا من هذه الفكرة فإنه من الممكن أن نقول إن وجود هذه الثنائية وجود وظيفي بالضرورة، أي أن وجودها ليس معبرا عن جانب توزيعي في اللغة فحسب، بل إنه يعبر عن نظر وظيفي في التوصيف والتفسير اللغوي.

ويتجلى النظر الوظيفي في الجانبين التوصيفي والتفسيري في اللغة – فيما يتعلق بهذه الثنائية– بالنظر إلى المردود الوظيفي المنتظر من وجودها في النظام اللغوي، أي أن اقتصار النظر إليها على أنها ذات بعد استقصائي فحسب يعد نظرا غير مستوفٍ لحقيقة وجودها، ذلك أنها تختزل –فيما تختزل– النظر التصوري التطوري لمعاملة الأسماء بين التذكير والتأنيث، يقول ابن النحاس (ت 678هـ): "**الأصل**

---

[1]– الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق، يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996، ج1، ص، 35.

[2]– انظر، بوقثار، عمر، ظاهرة الجنس (التذكير والتأنيث) مقاربة لسانية، مجلة الأثر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013، ص 22.

أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر، كما قالوا عَير وأتان... لكنهم خافوا أن تكثر عليهم الألفاظ، ويطول عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة، فرقوا بها بين المذكر والمؤنث، تارة في الصفة كضارب وضاربة، وتارة في الاسم كـ"امرؤ" وامرأة، ومرء ومرأة في الحقيقي، وبلد وبلدة في غير الحقيقي، ثم أنهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة للتأكيد، وحرصا على البيان، فقالوا: كبش ونعجة، وجمل وناقة، وبلد ومدينة"[1].

وبمتابعة المقتبسة السابقة نجد فيها تحليلا دقيقا لحقيقة وجود ثنائية التذكير والتأنيث في اللغة من جهة، كما نجد فيها كشفا عن ملمح تطوري في هذه الثنائية من جهة أخرى، أما سر وجودها فهي تعبر عن ميل اللغة نحو الاقتصاد في الجهد اللغوي[2]، ويمكن أن نعد هذا الملح ملمحا وظيفيا يتعلق باللغة من داخلها، وأما في تحقيق تواصلية اللغة بالشكل الذي وجدت من أجله، فإن هذه الثنائية تمعن في تحقيق هذا المبتغى بشكل جلي دقيق، ذلك أن بيان الحدود الدقيقة بين المذكر والمؤنث يزيد من كفاءة المرسلة اللغوية، وهذه الكفاءة تتجلى في دقتها، وتنعكس هذه الدقة في تحقيق سلامة الإرسال والاستقبال واللغة (المُرسَلة) نفسها، أي أن غيابها يفضي إلى تشويش عملية التواصل وربما تعطيلها بالكامل.

---

[1]– انظر، ابن النحاس، محمد بن إبراهيم، التعليقة على المقرب (شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور في علم النحو)، تحقيق، عويضة، جميل عبد الله، وزارة الثقافة، عمّان، 2004، ط1، ص 596، ويعرّف المؤنث بأنه كل ما فيه علامة تأنيث لفظا أو تقديرا، والمذكر بخلاف المؤنث. (انظر، الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج3، ص 321).

[2]– الجهود اللغوي لا يقتصر فقط على التخفيف في المستوى الصوتي –كما هو شائع–، بل يكون في مستوى المعجم بالإفادة من ظاهرتي الترادف والتضاد، كما يكون في المستوى التركيبي بالتعبير عن المعاني بأقل عدد ممكن من المفردات، (انظر، ظاهرة الجنس (التذكير والتأنيث) مقاربة لسانية)، ص، 27.

ولم تغب هذه الفكرة عن أذهان نحاة العربية، فقد عدّوا الإخلال في التمييز بين التذكير والتأنيث إخلالا في سلامة العملية التواصلية برمتها، يقول ابن الأنباري (ت 328 هـ): "**اعلم أن من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث، لأن من ذكّر مونثا أو أنّث مذكرا كان العيب لازما له كلزومه من نصب مرفوعا أو خفض منصوبا**"[1].

ولا يغيب من المقتبسة السابقة أن الأنباري قد جعل التمييز بين المذكر والمؤنث كالتمييز علامات الإعراب، وما التمييز بين علامات الإعراب –في الحقيقة– إلا تمييز بين المعاني النحوية وأصول التعبير عنها بالشكل الذي يضمن نجاح العملية التواصلية، وعليه، سأقول أن العلاقة بين التمييز بين المذكر والمؤنث وبينَ سلامة المرسلة اللغوية علاقة ضرورة، أي أنّ التمييز بينهما يوجب نجاح عملية التواصل، والعكس صحيح، ففي مثل قولنا:

- رأيت زيدا مبتسمة *.

نجد أن الكلام لم يستقم، ذلك أن صاحب الحال (زيد) مذكر، في حين أن الحال (مبتسمة) مؤنثة، وانعدام هذه الاستقامة يكشف لنا تبدد العلاقة التواصلية المُبتغاة من التركيب برمته، فتمام العملية التواصلية يقتضي واحدا من اثنين:

- رأيت زيدا مبتسما.

أو

- رأيت فاطمة مبتسمة

[1]– الأنباري، أبو بكر، محمد بن القاسم، المذكر والمؤنث، مطابع الأهرام التجارية، مصر، ط1، 1981، ج1، ص 51.

ويرفض المثال السابق "رأيت زيدا مبتسمة".

وقد تنبه نحاة العربية إلى الألفاظ التي تفتقر إلى حكم التأنيث وضعا، واستنوا لها باباً يدخلها في حيز التأنيث أو التذكير، وقد اصطلحوا عليه بالتأنيث المجازي، وتعد هذه الفكرة معبرة عن دقة النظري النحوي وعن قدرة النحوي على الحفاظ على سلامة قواعده وأسسها.

وتظهر قدرة النحوي على الحفاظ على سلامة قواعده وأسسها في أنه لا ينظر إلى قضية التذكير والتأنيث نظرة واقعية، أي أنه لا يقف عند التذكير أو التأنيث في الواقع المعيش، فليست مهمة النحوي تحدد أجناس الأشياء أي أنه غير معني بحقائق المسميات، وإنما مهمته تنميط مسميات الأشياء في نسق نحوي يضمن للمُرسَلة سلامتها أي أنه معني بالشكل اللغوي للمسميات، ويضمن للغة تواصليتها بالشكل الذي وجدت من أجله.

2-2: وظيفية التفكير النحوي في ثنائية التعريف والتنكير:

تعد قضية التعريف والتنكير من أكثر القضايا التي توقف عندها نحاة العربية بالدرس والتحليل، ومدار هذا الاهتمام متأتٍ من العلاقة الخطية المترتبة على اعتبار كلمة ما معرفة أي أنها "**ما وضعت لشيء بذاته**"[1] والأخرى نكرة وهي "**ما وضع لشيء لا بعينه**"[2]، وفي محاولة من نحاة العربية لوضع الحدود الفاصلة بين المعرفة والنكرة نجدهم قد اجتهدوا كثيرا في رصد الملامح التمييزية المائزة بين المعارف والنكرات، بل نجدهم ذهبوا أبعد من ذلك عندما اجتهدوا في تحديد تراتب المعارف فيما بينها، والنكرات فيما بينها كذلك.

---

[1]- الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق، يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996، ج3، ص235.

[2]- الرضي الأستراباذي، المصدر السابق، ج3، ص 279.

أجمع جمهور النحاة على أن النكرة أصلٌ المعرفةُ فرعٌ عليها، فالأصل في الأسماء النكرة والمعرفة فرع عليها[1]، ومع من كثرة الحدود التي قدّمها النحاة للتفريق بين التعريف والتنكير[2]، إلا أن قضية التعريف والتنكير تتعلق بشكل مباشر بالجملة الاسمية، ذلك أن العلاقات الإسنادية بين المبتدأ والخبر، تقتضي حالة من التخالف الدلالي بين المبتدأ والخبر، ذلك أن المبتدأ يجب أن يكون كلمة تحمل معنى المعرفة، أما الخبر فيجب أن يكون كلمة تحمل معنى النكرة[3]، ويبدو جليا أن النظر في ثنائية النكرة والمعرفة ليس فقط من باب تصنيف الأسماء، بمقدار ما هو تجسيد لسيرورة الوظائف اللغوية في التراكيب، ففي مثل قولنا:

- زيدٌ مجتهدٌ

نجد أن مفردة (زيد) قد استحقت أصالة موقع المبتدأ في جملتها، ذلك أنها اشتملت على ما يخوّلها أن تكون في هذا الموقع، فبما أنها معرفة بالعلمية فقد احتلت موقع المبتدأ، وفي الوقت نفسه فقد استحقت مفردة (مجتهد) موقع الخبر، فغياب التعريف عنها جعلها مفتقرة إلى أن تكون نواة للعملية التواصلية فتنزلت منزلة المكمِّل التواصلي وهو الخبر الذي به يتم المعنى.

---

[1]– انظر، سيبويه، الكتاب، تحقيق، عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، د ت، د ط، ج1، ص 22، ج3، ص 241.

[2]– انظر، الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسم عيون السود، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2000 ، ص 93 وما بعدها، ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق، محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2001، ج1، ص 114 وما بعدها، أبو حيان، الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1998، ص 911 وما بعدها، ابن هشام، أبو محمد، جمال الدين بن عبد الله، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، د ط، د ت، ج1، ص 82 وما بعدها، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، لبنان، ط1، 1955، ج1، ص 46 وما بعدها.

[3]– انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، مج 1، ج1، ص 168، غراتشيا، غابوتشان، نظرية أدوات التعريف والتنكير، ص 39.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي اختصت بالتعريف والتنكير[1]، إلا أنها لم تقدم لنا رؤية شمولية للعلاقات (البين تركيبية) الجامعة بين المعارف والنكرات من جهة، وبين أثرها النحوي في التراكيب من جهة أخرى، فتقسيم الاسم إلى معرفة ونكرة ليس من باب التوصيف والتبويب فقط، وإنما لِما يترتب على هذا التقسيم من أحكام نحوية على مستوى المفردة والجملة، فالمعارف لها أحكام نحوية تختلف عن النكرات.

وعليه؛ فإن اعتبار معالجة نحاة العربية للمعارف والنكرات باعتبار الوضع وأصله فقط يعد اعتبارا غير دقيق، فالتعريف والتنكير ليسا قضية فلسفية في النحو العربي بمقدار ما هما موجِّهٌ وظيفي، يحتكم إلى حدود النحو وتحتكم إليه، ذلك أن هذا التقسيم له أثره في التركيب وإثبات أحكام نحوية وردِّ أخرى، فالتدرج من النكرات إلى المعارف يقابله اختلاف في الأحكام النحوية من الوجوب إلى المنع والعكس صحيح[2].

وليس من وكد الدراسة الوقوف على ترتيب المعارف وعددها[3]، إذ القصد رصد التابين الوظيفي الناتج عن هذا الخلاف من اعتبارات نحوية، واختلاف في التوجيهات النحوية في المسألة الواحدة، فاعتبار مرتبة المعرفة أوصلَ النحاة إلى خلاف في التوجيهات النحوية، فمثلا اختلف النحاة في إعراب الاسم الموصول بعد صلته، ففي مثل قولنا:

---

[1]– انظر، فؤاد، محمود، أثر ظاهرة التنكير والتعريف في السياق اللغوي، جامعة آل البيت، 1999، رسالة ماجستير، وفيها استعرض الباحث قضايا التعريف والتنكير تعريفا وتصنيفا، متتبعا خلافات النحاة في ترتيبها وتصنيفها.

[2]– انظر، الجبالي، حمدي، (أل) في الكلام العربي دراسة في اتجاهات الفكر النحوي العربي، مجلة جامعة الأزهر بغزة، العدد الأول، مج 7، 2004، ص1، ص 33 وما بعدها. وانظر، الصرايرة، نوح عطا الله، التعريف والتنكير بين اللغويين والبلاغيين دراسة دلالية وظيفية (نماذج من السور المكية)، جامعة مؤتة، 2007، ص 18 وما بعدها.

[3]– انظر، بركات إبراهيم إبراهيم، التعريف وأداته في اللغة العربية، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، عدد 26، ج1، 2000، ص 20. وانظر، الحندود، درجات التعريف والتنكير في العربية، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج19، عدد، 31، رمضان، 1425 هـ، ص 409 – 419، ص 419–452، وعمد في هذه المباحث إلى جمع أقوال النحاة من مظانها، كما عمد إلى عرضها بالتفصيل، وبكل ما يتعلق فيها من مسائل.

- رأيت العالِم الذي نفع بعلمه الأرض.

نجد جمهور النحاة قد ذهبوا إلى أن (الذي) تعرب بدّلا من العِالم، على أساس أن الصفة أخص من الموصوف، فالموصول أعلى رتبة من ذي الأداة[1]، في حين ذهب بعض النحاة إلى اعتباره نعتا معتبرين أن ذي الأداة مساوٍ للموصول[2]. ومثله خلاف النحاة في توجيه الاسم الموصول (الذي) في قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ اللّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُواْ مَا أَنزَلَ اللّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاء بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُواْ أَنتُمْ وَلاَ آبَآؤُكُمْ قُلِ اللّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام 91][3].

واختلف النحاة في أثر اعتبار نوع (أل) التعريف أعهدية هي أم جنسية، واختلفوا في إعراب ما بعدها، ففي مثل قول الشاعر شمر بن عمرو الحنفي[4]:

وَلقدْ مَررْتُ على اللّئيمِ يسبُّني فمضيْتُ ثُمَّت قُلْتُ لا يعْنيني

نجدهم قد اختلفوا في تحديد موقع الجملة (يسبني) من الأعراب وجمهور النحاة أنها في محل جر نعت، لأن (أل) التعريف هنا لم تفد تعريفا، فهي هنا (أل) الجنسية وليست العهدية[5]، فلم تُزلْ

---

[1]– انظر، الحيدرة، علي بن سليمان، كشف المشكل في النحو، تحقيق، هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، العراق، ط1، 1984، ج1، ص621– 622.

[2]– انظر، الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج 2، ص 312.

[3]– انظر، المرادي، شرح التسهيل، ج1، ص 116–117.

[4]– انظر، الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوّض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1998، ج1، 122، البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997، ج1، 357.

[5]– انظر، عبد الله، محمود فؤاد، أثر ظاهرة التعريف والتنكير في السياق اللغوي، ص 16.

حالة التنكير عمّا اتصلت به، ويظل الاختلاف في (أل) الجنسية والعهدية، بسبب الدلالة والنظر في المعنى والسياق[1].

2-3 وظيفية التفكير النحوي في التقسيم العددي للاسم:

تناول نحاة العربية أقسام الاسم من حيث العدد بالدرس والتحليل، وانطلقوا في درسهم من فكرة الأصل والفرع، انطلاقا من أن المثنى فرع على المفرد[2]، ويعرَّف المثنى بأنه "**صيغة مبنية للدلالة على الاثنين**"[3]، والجمع نظير المثنى[4]، ويُعرَّف بأنه "**صيغة للدلالة على العدد الزائد على الاثنين**"،[5] ومعنى هذا الكلام، أن التوصيف النحوي عند نحاة العربية كان أدق ما يمكن، إذ إنه عمد إلى الحفاظ على فكرة التقسيم، وفي الوقت نفسه، فإن الحفاظ على فكرة التقسيم لم تكن نظرا وصفيا فحسب، بل إنه نتاج نظر علمي و تحليل دقيق وعميق.

وقد تجلى النظر النحوي في التقسيم الثلاثي للاسم، وظهر في قالب وظيفي مهم، مفاده أن اللغة قادرة – بذاتها– أن تحقق عناصر وجودها بالقوة وبالفعل، بمعنى آخر، إن افتراض تصور نظري يحكم وجود المثنى والجمع، يكشف بالضرورة عن الإمكانات التي تتمتع بها اللغة، وهي التي تتيح للغة أن تفسر بناءها من داخلها، وقد قام التصور النظري لوجود المثنى والجمع على فكرة العطف[6]، فهذا

---

[1]– انظر، أثر ظاهرة التعريف والتنكير في السياق اللغوي، ص 16.

[2]– انظر، العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليمات، دار الفكر، دمشق، 1995، ط1، ص 96، حيث يقول "**الأصل في التثنية العطف**"، ومعنى كلامه أن الأصل هو المفرد، فبعطف المفرد على المفرد حتى نحصل على المثنى.

[3]– الأنباري، أسرار العربية، ص 47.

[4]– انظر، اللباب، ص 112، الأنباري، أسرار العربية، ص 48

[5]– الأنباري، أسرار العربية، ص 48

[6]– انظر، الأنباري، أسرار العربية، ص 47، اللباب، ص 96.

الافتراض النظري لوجود المثنى الجمع في اللغة يكشف عن العلاقات البين اللغوية التي تسير متوازية لتدل في مجموعها على اتجاه اللغة مُتجَها أقل ما يقال عنه أنه منسجم مع الفكر والبناء الذهني للغة والواقع المنجز منها.

ويكشف لنا العطفُ –تصورا نظريا للمثنى والجمع– عن تكامل النظام اللغوي، الذي يسير باتجاه الاقتصاد اللغوي، فقد أشار النحاة أن الغرض (الهدف) من المثنى والجمع هو الاختصار، والاختصار في الكلام يعد ملمحا يدل على ميل اللغة إلى الاقتصاد في الجهد اللغوي، في مستواه البنائي، كما يكشف عن حاجة اللغة إلى وجود التفريعات التي من شأنها أن تضبط سيرورة المعاني النحوية، وهذه التفريعات تعد نموذجا مثاليا دالا على تواظف المكونات اللغوية[1]، فالناظر في بنية المثنى والجمع السالم يجد أنها تتكون – باطّراد– من المفرد ودالة صرفية نحوية في الوقت نفسه، ففي مثل قولنا:

- صار الطالبان مجتهدين

نجد أن مفردتي (الطالبان)،(مجتهدين)، قد تكونتا على الترتيب من الاسم المفرد (الطالب)، (مجتهد) والدالة الصرفية النحوية (– ان) في حالة الرفع، والدالة النحوية الصرفية (– ين) في حالة النصب، ومعنى هذا الكلام أن العربية قد أفادت من اللاحقة الصرفية الدالة التي من المفترض أن تقوم بوظيفة واحدة، وهي الدلالة على المعنى الصرفي الجديد، لكن نظام العربية أكسب الدالة الصرفية قيمة دلالية نحوية، فجعل جزأها الأول (الألف والياء) دالا على المعاني النحوية حسب

[1]– انظر، إستيتية، سمير شريف، علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين النحو والأصوات والدلالة، دار وائل، عمان، ط1، 2012، ص 409.

العوامل المؤثرة في الاسم المثنى أو الجمع، في حين بقي الجزء الثاني (النون) محتفظا بحقيقة وجوده الصرفية، على أساس أنها مقابل للتنوين في المفرد[1].

وفي ملمح وظيفي ثانٍ جعلوا من النون مكملا صويتا لضعف حروف المد بما هي حركات إعراب نائبة عن الأصلية، فجعلوها عِوضا عن التنوين[2]. وبمعنى آخر جاءت النون لأقفال المقطع الأخير من الكلمة وهو بدونها يختم بمتوسط مفتوح[3]، والعربية تميل إلى إقفال المقاطع المتوسطة المفتوحة[4].

وفي معرض تفسير النحاة لحركة النون في المثنى وجمع المذكر السالم، انتبهوا إلى القيمة الوظيفية المستكنة في التخالف بينهما، فبعد أن فسروا تحريك نون المثنى بالكسرة، وتحريك نون جمع المذكر السالم بالفتحة، نراهم قد قالوا بأن سرِّ المخالفة يعود إلى تحقيق الالتباس بينهما في حالتي النصب والجر، أي أنَّ هاتين الحركتين تقومان بدور تميزي في حال تحييد الحركات الإعرابية عن التمييز بينهما.

ويبرز هنا سؤال مهم، وهو في حال اختلاف الحركات الإعرابية، ما فائدة تحريك النون، فاختلاف الحركات رفعا يميز لنا بين المثنى والجمع السالم، ففي مثل قولنا:

- جاء المسلمان
- جاء المسلمون

---

[1]- انظر، اللباب، ص 105-106.

[2]- انظر، المصدر السابق، ص 109.

[3]- انظر، الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، إربد، 2004، ط1، ص 100.

[4]- انظر، المرجع السابق، ص 103.

لا نحتاج إلى تحريك النون للتمييز بينهما، وإجابة هذا السؤال تتضمن الكشف عن وظيفة جديدة لتحريك النون، والذي تميل إليه الدراسة، أن تحريك النون هنا لعلة صوتية، وهي التخلص من المقطع الطويل مفرد الإغلاق (ص ح ح ص)، فالتمثيل المقطعي لكلمة "المسلمون" دون تحريك النون هو: [ال / مُسْ/ لِ / مونْ]، والمقطع الأخير هو مقطع غير شائع في العربية ولا يكون إلا في الوقف[1]، كما تميل العربية إلى التخلص منه.

وفي المحصلة، نستطيع أن نقول أن التقسيم العددي للاسم ينطوي على نظر وظيفي، قام على تطبيق مبدأ التواظف على أتم وجه وأدقه، فوجود النون في آخر المثنى والجمع جاء ليحقق مقبولية صوتية للكلمة العربية، من خلال الحفاظ على قوة المقطع الصوتي الأخير في الكلمة، كما أن تحريك النون جاء للتخلص من بناء مقطعي تميل العربية دائما للتخلص منه.

المطلب الثالث: وظيفية التفكير النحوي في التقسيم الزمني للفعل:

تعد الأفعال القسيم المقابل للأسماء من حيث الدلالة على المعاني بذاتها، وهما بهذه يجتمعان، ويفترقان في الارتباط بالزمن وعدم الارتباط، فالفعل كما عرّفه النحاة "**ما دلّ على حدث بنفسه، مقترن بأحد الأزمنة**"[2]، وقد دارت تعريفات النحاة حول هذا المفهوم[3]، والنظر في تعريف الفعل السابق يشف لنا عن أن الحدث مباين

---

[1]– انظر، الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية، ص 102.

[2]– الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج4، ص5، الأنباري، أسرار العربية، ص 11.

[3]– انظر، ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د ت، د ط، ص 35.

للفعل، ذلك أن الحدث مطلق مجرد عن الزمن، أي أننا نستطيع القول إن الفعل حالة خاصة من الحدث محكومة بقسمة معينة مرتبطة بالزمن.

واقتضت العلاقة بين الحدث والفعل النظر في الزمن الذي يحدد الحدث، أي أن الفعل بمعنى آخر هو عملية **تزمين للحدث (Instanciation)**[1]، ولم تغب هذه الفكرة عن أذهان نحاة العربية، فقد أدركوا حقيقة البعد الوظيفي المستكن في اختزال الفعل للحدثية والزمن، بمعنى آخر لقد أدرك نحاة العربية الثنائية التي من شأنها أن تحقق لكملة ما في منظومتها اللغوية معنى الفعلية، وبالإفادة من فكرة تزمين الحدث قسم النحاة العرب الفعل ثلاثة أقسام: الفعل الماضي والفعل المضارع والفعل الأمر، – على اختلاف التسمية بين الوصف والتفسير –.

1–3: وظيفية التفكير النَّحوي في الفعل الماضي:

عرّف النّحاة الفعل الماضي بأنه "**الفعل الذي حدث في زمن ليس زمانك**"[2]، أي أنه الفعل الذي انتهى قبل التلفظ به، فالفعل الماضي قد تخصص في جزءٍ من الحدث سابقٍ للحديث عن الفعل نفسه، وعلى الرغم من أن دلالة المضي في الفعل ثابتة حكما، إلا أنها مترددة بين المضي والاستقبال بتأثيرٍ من أداة تسبقه، أو بتأثير السياق نفسه، ففي مثل قولنا:

- إن درستَ جيدا، فأنت ناجح لا محالة

---

[1]– انظر، غيوم، تكوين نظرية أقسام الكلام، ص 67.

[2]– الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج4، ص 11.

نجد أن الأداة (إن) قد غيّرت دلالة الفعل الماضي على الزمن، فصار الفعل (درست) دالا على المستقبل معنىً، وإن كان ماضيا شكلا، وهذه الدلالة على المستقبل لم تغب عن ذهن النحاة، لذلك نجدهم في الحديث عن (إن) وما يؤثر تأثيرها قد عدّوها محوِّلة دلالة الفعل من الماضي إلى المستقبل[1]، بغض النظر عن أثرها الإعرابي في الفعل والتركيب.

- وفي مثل قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾[الزمر:73]

نجد الأفعال (سيق، جاؤوها، فتحت، قال) قد دلَّت على ما سيحدث في المستقبل، بعد الحشر والبعث والحساب، على الرغم من أنها تظل تعامل معاملة الفعل الماضي، ذلك أن المعالجة الشكلية للكلم العربي لا تتغير بتغير دلالتها في سياقتها، وإنما يدل هذا التحول في الزمن على فاعلية الأفعال، وقدرتها على التأثر والتأثير في سياقاتها.

---

[1]- انظر، الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج4، ص 12، المؤدِّب، القاسم بن محمد بن سعيد، دقائق التصريف، تحقيق، حاتم صالح الضامن وآخرون، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط1، 1987، ص 17، حيث يقسم الفعل الماضي ثلاثة أقسام:

1- **النص:** وهو ما وافق الماضي لفظا ومعنى، مثل قولنا: قرأ زيدٌ الكتاب.

2- **الممثل:** وهو ما ما وافق الماضي لفظا، ودل على الزمن المستقبل والمستأنف، وينطبق على الفعل أتى في مثل قوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[النحل:1]، فالفعل أتى لم يحصل بعد، لكنه يدل على أنه سيحصل لا محالة، فهو بمعنى سيأتي أمر الله، ويدخل فيها الأفعال التي تفيد الدعاء كمثل قولنا: غفر الله له، كما يدخل فيها الجزاء، كمثل قولنا: إن درست ستنجح بإذن الله.

3- **الراهن:** وهو المقيم على حالة واحدة، وينطبق هذا المعنى على كان الناقصة في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُوْلَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيما﴾[النساء:17]، فالله –جل وعلا– عليم وسيظل عليما، وبمعنى آخر فإن كان هنا دلت على مطلق الكينونة.

2-3: وظيفية التفكير النحوي في الفعل المضارع:

توجه نحاة العربية في معرض حديثهم عن الفعل المضارع باتجاهين رئيسين: الأول، سرُّ اعتبار هذا الفعل مضارعا، وسر إعرابه دون سائر الأفعال، والثاني، دلالة الفعل المضارع عن الزمن، وفي هذين الاتجاهين حاول النحاة الكشف عن الملامح التمييزية التي تميز المضارع من غيره من الأفعال[1].

واختلف النحاة في دلالة المضارع على الزمن، وقد انطلقوا في تحديد دلالته على الزمن منطلقا منطقيا، وانقسموا في دلالته على **الزمن الحال** فريقين، فريقا أنكره وأنكر زمانه، وفريقا أنكره وأثبت زمانه، وذهب كل فريق غير مذهب في الاحتجاج لرأيه[2]، وقد أسماه الجزولي (ت 607هـ) "**المبهم بالوضع**"[3]، دون أن يفسر ما سبب هذه التسمية، لكنه انتقل للحديث عن القرائن التي تصرفه عن زمنه[4]، وقد ارتبط حديثه عن القرائن بفكرة تغييرها للزمن الذي يكون عليه، ويكون تغييره في ثلاثة أزمان داخل زمنه، فهو قد يدل على الماضي، وقد يدل على الحال، وقد يدل على الاستقبال (بمعنى الفعل الأمر).

ونجد من كلام الجزولي السابق توضيحا مهما لقوله مبهم بالوضع – وإن لم يصرح به–، فقد قصد بالمبهم ذلك **الفعل المتحرك الدلالة على الزمن**، أي أنه ذلك الفعل الذي تؤثر القرائن فيه بتغيير زمنه، والجزولي

---

[1]– عالجت الدراسة الجزءَ الأولَ بتفسيرها إعراب الفعل المضارع بالاستعانة بنظرية الشبه، انظر ص 48+ 49.

[2]– انظر، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير، تحقيق، الصاحب أبو جناح، د ن، د ط ، د ت ، ص 127، حيث يقول "**تنقسم بانقسام الزمان إلى ماض ومستقبل وحال، فأما الماضي والمستقبل فلا خلاف فيهما، كما أنه لا خلاف في زمنهما. فأما الحال ففيه خلاف بين النحويين، فمنهم من أنكره وأنكر زمانه، ومنهم من أنكره وأثبت زمانه**"، ثم بدء بسرد أدلة كل فريق (انظر، شرح جمل الزجاجي، ص 127– ص 129)، وانظر، اللباب، ج2، ص 14.

[3]– انظر، الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق، شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، السعودية، د ت، د ط. ص 33.

[4]– انظر، المصدر السابق، ص 33 ، حيث يقول: " **والمبهم بالوضع له قرينتان تصرفان معناه إلى المُضي دون لفظه، وهما لو وربما، وقرينة تخلصه للحال وهي الآن أو ما في معناها، وقرائن تخلصه للاستقبال وهي لام الأمر والدعاء ولا في النهي والدعاء ولام القسم ولافي النفي ونونا التوكيد وحرفا التنفيس...**".

بهذا الكلام قدّم لنا تفسيرا واضحا للتدرج الزمني في الفعل المضارع[1]، وإذا كان الأمر كذلك، فإنه بالمنطق نفسه الذي أتاحت فيه اللغة للفعل الماضي التنوع في الدلالة على الزمن، فإنها أتاحت للمضارع كذلك التنوع في الدلالة على الزمن. ولسائل أن يسأل، لماذا لا يسمى الفعل الماضي فعلا مبهما، بحكم اشتراكه مع المضارع في الدلالة على التنوع في الزمن؟

ويجاب عن هذا السؤال بأنّ دلالة الفعل المضارع على التنوع في الزمن أكثر من دلالة الفعل الماضي على التنوع في الزمن، ذلك أن الفعل المضارع يدل على أزمان ثلاثة: الماضي والحال والاستقبال، في حين أن الماضي محصور في تنوع دلالة بزمنين: الماضي – وضعا –، والاستقبال، بمعنى آخر تظل دلالة الفعل المضارع غير متعينة – وضعا– خارج سياقه، في حين أن دلالة الفعل الماضي على الزمن تعين – وضعا– ، وتتنوع بما يقتضيه السياق.

3-3: وظيفية التفكير النحوي في الفعل الأمر:

حافظ النحاة على النهج الذي انتهجوه في ربط الفعل بالزمن، لذلك نجدهم قد سَمَّوا فعل الأمر، فعل المستقبل[2]، وقد انطلقوا في هذه التسمية من الدلالة التي يختزلها الفعل الأمر على المستقبل، أي أنه فعل **معلّق من حيث التنفيذ**، لذلك ارتبط بالمستقبل، فالفعل الأمر طلب إنجاز الحدث على وجه الإلزام، وإنجاز

---

[1]– استخدم لفظ "الفعل المضارع" في حديثه عن الفعل المبهم في الوضع، وهذا الاستخدام – فيما يدل عليه– يدل على دقة النظر النحوي الذي وصل للتفريق المصطلحي بين التوصيف والتفسير، ففي مرحلة التوصيف عدّوه فعلا مضارعا، وفي مرحلة التفسير عدّوه فعلا مبهما، انظر (الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو، هامش ص 33).

[2]– انظر، شرح جمل الزجاجي، ص 127، المقدمة الجزولية في النحو، ص 33.

الحدث لا يكون إلا بعد الإشعار بطلبه، ولا يكون الإشعار بطلبه إلا بصيغة مخصوصة، يشعر معها المتلقي أنها متربطة بالمستقبل لا غير.

وقد ميّز النحاة بين فعل الأمر والفعلين الماضي والمضارع في أنه لا يحتمل الدلالة على غير المستقبل، لذلك فإنه لا توجد قرينة تزيل الفعل المستقبل عمّا وضع له[1]، وعليه؛ فإن النحاة قد صدروا عن وعي نحوي دقيق في التصنيف والتفسير للمداخل والمقدمات النحوية.

فقد تنبه نحاة العربية إلى الفرق الوظيفي بين مدلول الفعل الأمر وبين دلالته على الزمن، فمن حيث المدلول ارتضوا أن يكونَ فعلُ الأمرِ[2]، أما من حيث الدلالة على الزمن فإن تعلق تحقيقه صرف أذهانهم إلى ربطه فورا بالزمن المستقبل، أي أنه ممثل دقيق لرؤية النحوي للزمن، وتصور الزمن النحوي في الكلام.

يكشف لنا العرض السابق للتقسيم الزمني للفعل عن استيعاب نحاة العربية للعلاقة بين الحدث والزمن، كما يكشف عن نظرهم الوظيفي باتكائهم على فكرة تزمين الحدث في سبيل الحصول على قسمة للحدث بشكل يؤمن للغة تحقيق تواصليتها على أتم ما يكون التواصل.

المطلب الرابع: وظيفية التفكير النحوي في ماهية الإعراب والبناء:

يعرف الإعراب بأنه "**اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظا أو تقديرا**"[3]، ويعرف البناء بأنه " **لزوم آخر الكلمة سكونا أو حركة**"[4]، وقد انتظمت ثنائية الإعراب والبناء الكلم العربي، وتعامل معها النحاة على

---

[1]– انظر، المقدمة الجزولية في النحو، ص 33.

[2]– انظر، العكبري، اللباب، ج2، ص 17.

[3]– المصدر السابق، ج1، ص 52.

[4]– المصدر السابق، ج1، ص 66.

أنها واقع لغوي لا بد من خضوع الكلم العربي له، وانطلاقا من هذه الفكرة اجتهد نحاة العربية في تقسيم الكلم العربي بين الإعراب والبناء، فما كان منهم إلا أن اعتبروا أن الإعراب أصل والبناء فرع عليه[1]، وفي معرض تفصيلهم هذه الثنائية، اجمعوا على أن الحرف مبني، أما الأسماء والأفعال ففيهما المبني والمعرب، وذلك على النحو الآتي:

1-4: ثنائية الإعراب والبناء في الأسماء:

اتفق جمهور النحاة على أن الأصل في الأسماء هو الإعراب [2]، وأما ما يبنى من الأسماء فهو لعلة اتفق فيها الاسم في بنائه أو دلالته مع الحرف، على اعتبار أن الحروف مبينة أصالة[3]. واستنَّ النحاة نظرية الشبه وعللوا بها بناء بعض الأسماء [4]، وعلى الرغم من هذه المحاولة الدقيقة في بيان الحدود المائزة بين المعربات والمبينات من الأسماء، إلا أن هناك طائفة من الأسماء ندّت عن هذه القسمة، واختلف النحاة في معاملتها بين المعرب والمبني، وهذا يدل على أن الحدود بين كل من المعرب والمبني ليست حدودا فاصلة ولا نهائية[5]، وقد ظهر غياب الحدود النهائية بينهما في مصنفات النحاة، فقد أورد الأزهري (ت 905 هـ) ما نصه

---

[1]- انظر، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص 41.

[2]- انظر، العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص 55.

[3]- انظر، المصدر السابق، ج2، ص 74.

[4]- انظر، شرح التصريح على التوضيح، ص 41، وأنواع الشبه أربعة: **الشبه الوضعي**، وفيه يكون الاسم قد وضع على حرف واحد أو حرفين كالضمائر الرفع المتصلة بالأفعال، و**الشبه المعنوي**، وفيه يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف (المعاني التي تؤدى بالحروف)، مثل أسماء الاستفهام الجازمة لفعليها كـ (متى)، فهي بمعنى إنْ الشرطية، و**الشبه الاستعمالي**، وفيه يستعمل الاسم استعمال الحرف، كأن ينوب الاسم عن الفعل في معناه وعمله، ولا يدخل عليه عامل يؤثر فيه لفظا أو محلا، كأسماء الأفعال، **والشبه الافتقاري**، وفيه يحتاج المبني إلى ما يتمم معناه به، كالحاجة إلى الجمل مع بعض الظروف مثل إذا. انظر، (شرح التصريح، ص 40 - 42).

[5]- انظر، ستيتية، سمير شريف، الإعراب في العربية صوتيا ودلاليا بين القديم والحديث (مقاربة لسانية)، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية الرابعة والثلاثون، 2013، ص 70.

"**وذهب قوم إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم ليس معربا ولا مبنيا**"[1]، وعلى الرغم من وجود هذه الخروجات على تلك الحدود، فإن هذا لا يعني بحال من الأحوال انعدام صلاحية هذه الحدود، وإنما يعكس في مستوى من المستويات عدم اكتمال وتكامل الأسس المعرفية عند النحاة بالشكل الذي يمكنهم من النظر التاريخي في الظاهرة النحوية، الأمرُ الذي يمكنهم من ضبط الحدود المُستنَّة للتميز بين أقسام الكلام ومتعلقاتها، عدا أنهم تأثروا بالفكر الديني بشكل كبير في بناء الاحكام النحوية وفي تفسير التراكب[2].

وبالنظر في المقتبسة السابقة يكشف لنا هذا التردد في ردّ المضاف إلى ياء المتكلم إلى أحد البابين عن إحساس النحوي بالأثر المترتب على وجود العلامة الإعرابية أو عدمها، أي أنه بين أمرين: إثباتِ وجود الحركة الإعرابية وهي غير ظاهرة شكلا، وفي هذه يقع في محظور الشكل الكتابي والأداء المنطوق، وإثبات انعدام الحركة الإعرابية وهو الأمر الذي يأباه حسه اللغوي، وبين هذين الأمرين اتخذ المضاف إلى ياء المتكلم منزلة بين المنزلتين، وقد تنبه الدكتور سمير استيتية إلى هذه الحقيقة في ردّه على اعتبار وجود كسرة قبل ياء المتكلم[3]، وهذا الاعتبار يرجع إلى أثر المعتقد الديني في الفكر النحوي.

---

[1]– الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص 41، وانظر، العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص 67، وقد رصد الدكتور سمير إستيتية نماذج أخرى أثبتها في البحث، ترددت فيها بعض الأسماء بين البناء والإعراب، انظر (ستيتية، سمير، الإعراب في العربية، تحت باب صور من التداخل بين الإعراب والبناء، وفيها رصد المبينات المعربة، والمعربات المبنية، وتتبع الأسباب الكامنة وراء وجود مثل هذه التدخلات، ص 69 –ص 79).

[2]– انظر، الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع، ص 69.

[3]– انظر، ستيتية، سمير، الإعراب في العربية، ص 69–ص70.

2-4: ثنائية الإعراب والبناء في الأفعال:

اتفق النحاة على بناء الفعل الماضي و اختلفوا في بناء الأمر[1]، كما اتفقوا على أن المضارع يعرب ويبنى، أي أنه يتردد بين الإعراب والبناء، وعلى الرغم من اتفاق النحاة على أنه معرب، إلا أنهم اختلفوا في علل إعرابه[2]، ومدار علل البصريين على الشبه بين الفعل المضارع والاسم[3]. أي أن الفعل المضارع محمول على الاسم في إعرابه.

يكشف حملُ نحاةِ العربية المضارعَ في إعرابه على الاسم عن فطنتهم في تعليل الظواهر اللغوية بما ينسجم مع فكرهم النحوي، وبما ينسجم مع معطيات النظرية النحوية التي كانوا يسيرون بهديها، والناظر في تعليلهم إعراب المضارع يجد أنهم استفادوا من نظرية الشبه، فكما أفادوا منها في تعليل بناء بعض الأسماء، نجدهم قد استفادوا منها هنا، وتعكس هذه الإفادة من نظرية الشبه بالاتجاهين قدرة استثمار النحوي أدواته في توصيف وتفسير الظاهرة النحوية[4]، وهو بهذا يكشف معيارا وظيفيا مهما، فالمردود الوظيفي المتأتي من نظرية يثبت كفاءتها، وتزداد كفاءة النظرية كلما استطاعت أن تستوعب أكبر قدر ممكن من الظواهر اللغوية.

---

[1]- انظر، العكبري، اللباب، ج2، ص15، وعلى الرغم من ذهاب الكوفيين إلى أن فعل الأمر مجزوم، إلا أن الجمهور على أنه مبني، ورأي الكوفيين عليه ما يرده، انظر، (أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق، جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 2002، ص 414 وما بعدها).

[2]- انظر، الملخ، حسن خميس، نظرية التعليل في النحو العربي، ص 153 .

[3]- يجمل النحاة الشبه بين كل من الاسم والفعل المضارع في أن الفعل المضارع يكون شائعا فيخصص بالحال أو الاستقبال، تماما كما يخصص الاسم بالنعت والإضافة، كما أنه تدخل عليه لام الابتداء، كما أنه يجري في حركاته على حركات اسم الفاعل، (انظر، الإنصاف، ص 434-435).

[4]- انظر، الإنصاف، المسألة 76.

3-4: أحادية البناء في الحروف:

يعرف الحرف بانه "**ما دلّ على معنى في غيره فقط**"[1]، وقد تنبه النحاة العرب إلى الحدود الوظيفية التي يفتقر إليها الحرف، وجعلوا من افتقاره على تحقيق عملية تواصلية تامة بذاته علامةً على اختلافه عن قسيميه الاسم والفعل، يقول الأزهري على التوضيح "**ومن علاماته أنه لا ينعقد منه ومن الاسم وحده، ولا من الفعل وحده فائدة، وهو معنى قولهم: الحرف ما لم يكن أحد جزئي الجملة**"[2]، وتدور المقتبسة السابقة على فكرة وظيفية، فالفائدة التخاطبية وتحقيقها هي مناط التفريق بين الحرف وغيره، فالحرف لا يعطي معنى تاما (مفيدا) إلا مع غيره[3]، أي أنه كلمة ليست ذات معنى مفرد مستقل، وهذا يعني أن الحروف لا يتمتع بمعانٍ معجمية تستقل بها، في مقابل كل من الاسم والفعل اللذين يتمتعان بمعانٍ معجمية خاصة بهما – مع فارق ارتباط الفعل بالزمن–، أي أن كلّا من الاسم والفعل يعدان كلمات ذات معنى مفرد مستقل[4].

وتكشف لنا الأسس السابقة في تمييز الحرف – بالمعنى– عن دقة النظر النحوي، وعن إفادة النحاة عن كل ما أمكنهم الإفادة منه في سبيل تحقيق الدرجة العليا من الاطراد في قواعدهم وأحكامهم النحوية، فالحرف يفتقر إلى المعنى المعجمي لذلك افترق عن قسيميه الاسم والفعل، لك افتقاره إلى المعنى مؤقتا، أي أن إدخال الحرف في حيّز التركيب يعطيه معنًى مناسبا لسياق التركيب المجود فيه.

ويعد هذا الاعتبار ملمحا وظيفيا بارزا ويصلح لأن يعد مثالا دالا على دقة النظر النحوي، وعلى وعي نحاة العربية بالعملية التواصلية وأركانها وتمامها، ولعل هذا ما ينطق به الجزء الأخير من المقتبسة السابقة،

---

[1]– العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص 50.

[2]– الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص 51.

[3]– انظر، الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق، شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، ط1، 1988، القاهرة ص 4.

[4]– انظر، الملخ، حسن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي، ص 111.

فالحرف لا يصلح أن يكون جزء أولا أو ثانيا من الجملة، أي أنه لا يصح أن يكون مسندا أو مسندا إليه، فجزئي الجملة إما الاسم مبتدأ أو خبرا أو فاعلا، أو فعلا، وهذا يدل على أن الاسم والفعل قادران على إنشاء سياق، في حين أن الحرف غير قادر على إنشائه لعدم تمتعه بمرجعية معجمية ضامنة لمعناه، وبهذا يمكن التفريق بين الاسم والفعل من جهة وبين الحرف من جهة أخرى.

فإذا ما اتفقنا على أن الحرف عاجز بذاته عن تحقيق الفائدة التخاطبيه، وأنه لا يصلح – بناء على الفرض السابق– لأن يكون أحد جزئي الجملة، فهذا يعني ضمنا أن كلا من الاسم والفعل يتمتعان بقوة تداولية تؤهل كلا منهما لأن يكونا أحد جزئي الجملة، ولعل هذا الفرض يفسر جملة من الأحكام المتعلقة بالأسماء والأفعال من حيث الإعراب والبناء، كما يسهم كثيرا في تفسير جملة من الأحكام النحوية المترتبة على قدرة وأحقية كل من الاسم والفعل لأن يكونا جزئي الجملة، وفي المحصلة، فإن مجموع هذه الافتراضات يصلح لأن يفسر أحادية البناء في الأحرف، مقابل ثنائية الأعراب والبناء في الأسماء والأفعال.

4-4: وظيفية التفكير النحوي في علامات الإعراب:

تعدّ العلامة الإعرابية من أظهر خصائص العربية وأقدمها[1]، كما تعدّ من أهم المظاهر المرتبطة بالجانب الوظيفي للغة، ذلك أنها وضعت في أصلها للتمييز بين المعاني النحوية الملابسة للمفردات في تراكيبها[2]، أي أنها من حيث هي ألقاب إعراب يعني بالضرورة ألقاب وظائف وهي التي عبّر عنها نحاة العربية بالمعاني النحوية، وعلى هذا الأساس تبوأت علامات الإعراب منزلة مهمة في الفكر النحوي، ذلك أنها تختزل

[1]– انظر، استيتية، سمير شريف، علم الأصوات النحوي، ص 281.

[2]– انظر، الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو، ص 7.

– قصيرة كانت أم طويلة – نظرا نحويا قائما على إحساس علمي دقيق بالعملية التواصلية وأثر ضبط النحو أداءاته بنفسه، فالنحو –بدلالة علامات الإعراب– مكتفٍ بنفسه أو يجب أن يكتفي بنفسه[1].

ومع اختلاف النحاة العرب في حقيقة وجود علامات الإعراب[2]، إلا أنه من غير المقبول في المنطق اللغوي اعتبارها حقائق صوتية وجدت لغايات صوتية فحسب، ذلك أن المنطق اللغوي يقتضي أن كل ظاهرة لغوية مطّردة أو غير مطّردة لها ما يسوغها، وفي نفس الوقت فإنه لا بد من وظيفة تقوم بها على وجه الخصوص، لعل أقل ما تقوم به أن تؤمن للغة القيام بوظائفها التواصلية على أتم وجه.

وانطلاقا من فكرة تأمين تحقيق تواصلية اللغة، وبالنظر في تمثّلات علامات الإعراب في المدونة النحوية، فإنه من الممكن أن ننتهي إلى أن هذه الحركات لها ما يسوغ وجودها وظيفيا في النظام اللغوي، وقد قدم الدكتور سمير إستيتية رؤية وظيفية فسَّر بها سر وجود الحركات وتبدّلها حسب العوامل الموجبة لها، فللضمة والكسرة والفتحة قيمها الوظيفية التي تظهر في سياقاتها النحوية، إذا ما تمت معالجتها وفق نظر تداولي قائم على النظر في المدونة النحوية وفق رؤية علمية شمولية.

فتدل الضمة قصيرة كانت أو طويلة[3] – ما تدل – على **الركنية** في الجملة الاسمية والفعلية، أي أنها تدل على أركان التراكيب الاسمية والفعلية، متخذين من القوة التي تتمتع بها الضمة سببا في تعبيرها عن العنصر الأقوى في تركيبه وهي أركان الجمل، كما أنها تدل على **القطع** ويقصد به قطع الكلام وصرفه عن

---

[1]– أي أنّ النظام النحوي قادر على أن يحفظ لنفسه درجة عالية من المقبولية، بغض النظر عن الظواهر المساعدة له، مثل الرتبة والسياق.

[2]– انظر، إستيتية، سمير شريف، علم الأصوات النحوي، ص 294–ص 319، حيث عالج في هذه الصفحات آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين في حقيقة حركات الإعراب وسرِّ وجودها، وتكفل بالردود العلمية على كل رأي فيها.

[3]– لا فرق بين الحركات قصيرة كانت أو طويلة في الدلالة على المعاني السابقة.

الإضافة، وفي قطع الكلام وصرفه صرف للأذهان إلى مقصود معين دون آخر، كما أن فيه انتقالا يتناسب مع السياق الذي اقتضى القطع، ففي مثل قولنا:

- الحمد لله من قبلُ ومن بعدُ

نجد أنه –في سياق ما– جاء على هذا النمط منسجما مع مقتضى السياق، في حين أنه لو جاء، (الحمد لله قبلَ ذلك وبعدَه)، فلا شكَّ أن ثمة سياقا معينا اقتضى الأصل في نصب الظرف على أصله، وبمعنى آخر فإن السياق يقتضي مثل هذه المعاني، ولعل هذا ما قصد إليه الدكتور سمير عندما جعل هذا المعنى مرهونا بظرفه، معتبرا أن وظيفة الضمة هنا وظيفة طارئة[1].

وفي معرض حديثه عن دلالات الفتحة ذكر لها عدة معانٍ منها:

1- **دلالة الحدث على المُعيَّن به:** فهي تدل على المعين بالحدث، سواء أكان ذاتا أم موضوعا، أي أنها تدل على المفعولات وأشباه المفعولات.

2- **الدلالة على الإفصاح:** كنصب أسلوب التعجب والإغراء والتحذير وغيرها من الأساليب التي تعبر عن الدهشة، ولعل ما يميز هذا النمط من الأساليب عن سائر المنصوبات، أنه أسلوب يعبر عن الدهشة، فلا مجال للتفكير لبنائه بناء الجملة الفعلية عند استخدامه، فهو خاضع لعامل نفسي تقتضيه المواقف المختلفة.

---

[1]- انظر، إستيتية، سمير، علم الأصوات النحوي، ص 377، ويذكر معاني أخرى للضمة منها **التقريب**، ويظهر في بناء المنادى على الضم، ويقصد به التقريب الحقيقي أو المجازي كما هو معهود في معاني أدوات النداء، ويستكمل حديثه عن دلالات الكسرة ويرى أنها تقوم بوظيفة **النسبة**، وهي نسبة الأشياء إلى غيرها، فمثل قولنا: كتاب زيد، فإننا نسب الكتاب إلى زيد نسبة تملك، وقد تكون النسبة للتخصيص كقولنا: رجل علم، وقد تكون للنسب، كقولنا: زيد بن علي، وقد تكون لنسبة الفعل إلى بداية ونهاية وتتأتى من حروف الجر، كقولنا: ذهبتُ من البيتِ إلى الجامعةِ، وقد تكون نسبة ظرفية، كقولنا: وضعت الكتاب في الحقيبة. (انظر، إستيتية، سمير، علم الأصوات النحوي، ص 378-388).

3- **الدلالة على مخالفة أصل الأعراب:** ويمثل لها بمخالفة أصل الإعراب بالنسخ، باستخدام أدوات النسخ، ومخالفة الأصل في نصب الفعل المضارع بالواو، ومخالفة الأصل في نصب الفعل المضارع بـ(أو)، ومخالفة الأصل بالمعية، ومخالفة أصل الإعراب بالاستثناء.

ومن أمثلة نصب المضارع بالواو نصب الفعل المضارع يعلم في قوله تعالى، ﴿**وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيص**﴾[الشورى:35] [1]، ومن أمثلة نصب المضارع (بأو) قول الشاعر زياد الأعجم (ت 100هـ):

وَكُنتُ إِذا غَمَزتُ قَناةَ قَومٍ كَسَرتُ كعوبها أَو تَستَقيما

فقد نصب الفعل المضارع تستقيما، والأصل فيه أن يكون مرفوعا[2].

4- **الدلالة على التصرف بإعراب الخبر:** ويمثل لها بتحويل الخبر إلى حال بإقامة غيره مقامه، ونصب الخبر للدلالة على مخالفة أصل إعرابه[3] كنصب (أطهر) في قوله تعالى: ﴿**وَجَاءهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُواْ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَاقَوْمِ هَؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُواْ اللّهَ وَلاَ تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيد**﴾[هود:78]، والذي يراه الدكتور سمير أن كلمة (أطهر) هي خبر إلا أن النصب هنا لمخالفة الأصل، ونبّه على أن هذا التصرف لا بد أن يظل مقيدا بالسماع[4].

---

[1]- انظر، السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق، أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د ت، د ط، ج9، ص 558-560.

[2]- انظر، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازرن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط5، 1979، ج1، ص 93.

[3]- انظر، بالتفصيل، علم الأصوات النحوي، ص 373 -ص 399.

[4]- انظر، بالتفصيل، المرجع السابق، ص 387.

وبالنظر في الدلالات المتعددة المستكنة في استخدام الحركات وفق قانون استبدالي مطّرد، نصل إلى أن الحركات العربية انطوت على قيم وظيفية مهمة جدا، تنسجم مع الأحكام النحوية المرتبطة بها، والتي تدور معها وجودا وعدما.

الفصل الثاني: وظيفية التفكير النحوي في المرفوعات

المطلب الأول: وظيفية التفكير النحوي في المبتدأ والخبر

- مفهوم المبتدأ والابتداء
- ضوابط التقديم والتأخير
- ناموس أمن اللبس

المطلب الثاني: وظيفية التفكير النحوي في باب الفاعل

- وظيفية العلاقة بين الفعل والفاعل
- موقع الفاعل في الجملة الفعلية
- حذف الفاعل
- حقّيقة النائب عن الفاعل
- أغراض البناء للمجهول
- ما ينوب عن الفاعل في جملته

تعد الأحكام النحوية من النماذج الدالة في ذاتها على التصور الشمولي لدي نحاة العربية، فافتراض ترتيب معين ينتظم المدونة النحوية لا شك يقوم على تصور شمولي لتلك المدونة، وإذا كان الأمر كذلك، فإنه بالإمكان النظر إلى ترتيب الأحكام النحوية في النحو العربي على أنه مظهر مهمّ من مظاهر النظر العلمي المتقن، فهو نتاج تفكير علمي قائم على أصول وقواعد تحتكم إلى نظرية كبرى أفادت من معطيات تفكير منتظم ينتظم كامل أوصالها.

وقد اطّرد هذت التبويب في كبرى المصنفات النحوية، وقد استعانت الدراسة بهذا الترتيب منطلقة من أن هذا الترتيب يكشف عن التعالق الوظيفي بين الأبواب النحوية، أي أن الأحكام النحوية الخاصة بالمرفوعات لا شك حجر الأساس بالنسبة لسائر الأحكام الخاصة بالمنصوبات والمجرورات والمجزومات، كما أن الدراسة تتغيا في هذا الترتيب النظر في المكونات الركنية في تراكيب العربية، ثم النظر في المكونات المكملة من مثل المنصوبات، والتراكيب الامتدادية من مثل المجرورات، وتأخرت المجزومات في الدراسة لأنها تعد من الفروع في أبوابها النحوية، فالمضارع أصله الرفع، والجزم حالة طارئة عليه حسب مقتضيات العملية التواصلية.

المطلب الأول: وظيفية التفكير النحوي في بابي المبتدأ والخبر

يعدّ المبتدأ من أهم العناصر النحوية التي لاقت اهتماما عند النحاة، ذلك أنه علامة فارقة على أحد نوعي الجملة في العربية، إذ به تمتاز الجملة الاسمية عن قسيمتها الفعلية، فكثرت فروعه وتعددت مسائله لاسيما عند قرن الحديث عنه بالخبر معا، فهما معا ركنا الجملة الاسمية.

1-1: مفهوم المبتدأ والابتداء:

قدم النحاة متقدمين ومحدثين غير تعريف للمبتدأ، إلا أن التعريفات على كثرتها تدور حول فكرتين: الابتداءِ واقتضاء الخبر، وبعدهما كثرت التفصيلات والتفريعات، فقد تنبه سيبويه (ت 179هـ) إلى اللحمة الكبيرة بين المبتدأ وخبره، فنجده يعرّف المبتدأ مُحيلا على فكرة الاقتضاء فيقول "**هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يُغْنَي واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً، فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبنيُّ عليه، وهو قولك عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك** ... "[1]، ووافقه المبرد (ت 285هـ) فيرى أنه لا يستغني كل واحد منهما عن صاحبه[2].

تنبه سيبويه والمبرد مبكرا إلى الفكرة التواصلية – تماما ونقصا– في استكمال المباني النحوية، فنجدهما قد أنزلا المبتدأ والخبر منزلة الشيء الواحد، بل عدّهما سيبويه حالة بناء تكاملي لا يصحّ وجود أحدهما من غير الآخر، أي أن وجود أحدهما يستلزم وجود الآخر وجوبا، أي أنهما عَمِدا لبيان فكرة نواة الجملة وربط مفهوم الفكرة التواصلية بالعناصر النحوية، ففي مثل قولنا:

- زيدٌ مجتهد

---

[1]– انظر، سيبويه، الكتاب، تحقيق، عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، د ت، د ط، ج1، ص 23، وقد أطلق سيبويه اسم باب المسند والمسند إليه شاملا بذلك الجملتين الاسمية والفعلية على اختلاف ترتيب المسند مع المسند إليه.

[2]– انظر، المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، لبنان، ط1، 2010ج4، ص 126.

نجد أن التركيب يمثل حالة تكامل وجودي، فلا وجود –باعتبار المعنى ويحقّيق التواصل– لكلمة (زيد) بمعزل عن كلمة (مجتهد)، والعكس صحيح، وعليه؛ فإن تمام العملية التواصلية يقتضي وجودها اقتضاء ضرورة ووجوب.

وحافظ الزمخشري (ت 538 هـ) وتبعه ابن يعيش(ت 643 هـ) على فكرة الاقتضاء بين المبتدأ والخبر، على الرغم من أنهما قدما تعريفا مفهوميا للمبتدأ مقابل التعريفين الإجرائيين السابقين، فقد عرّفه الزمخشري بقوله "**كل اسم ابتدأته وجرّدته من العوامل اللفظية للإخبار عنه**"[1]، ومع أن فكرة الابتداء سرت في تحديد الملامح التمييزية للمبتدأ عند سيبويه والمبرد، إلا أن الزمخشري وابن يعيش ضمّاها إلى بيان حدّ المبتدأ، ذلك أن الابتداء من أهم الملامح الذهنية التي تسوّغ أن يكون المرفوع – في تركيب معين– مبتدأً وليس غيره، وينقل لنا السيوطي (ت 911 هـ) ما اصطلح عليه النحاة لتعريف المبتدأ بقوله " **حد النحاة المبتدأ بقولهم الاسم المجرد من عامل لفظي غير المزيد ونحوه مخبرا عنه، أو وصفا سابقا رافعا لمنفصل كاف**"[2].

يظهر حديث النحاة عن الابتداء ملمحا وظيفيا بارزا في تفكيرهم النحوي، ذلك أن إحساسهم بوجوب وجود ما يؤثر في المبتدأ رفعا، ينسجم مع طبيعة اللغة من جهة، ومع السنن التي ارتضوها في تفسير الظواهر اللغوية، فبناء القواعد الجامعة المانعة لها من جهة أخرى، ويتجلى هذا الملمح الوظيفي في عدة أمور لعل أبرزها المفهوم النحوي للابتداء وموقعه في نظرية العامل.

---

[1]– ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، تحقيق، أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، مصر، د ت، د ط، مج 1، ج1، ص 162.

[2]– السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992، ط2، ج2، ص 5، على أن السيوطي لم يتفق مع النحاة فيما نَقل عنهم، ذلك أنه يختلف معهم في رافع المبتدأ، وفي توجيه مثل قولنا بحسبِكَ درهمٌ، وفي شمولية مفهوم الابتداء للفعل المضارع المجرد من النواصب والجوازم (انظر: همع الهوامع، ج2، ص 5.)

والابتداء عامل معنوي[1]، يقوم على التجرد من العوامل اللفظية[2]، ومع اتفاق جمهور النحاة على وجود العامل المعنوي ووجود الابتداء، إلا أنهم اختلفوا في تحديد مفهوم الابتداء، ونتج عن هذا الخلاف ما أسمته كتب النحو **بالخلاف في رافع المبتدأ والخبر**، فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن رافعه معنوي وهو الابتداء، لأنه يبنى عليه، ورافع الخبر المبتدأ، لأنه مبنيّ عليه[3]، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرفع بالابتداء، ومنهم من قال إن الابتداء معنى ويقصد به التعري من العوامل اللفظية في حين ذهب آخرون إلى أنه التعري وإسناد الخبر إليه[4]، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر يترافعان، فيرفع كلٌ واحد منهما الآخر، محتجين بحالة التلازم بينهما؛ فهي تجيز أن يعمل كلٌ واحد منهما بالآخر[5]، وذهب كل من الأخفش وابن السراج والرُّماني إلى أن رافع الخبر هو الابتداء وهناك من قال بأن رافع الخبر المبتدأ والابتداء معا[6] وذهب الزمخشري إلى أن العامل فيهما تجريدهما من العوامل اللفظية[7].

---

[1]– انظر، الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تحقيق، البدراوي زهران، دار المعارف، مصر، ط1، 1983 ص 152، ويعرفها بقوله" **ما تُعرَف بالجنان ولا يتلفظ بها اللسان**"، وتعرّف أيضا بالعوامل التي **يظهر أثرها على بعض الكلمات في الجمل ولا وجود لها في ظاهر القول**، (انظر: عمايرة، خليل أحمد، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، جامعة اليرموك، ط1، د ت، ص 60)، والعوامل المعنوية عند الجرجاني اثنان: رافع المبتدأ والخبر، ورافع الفعل المضارع (انظر، المصدر نفسه، ص 124)

[2]– انظر، المبرد، المقتضب، ج4، ص 126، وانظر، ابن يعيش، شرح المفصل، مج 1، ج1، ص 162، وانظر، العوامل المائة النحوية، ص 152.

[3]– انظر، السيوطي، همع الهوامع، ج 2، ص 8.

[4]– انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، مج 1، ج1، ص 164.

[5]– انظر، المصدر السابق، مج 1، ج1، ص 163، همع الهوامع، ج2، ص 8.

[6]– انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، مج 1، ج1، ص 163.

[7]– انظر، همع الهوامع، ج2، ص 8.

وتبع خلافهم في تحديد عامل الرفع في المبتدأ والخبر خلافٌ في تفسير اعتبار الابتداء رافعا للمبتدأ والخبر، فقد أشار ابن يعيش إلى أنّ تجرد المبتدأ من العوامل يعدّ تحريرا له من تحكم غيره به[1]، في حين ذهب السيوطي إلى أن المقصود بالابتداء جعل الاسم أولا ليخبر عنه[2].

يجد الناظر في خلاف النحاة حول العامل المعنوي: مفهومه وأثره معالم واضحةً تدلّ على أن نحاة العربية اجتهدوا كل الاجتهاد في الكشف عن الكوامن وراء كلِّ ظاهرة لغوية ناجزة، ولكن هذا الاجتهاد يظل محكوما بالمفاهيم العامة التي ارتضوها مؤطِّرات للتفكير النحوي، أي أنهم اتفقوا على مثل ضرورة وجود العامل، ثم ما لبثوا أن اختلفوا في المسائل الفرعية المتعلقة به؛ ولكي نصل إلى توصيف جديد للتفكير النحوي العربي لا بد من تقديم توصيف حديث للكثير من المسلمات التي قال النحاة بضرورة وجودها، وذلك بالعمل على الكشف عن الخصائص النحوية الدقيقة لفكرة الابتداء في الجملة الاسمية.

تعكس فكرة الابتداء إحساس النحوي المطلق بضرورة وجود العامل بالفعل أو بالقوة، لكن هذا الضرب من التفسير لا يعطي التفكير النحوي كامل حقّه، ذلك أن هذا الإحساس منسجم مع نواميس اللغة ومع الطبيعة المطّردة في الكلام المسموع والمحتج به، غير أن هناك مفسِّرا وظيفيا يستكنُّ وراء مثل هذا الحس النحوي الدقيق، ويتجلى هذا المفسِّر باعتبار الابتداء في الجملة الاسمية العامل القسيم للفعل في الجملة الفعلية، أي أننا أمام محاكاة نحوية لعامل الرفع في الفاعل، وفي الوقت نفسه أمام نظرة وظيفية لنظرية العامل في النحو العربي.

---

[1]– انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، مج 1، ج1، ص 162، حيث يقول"... **وإذا لم يتجرد من العوامل تلعبّت به فرفعته تارة ونصبته أخرى...**"

[2]– انظر، السيوطي، همع الهوامع، ج2 ، ص 7، 9.

يعدّ الفعل – في عرف جمهور النحاة– عامل الرفع في الفاعل[1]، والفعل من العوامل اللفظية وأقواها، يقول السيوطي: "**وقيل الفاعل أصل، والمبتدأ فرع عنه، وعزي للخليل، ووجهه: أن عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي...**"[2]؛ يجد الناظر في هذه الإشارة – وعلى اعتبار أن الجملة الفعلية أصل والاسمية فرعها – يجد أن الذهنية النحوية المشغولة بطرد الباب على وتيرة واحدة اقتضت ضربا من القياس الذهني بين الأصل والفرع أفضى إلى اعتبار الابتداء عاملا في المبتدأ –بغض النظر عن مفهوم الابتداء عند النحاة–، تماما كما هو الفعل عامل في الفاعل.

وتعد العلامة الإعرابية الجامع بينهما، ذلك أن كلا من المبتدأ والفاعل استحقّا الرفع أصالة بإجماع النحاة باعتبارهما عُمد الكلام وعليهما يبنى[3] وهذا الاستحقّاق بعد ثبوت الإجماع في استعمال المبتدأ والفاعل متمتعين بعلات الرفع، وكذلك الحال فإن اختيار النحاة الضمة علما للركنية والعُمد، يكشف عن دقة التفكير النحوي العربي، ذلك أنهم عدّوا الرفع بالضم معادلا للنصب بالفتح، فشدة الضم مع العُمد الأقل من الفضلات تناسب سهولة الفتح مع الفضلات الأكثر من العُمد[4]، وإذا كان ذلك كذلك، فمن المسوَّغ –نحوا– اعتبار الابتداء في الجملة الاسمية قسيم الفعل في الجملة الفعلية.

وإذا كان النحاة قد نجحوا في تفسير حالة رفع الفاعل بوجود العامل اللفظي، فقد عمدوا إلى تفسير حالة رفع المبتدأ بالطريقة نفسها التي فسروا بها رفع الفاعل، وعليه؛ فإن رفع كلٍّ منهما صار موجبا لوجود

---

[1]– انظر، شرح المفصل، مج 1، ج1، ص 145، 147، وانظر، همع الهوامع، ج2، ص 254، وقد أورد السيوطي مجمل آراء النحاة في رافع الفاعل (انظر، همع الهوامع، ج1، ص 254 –ص 256).

[2]– همع الهوامع، ج2، ص 3.

[3]– انظر، الرضيّ الأستراباذي، شرح الرضيّ على الكافية، تحقيق، يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996، ج2، ص 70.

[4]– انظر، شرح المفصل، م1، ج1، ص 145 – 146.

عامل أوجب الرفع لهما، انسجاما مع فكرتهم حول تغيّر الحركات بتغيّر العوامل الموجبة لها[1]، وهنا نجد أننا أمام بنيتين لكل من الجملة الاسمية والفعلية واحدة سطحية والأخرى عميقة، فمثل جملة

- قامَ زيدٌ

تتكون في مستواها السطحي من فعل وفاعل، لكن البنية العميقة – الوظيفية– لهذا التركيب هي:

[قام(ع.لف) **+ زيد** (م.م)**]**

أي أن الفعل (قام) في البنية السطحية احتل موقع المكوّن الوظيفي (العامل) في التركيب، في حين أن الفاعل (زيد) في البنية السطحية احتل موقع الأثر (المعمول المرفوع)، وبتطبيق هذه الفكرة على الجملة الاسمية في مثل قولنا:

- زيدٌ مجتهدٌ

نجدها تتكون في بنيتها السطحية من المبتدأ (زيد) والخبر(مجتهد)، لكن بنيتها العميقة تكون كما يأتي:

[ø(ع. مع) **+ زيدٌ** (م. م)**1 + مجتهدٌ** (م .م)**2]**

أي أن المبتدأ (زيد) احتل موقع الأثر (المعمول المرفوع) الأول، وأن (مجتهد) احتل موقع الأثر الملازم(المعمول المرفوع) الثاني في حين أن المكوِّن المرموز له بالرمز(ø) احتل موقع المكوِّن الوظيفي (الابتداء).

[1]– انظر، شرح الرضيّ على الكافية، ج1 ص 55.

يبدو جليّا من خلال المقارنة بين المعادلتين السابقتين أثرُ المكون الوظيفي في تحقيق حالة التطابق في التفسير النحوي الكامن وراء افتراض عامل الابتداء – بغضّ النظر عن معناه عند النحاة– هو الموجب الرفع في المبتدأ، وقياس المبتدأ على الفاعل له ما يسوغه في ظل ووقوعهما معا موقع المسند إليه المعمول، وإن كان الفعل في الجملة الفعلية يمثل عاملا في ذاته، لكنه غير معمول على الدوام لعاملٍ ما إلا إن كان معربا كالفعل المضارع، نحو : لم يقم زيد، فقد أصبح الفعل معمولا لحرف الجزم وإن بقي عاملا في الفاعل؛ لهذا فالبينة التصورية للجملة العربية النواة تتكون –وظيفيا– من:

- [عامل + معمول$_1$+معمول$_2$]

واستنادا إلى المعادلة السابقة فإنه بالإمكان النظر إلى الجملة الفعلية على أنها جملة مُكتفية وظيفيا – يتعلق الاكتفاء والاحتياج هنا بظهور العامل–، في حين أن الجملة الاسمية مُحتاجة وظيفيا، فعامل الرفع فيها مُضمَرٌ غير مصرَّح به.

2–1 ضوابط التقديم والتأخير:

تعد مسائل التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر من أكثر مسائل باب المبتدأ والخبر تداخلا وتفريعا[1]، و يعكس هذا التفريع – في مستوى من المستويات – تعدد أوجه التفكير النحوي عند نحاة العربية، مع حرصهم على اطّراد العمل الأصوليّ النحويّ الذي اختطوه لاستخلاص الأحكام النحوية.

[1]– انظر، شرح المفصل، مج1، ج1، ص 178 – ص181، همع الهوامع، ج2، ص 32 – ص 34،

احتلت مسألة الابتداء بالنكرة مساحة كبيرة في التفكير النحوي، ذلك أن النحاة متفقون على أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة[1]، كما أنهم متفقون على أن المبتدأ استحقّ التقدم أصالة لأنه طالب للحكم، يقول الرضيّ الأستراباذي (ت 688 هـ) في شرح كافية ابن الحاجب (ت 646هـ) "**إنما كان أصل المبتدأ التقديم، لأنه محكوم عليه، ولا بد من وجوده قبل الحكم، فقصِد في اللفظ أيضا، أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه**"[2]، وفي المقابل فإنهم متفقون على أن الأصل في الخبر أن يكون نكرة[3]، لأنه الجزء الذي يتمم الفائدة، أو الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة[4]، وعليه فإن الأصل في الخبر التأخير لأنه الحكم الذي لا بد للمبتدأ منه.

استطاع النحاة في الجانب النظري أن يحكموا مداخلهم في هذه المسألة، لكن عندما عمدوا إلى المسموع والمقيس عليه من كلام العرب وجدوا أن هذه القواعد لا تسلم لهم بشكل مطّرد كما افترضوه، فسرعان ما استحدثوا قواعد تنتظم الحالات التي خالفت القواعد الأصول، فنجدهم قد سوغوا الابتداء بالنكرة، كما سوغوا تقدم الخبر على المبتدأ، ومثلها حذف المبتدأ وحذف الخبر[5]، لأن هذه الأشكال التركيبية ظواهرها صحيحة في اللغة.

---

[1]- انظر، المقتضب، ج3، ص 222(الهامش)، وانظر، شرح الرضيّ على الكافية، ج1، ص 231.

[2]- شرح الرضيّ، ج1، ص 229.

[3]- انظر، شرح المفصل، مج 1، ج1، ص 166.

[4]- انظر، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، د ط، د ت، مج 1، ص 201.

[5]- انظر، شرح المفصل، مج 1، ج1، ص 167-ص 190.

وقد جمع النحاة الحالات التي يصح معها الابتداء بالنكرة[1]، لكن هذا الجمع ظل عصيًّا على الحصر، فقد أورد ابن الحاجب – في معرض حديثه عن الابتداء بالنكرة– ما نصه "**وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له**"[2]،كما أورد اقتباسا لابن الدهان يقول فيه"... **إذا حصلت فائدة الخبر، فأخبر عن أي نكرة شئت، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت، جاز الحكم، سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أم لا، فضابط الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء أكان نكرتين مختصتين بوجه، أو نكرتين غير مختصتين شيء واحد، وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه...** "[3].

فنحاة العربية قد وصلوا إلى إثبات مثل هذه المسوغات، التي تعد خروجا على الأصل عندهم من أجل الحفاظ على ما اتفقوا عليه من أصول تخصّ المبتدأ والخبر والذي تراه الدراسة؛ أنه بالإمكان التخلص من كل هذه التفريعات والمسوغات التي تصلح لأن تكون أبوابا مستقلة، لكثر الشواهد والمسوغات فيها[4]، لا أن تكون حالات فردية ترد إلى غيرها من الأبواب. ويغفل الكمَّ الكبير من الشواهد والحالات الدالة على وجودها.

فالحديث عن تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، والحديث عن مسوغات الابتداء بالنكرة، أو وجوب تقدم الخبر، يجب أن يسبقه حديث عن مصطلح "الأصل" عند نحاة العربية، ويتبعه النظر في اصطلاحهم على

---

[1]– انظر، شرح الرضيّ، ج1، ص 232.

[2]– شرح الرضيّ، ص 232،

[3]– المصدر السابق، ص 231.

[4]– انظر، عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، ط1، 2004، القسم الثالث، ج4، ص 189– ص 192، وفيها أحصى اثنتين وعشرين آية قرآنية يدلل بها على جواز الابتداء بالنكرة، كما أثبت خمسا وسبعين آية تقدم فيها الخبر وجوبا في حال كونه ظرفا والمبتدأ نكرة محضة (انظر، المرجع نفسه، ص 230– 233)، وأحصى مئة وثلاثا وأربعين آية تدلّل على جواز تقديم المبتدأ (انظر، المرجع نفسه، ص 233– 239)، كما أحصى أربع عشرة آية تقدم فيها الخبر في الاستفمهمّ (انظر، المرجع نفسه، ص 239–240)، وأحصى آيتين يستدلّ بهما على تقدم الخبر المقصور (المرجع نفسه، ص 240)، كما أثبت السيوطي خمسة وعشرين حالة يتقدم فيها الخبر نكرة على المبتدأ(انظر، همع الهوامع، ج2، ص 28– 31).

تقدم المبتدأ أصالة وتأخّر الخبر أصالة كذلك، ولعل كثرة الشواهد على هذه الحالات هي التي توجب العمل على تحديد المقصود بالتقدّم أو التأخّر أصالة عند النحاة، وهي التي توجب تحديد ما إذا كان المقصود بالأصل هو حكم الوجوب النحوي أم غير ذلك.

سيطرت فكرة الأصل والفرع على التفكير النحوي لدى نحاة العربية بشكل كبير، ولهذه السيطرة ما يسوغها، فقد استطاع نحاة العربية أن يضبطوا المدونة اللغوية العربية وفق نظام نحوي أهم ما يتسم به الشمولية والدقة في تتبع الفروع، والعمل على ردّها إلى أصولها[1]، بغية الحفاظ على النسق المنهجي الذي ابتناه نحاة العربية الأوائل بغض النظر عن الدافع للحديث عن الأصول والفروع، أو الهدف المنشود منها[2].

يعدّ تعدد الآراء في تحديد دلالتي الأصل والفرع مدخلا مناسبا للحديث عن العلاقة المعنوية بين الأصل والوجوب، فإذا كان الأصل لا يتجاوز بيان وظائف مجموعة من المفردات في أثناء تركيب الكلام[3]، وإذا اتسعت دلالة الأصل والفرع في النحو العربي لتدلّ على عدة مدلولات[4]، وكلها محتمل في موضعه، فإنه من الواجب إعادة النظر في مدى التقارب بين مفهوم الأصل والوجوب النحوي، وذلك بالنظر في مدلولات مصطلح الأصل في الاستخدام النحوي، ولعل ألصق المدلولات بهذا التوجيه ما يلي:

---

[1]- انظر، الملخ، حسن خميس، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007، ص106، المرجع السابق، ص 76.

[2]- انظر، الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان ط 1، ص 27 – ص 31.

[3]- انظر، دمشقية، عفيف، تجديد النحو العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، د ط، 1981، ص 90.

[4]- انظر، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 75، 80، 84، 91، 108، 115، وقد أحصى الدكتور حسن هذه المدلولات على الترتيب وهي: أولا: أصل الكثرة، ثانيا: أصل الاستحقّاق، ثالثا: أصل التجرد من العلامة، رابعا: أصل القاعدة، خامسا: أصل الوضع، ساسا: أصل التقدير.

1- يقوم **أصل الكثرة** على فكرة أن المسموع هو أساس تكوين القاعدة؛ فتعميمها[1]، لكن الكثرة قسمت إلى كثير مطلق، وكثير نسبي، أما الكثير المطلق فهو الذي اطّرد في كلام العرب اطرادا مستمرا، لا يكاد يقطعه شذوذ[2]، والكثير النسبي "**هو ما دل فيه الأصل على كثرة استعمال غير مطردة، لكنها تشكل الأكثر موازنة بالاستعمالات الأخرى للأصل نفسه**"[3].

وبالنظر في مفهوم أصل الكثرة وأقسامه، نجد أن مسألة وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر لا تدخل في باب الكثير المطلق، ذلك أنه سمع عن العرب الكثير من الشواهد التي تقدم فيها الخبر على المبتدأ، لكن في الوقت نفسه لا يمكن أن نقول إن الخبر قد تقدم أصالة بمعنى الوجوب، ذلك أن إثبات حقّ الوجوب لكليهما – من حيث هما مبتدأ وخبر- يحيل، فإثبات الحكم النحوي ونقيضه للمحكوم عليه إحالة، وعليه؛ فإن الحكم النحوي المتعلق بالتقديم والتأخير متعلق بالسياق الذي يرد فيه كل من المبتدأ والخبر، ولعل هذا ما يفسر احتراز النحاة بفكرة تمام الفائدة وأمن اللبس عند وجود مثل هذه الحالات[4]، وإثبات حقّ الصدارة في حال كان السياق عاملا محايدا في بيان اتجاه وحركية العلاقات الإسنادية[5].

---

[1]- انظر، المرجع السابق، ص 76.

[2]- أبو الفتح، عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د ت ، د ط، ص 96.

[3]- السيوطي، الأشباه والنظائر، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985، ج2، ص 304، الملخ، حسن، نظرية الأصل والفرع، ص 77.

[4]- شرح ابن عقيل، مج 1، ص 201، الملخ، نظرية الأصل والفرع، ص 79.

[5]- انظر، الملخ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، ص 105 – 132، وهذه الصفحات هي في الأصل بحث بعنوان (الثابت والمتحرك في البنية النحوية للجملة العربية "مدخل معجمي")، وتتلخص فكرة البحث في أن الكلمات التي تتبوأ حقّ الصدارة في الكلام وجوبا، في الأصل كلمات غير معجمية، أي أنها لا تتمتع بالمرجعية المعجمية التي تكسبها مرونة الحركة بين عناصر الجملة.

2- يقصد **بأصل الوضع** الأصل المجرد لوضع اللفظ المفيد أو التركيب الصحيح[1]، وأصل الوضع للجملة العربية وجود المسند والمسند إليه[2]، على اختلاف ترتيبهما، وعليه؛ فإن نحاة العربية قد اتفقوا على ضرورة وجود الركنين بالفعل أو بالقوة، كما عمدوا إلى بيان حدود كل منهما بواسطة مفهوم الرتبة وتقسيمها محفوظة وغير محفوظة[3]، والمتتبع في تعريف الرتبة يجد أنها لاحقّة لمفهوم أصل الوضع، ذلك أن أصل الوضع يقتضي الثبات بين عناصر التركيب، في حين أن الواقع اللغوي يقول غير ذلك؛ لذلك نجد أن النحاة قد قسموا الرتبة إلى محفوظة وغير محفوظة، وجعلوا من تمام الفائدة أساسا كبيرا يناط به جواز الترخص في الترتيب تقديما وتأخيرا وتعريفا وتنكيرا[4].

وعليه؛ فإنه من الممكن القول إن مفهوم الأصل في الاستخدام النحوي لا يساوي حالة الوجوب النحوي، كما هو شائع أو قارٌّ في العرف النحوي، ذلك أنه لو كان بمعنى الواجب لوجدنا أن كل الأحكام النحوية واجبة أو ممنوعة، ولن نجد حالة من التدرج بينها من لدن الوجوب إلى المنع[5]، وإنما هو البنية النظرية المجردة

---

[1]- الملخ، **نظرية الأصل والفرع، 108.**

[2]- انظر، حسان، تمام، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر النحوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، د ط، 2000،ص 121.

[3]- انظر، حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، د ط، 2001 ص 207 – 209، حيث تعرف الرتبة بانها" **قرينة لفظية وعلاقة بين جزءين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه**"، أي أن موقع المبتدأ بالنسبة للخبر، يجعلنا نحدد أنه هو المبتدأ والخبر ما عداه، ويعرفها محمد الخطيب بأنها "**المواقع التي تحتلها العناصر النحوية في الجملة، وحركة الكلمات في التركيب، من جهة رابطتها الإعرابية، وعلاقاتها بأخواتها في بناء الجملة**"، (الخطيب، محمد عبد الفتاح، ضوابط الفكر النحوي: دراسة تحليلية للأسس التي بنى عليها النحاة آراءهم، دار البصائر، القاهرة، ط1، 2006، مج 2، ص 83)

[4]- ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1996، ج1، ص 66.

[5]- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ص 19، وهي الواجب كرفع الفاعل، والممنوع كجر الفاعل أصالة، والحسن كرفع المضارع الواقع بعد شرط ماض، والقبيح كرفع المضارع بعد شرط المضارع، وخلاف الأولى كتقديم الفاعل في "ضرب غلامُهُ زيدا، والجائز على السواء كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له.

للتراكيب[1]، تلك البينة التي جرّدها النحاة سلفا في مرحلة التقعيد الأولى بغية السير قدما في عملية التقعيد استنادا إلى القياس، ذلك إذا علمنا أن فكرة الأصل والفرع تشكل مرحلة تالية للسماع سابقة للقياس، فهي حلقة الوصل ما بينهما، يقول تمام حسان" وهكذا عقدت العزم على محاولة الكشف عن تفاصيل النظر في هذا الدليل [أي الأصل] وأن أضعه موضعه الصحيح في ترتيب الخطة النحوية متوسطا بين السماع والقياس..." [2].

وبالإفادة من مقولات النحو الوظيفي يمكن لنا أن نخرج بتوجيه جديد لمسائل التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر، ففي مثل التركيب

- "أسحرٌ هذا"، في مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ﴾[3]، نجد أن المثال تكون من ركني العملية الإسنادية: المسند والمسند إليه على الترتيب، أي أننا أمام حالة من حالات تقدم الخبر النكرة على المبتدأ، ومسوّغ هذه الحالة اعتماد الخبر على استفاهم، وهذا التفسير لا يمكن أن يكون تفسيرا أخيرا لمثل هذا النمط من تراكيب العربية، وإن كان من الناحية التوزيعية تفسيرا كافيا، فتقدم الخبر هنا ليس لاعتماده على الاستفهام باعتباره مكوّنا نحويا، بل باعتباره مكوّنا معنويا توليديا (وظيفيا)، فمثل هذا النمط من التراكيب خرج عن مجرد العلاقة الإسنادية الخطية إلى علاقة ذات أبعادٍ ثلاثة: بعدٍ أسنادي وهو البعد السطحي الذي ربط بين المنسد والمسند إليه، وبعدٍ تداولي وهو تضمّن هذه الجملة معنى بلاغيا يكمن في همزة الاستفهام، أما البعد الثالث فهو الملحوظ من الربط بين الاستفهام وبين الخبر، فوجود الاستفهام من جهة وكون المستفهم عنه هو السحر وليس

1- انظر، حسان، تمام، الأصول، 108، 127، الخطيب، محمد عبد الفتاح، ضوابط الفكر النحوي مج 2، ص 473.

2- حسان، تمام، الأصول، **107**.

3- سورة يونس، آية 77.

المبتدأ – المشير إلى السحر–، وفّر للخبر منزلة التقدم في التركيب، **فالمردود الوظيفي**[1] المنتظر من التركيب هو الذي جعل التركيب على هذا الترتيب، وعليه؛ فإن النظر إلى فكرة المردود الوظيفي تجعلنا قادرين على تقديم تفسير ينسجم مع الواقع اللغوي من جهة، ومع طبيعة اللغة التي تنزع إلى الانضباط وانحسار الخروجات على القاعدة.

كما أدرك الجرجاني(ت 474هـ) الملامح الوظيفية المُستكنّة وراء استخدام الاستفهام بالهمزة، فقد أنكر على كل من قسم التقديم والتأخير إلى مفيد وغير مفيد، فالنظم عنده يدل بالضرورة ومن غير الممكن أن يدل تارة ولا يدل أخرى[2]، والأهم من ذلك قوله " **وجملة الأمر أن المعنى في إدخالك حرف الاستفهام على الجملة من الكلام، هو أنك تطلب أن يقفَكَ في معنى تلك الجملة ومؤداها من إثبات أو نفي...، وإذا كان ذلك كذلك كان محالا أن تكون الجملة إذا دخلتها همزة الاستفهام استخبارا عن المعنى على وجه، لا تكون هي – إذا نزعت منها الهمزة– إخبارا به عن ذلك الوجه**"[3].

وعليه؛ فإنَّ الجرجاني قد تنبه إلى الأثر الوظيفي الذي تحدثه الهمزة في التركيب، فهي تعمد إلى إكساب التركيب معنى غير الذي كان فيه قبل دخولها، وغير المعنى المتحصل من مباشرة أحد الركنين لها، فالمعنى في مثل قولنا:

---

[1]– نظرية المردود الوظيفي: هي نظرية يحدد في ضوئها تطور نظام لغوي من خلال الأهمية المحقّقة لبضعة تضادات في لسان ما، وهذه النظرية ترتبط ارتباطا مباشرا بالمستوى الصوتي الفونولوجي، لكن الباحث يرى إمكانية الإفادة منها في تفسير مجموعة من الظواهر النحوية التي تقوم على مبدأ اختلاف المعاني باختلاف الترتيب. انظر (مارتينيه، أندريه، وظيفية الألسن وديناميتها، ترجمة، نادر سراج، دار المنتخب العربي، لبنان، ط1، 1996، ص 30 – 31)

[2]– انظر، الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق، محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، ط3، 1992، ص 110.

[3]– دلائل الإعجاز، ص 141.

- أزيدٌ المنطلقُ؟، يختلف بالقوة وبالفعل عن مثل قولنا "أمنطلقٌ زيدٌ"، بتغيّر المعنى بالتقديم والتأخير مع وجود مولّد وظيفي [تمثل في السياق من خلال المعنى المطلوب الوصول إليه]، وليس المعنى العام بمعزل عن السياق، يمكن القول بأن مسألة تقدم الخبر فتأخر المبتدأ هي مسألة تستحقّ إعادة النظر وفق مقولات النحو الوظيفي، فالأحكام النحوية التي ارتضاها النحاة لتصف مسألة التقديم والتأخير ليست أحكاما أخيرة، بل إنه من الممكن أن يعاد النظر في ابتنائها وفق نظر وظيفي يجعل من تمام العملية التواصلية والقصدية المبتغاة رديفا للأحكام النحوية ومكملة لها.

وتنبه الرضيّ الأستراباذي إلى هذا الملمح الوظيفي جاعلا حالة المتلقي موجبا لوصف البنية النحوية المتصدرة بحرف يغير معنى الكلام، حيث يقول "**وإنما كان الشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغيّر معنى الكلام، مرتبة الصدر، لأن السامع يبني الكلام الذي لم يصدَّر بالمغيِّر على أصله، فلو جوز أن يجيء بعده ما يغيّره، لم يدرِ السامع إذا سمع المغيَّر: أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير، أو مغيِّر لما سيجيء بعده من الكلام، فيشوش لذلك ذهنه**"[1].

يظهر من المقتبسة السابقة أن الرضيّ جعل من سياق الحال موجبا يكشف لنا عن سرّ ترتيبِ تركيبٍ ما متصدِّر بما يغير المعنى على هذا النحو، أي أن وجود مثل هذا العنصر النحوي، يؤدي بالضرورة إلى اتباع خطيّة ثابتة في ترتيب العناصر الباقية، ونجده استخدم كلمة "**المغيّر**" استخداما وظيفيا، دالا به على المكون النحوي القادر على تشكيل معنى التركيب وفق حاجة المتلقي للمعاني التي قد تستكنّ في التركيب نفسه،

[1]– الرضي الأستراباذي، شرح الرضيّ على الكافية، ج1، ص 257.

أي أنه باستخدامها عبّر عن تعميم الظاهرة اللغوية (انتقال المعنى إلى معنى آخر) لتشمل جميع الأساليب المذكورة، كما أنه تنبه إلى أن انتقال المعنى إلى آخر هو وليد المقام بالضرورة[1].

فكلام الرضيّ يقوم على فكرة تداولية بحتة، فحديثه عن تشويش ذهن المتلقي يعني أنه يعاين اللغة في حالتها التواصلية، بل يجعل من تواصلية اللغة المدار الأكبر الذي يور على ترتيب التركيب، بمعنى آخر تنبه الرضيّ إلى القيمة الوظيفية للأدوات التي توجب الصدارة، وأهمّ ما فيها أنها تمعن في تواتر التواصل، وتأمين تواصلية اللغة.

3-1 ناموس أمن اللبس:

ارتبط ناموس أمن اللبس بمسألة التقديم والتأخير، وبمسألة إلزامية الترتيب ارتباطا وثيقا، إذ إنه يعدّ من واحدا من النواميس اللغوية التي تتحكم بحركية العناصر في تراكيبها، ولذلك فإن بحثه في هذا الموضع يعدّ استكمالا لبحث في ضوابط التقديم والتأخير.

احتاط نحاة العربية لمنظومة القواعد التي اختطوها لتنظيم الإيقاع اللغوي، أو الكشف عن النظم النحوية الحاكمة للغة العربية، وفي هذا السياق نجدهم قد حددوا عمل كل قاعدة وصلاحيتها، فما أن تشتغل قاعدة حتى تقف أخرى وهكذا وفق نظام دقيق محكم إلى حد بعيد، ويعدّ مبدأ **أمن اللبس** من الأدلة الواضحة على طرد القاعدة ونفي الشذوذ عنها، فيفزع النحاة إلى مسألة أمن اللبس، حلا أخيرا يضمن لهم اطراد قواعدهم، فسلامتها،

[1]- انظر، المتوكل، أحمد، اللسانيات الوظيفية مخل نظري، ص 42.

ومن ذلك أن المبتدأ والخبر إن تساويا في التعريف والتنكير ولا قرينة تدلّ على أي منها، فالأول منهما هو المبتدأ وجوبا[1]، وعلى هذا فمثل قولنا:

- الطالب النشيط

تنزل كلمة الطالب منزلة المسند إليه، والنشيط منزلة المسند، والمتأمل في وجوب اعتبار المتقدم مبتدأ والمتأخر خبرا، يجد أن في هذا الكلام تحكما، ذلك أنه من الممكن أن نجد تركيبا مثل [النشيط الطالب]، وهنا تصير كلمة النشيط هي المبتدأ، وهنا يظهر التحكم والدَّوْر جليّين.

وترى الدراسة ضرورة الأخذ بالاعتبار أثر المكوّن الوظيفي في تحديد أركان مثل هذا النمط من التراكيب، ذلك أن النظر في الأبعاد الوظيفية التداولية في التركيب يعين النحوي في تحديد أركان التركيب، بعيدا عن مسألة أمن اللبس، ذلك على اعتبار أن الوظيفية ما هي إلا ارتباط بنية اللغة بوظيفة التواصل والبيان، وهذا يجعل من البنية انعكاسا للوظيفة وتابعة لها، بل يجعل من الوظيفة سبب وجود البنية أساسا[2]، وهو الذي عبر عنه المتوكل بقوله **الوظيفية القوية**[3]، منطلقا من مبدأ وظيفي مهمّ، وهو أن ظرف استعمال البنى اللغوية يظل محكوما بالخصيصة الوظيفية الأبرز للغة وهي التواصل وتحقيقه[4].

---

[1]- انظر، الرضي الأستراباذي، شرح الرضيّ على الكافية، ج1، ص ، 257، همع الهوامع، ج2، ص 32.

[2]- شارف، طاهر، المنحى الوظيفي في تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور "سورة البقرة نموذجا"، جامعة الجزائر ، 2006، رسالة دكتواره، ص 6، ص 37.

[3]- اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 40، إذ يرى أن الوظيفية تقسم قسمين: قوية وهي التي تعمد إلى تحديد خصائص البنية، وضعيفة وهي التي تشكل مجرد تأويلات لخصائص البينة فقط ولا تقوى على تشكيلها.

[4]- المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1985، ص 8.

يعتمد النحو الوظيفي مبدأ **إحالية المبتدأ** وسيلة مهمّة في تعريف المبتدأ، وهو معيار تداوليّ صِرْف، فلا يكتفي بالتعريف التركيبي المعهود للمبتدأ (ب أل التعريف أو الإضافة)، بل يجعل من قدرة المخاطب على التعرف إلى ما تحيل عليه العبارة معرِّفا تداوليا للمبتدأ مع ضرورة فهم هذا الكلام مرتبطا بالمقام[1]، وعلى هذا الأساس فإنه من المجدي في التحليل النحوي الإفادة من هذه المقولات التي تنبه لها نحاة العربية في الكثير من اعتباراتهم ولا سيما في حيثهم عن أقسام (أل التعريف) إلى جنسية وعهدية[2]، وكأن نحاة العربية بحسهم اللغوي تنبهوا إلى أن التعريف التركيبي قد لا يؤدي وظيفيته التي وضع من أجلها أصالة في مواضع معينة، فيجدر النظر في معرِّفات غيرها حتى تستقيم الجملة نحويا ودلاليا، فاستقامة الدلالة واجبة حتى تنتقل التراكيب من حالة التراكيب افتراضية إلى كلام مفيد دالٍّ على معنى، وهو جزء مما تنبه إليه سيبويه في حديثه عن أقسام الكلام[3].

وبالنظر في المثال [النشيط الطالب]، يظهر أن مفردة الطالب تشكل مجال الخطاب، على اعتبار أنها هي التي تمثل وارد الحمل النووي للتركيب[4]، بمعنى أنها تظل خارج القوة الإنجازية التي لا تنصب إلا

---

[1]– المتوكل، المرجع السابق، ص 119، ويتسع معنى المقام (الوضع التخابري) ليشمل المعرفة المشتركة بين المتكلم والمخاطب، فالعبارة قد تكون كافية إحاليا في مقام معين والعكس صحيح.

[2]– المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق، فخر الدين قباوة، دار الكتب العليمة، لبنان، ط1، 1992، ص 194–195، شرح ابن عقيل، ج1، ص 187، البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997، ج1، 357 –358، وقد أورد الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر (ت 538 ه) في ثلاثة مواضع يعرب فيها الجمل صفات بعد معرفات بأل التعريف على أنها أل الجنسية وليست العهدية، انظر (الزمخشري، الكشاف عن حقّائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوّض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1998، ج1، ص 12، ج2 138، ج5 176.

[3]– سيبويه، الكتاب، ص 25 – 26.

[4]– المتوكل، المرجع السابق، ص 115، ويرى أن المبتدأ يشترك مع الوظائف التداولية الأخرى من خلال ارتباطها بالمقام، أي أن تحديدها لا يمكن أن يتم إلا انطلاقا من الوضع التخابري (المقام) القائم بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معينة (المرجع نفسه، ص 116)

على الحمْل وحده[1]، فإنها تمثل المسند إليه بالضرورة، والمسند إليه هو العنصر الناقل لأعلى دينامية من الاتصال، أي أنه العنصر النحوي الذي يشغل حيز الجملة أو يجب أن يشغلها، في مقابل المسند الذي يمثل العنصر الناقل لأقل دينامية من الاتصال[2]، وعليه؛ فإن مفردة الطالب هي المبتدأ، ولا مسوغ لافتراض مثل هذه المسألة لطرد الباب على وتيرة واحدة، كما أنه يجب أخذ غرض المتكلم بعين الاعتبار، فإذا تعلق غرض المتكلم بتقديم الخبر قدمه على المبتدأ[3]، ذلك على اعتبار أن القدرة التواصلية للمتكلم/المخاطب هي المنشئ الحقّيقي للخطاب، بغض النظر عن عملية الابتسار والاكتفاء بالجملة للتمثيل في العرف النحوي العام[4].

ولقائل أن يقول أن الجمود والاشتقاق لهما أثرهما في تمييز المبتدأ من الخبر، فنقول أن ما أسلفنا يصدق على تركيب مثل:

- محمد الرجل

---

[1]- المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 246.

[2]- يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد 20، 1989، المجلد 3، ص 75 وما بعدها، حيث ينقل عن جان فرباس (Jan Firbas) مفهوما وظيفا لكل من المسند والمسند إليه، يغاير المألوف في النحو العربي عنهما، وإن كان يتفق مع ما قال به سيبويه في المعنى (الكتاب، ج2، 78) معتمدا على مبدأ دينامية الاتصال " Communicative Dynamism"، حيث يجعل من السياق الفعلي الأساس للنظر في ترتيب عناصرها، وعليه فإن المسند إليه في السياق الفعلي هو المتمتع الحقّيقي بالدينامية العليا للاتصال، في حين يكون المسند صاحب الدينامية الأقل في الاتصال، ففي مثل قولنا [محمد في الملعب]، في سياق فعلي [مَن مِن الأولاد في الملعب؟]، يكشف وضوح عن أن "محمد" صاحب دينامية أعلى للاتصال، على اعتبار أنه مفتقر إلى مزيد بيان وتوضيح يكون موجودا في المسند إليه ضرورة على اختلاف أحواله، فدينامية الاتصال تتجلى في سياق تنيمه المعلومات التي نريد التعبير عنها، فالعناصر المكونة للجملة متفاوتة في إثراها للسامع، فبعضها قد يعرفها السامع أو قد يسترجعه من السياق، وبعضها جديدة لا يعرفها، وبالنظر لها من هذه الزاوية نجد أن قدرتها على تحريك الحدث الكلامي متفاوتة، أي أن البينة مرهونة بالتواصل وتحقيقه.

[3]- الحمصي، محمد طاهر، من نحو المباني إلى نحو المعاني: بحث في الجملة وأركانها، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 2003، ص 66.

[4]- انظر، شارف، المنحى الوظيفي، ص 14.

فالملاحظ من المثال السابق أن كلّا من المبتدأ والخبر جاءا جامدين، كما أنهما قد تساويا بالتعريف والتنكير، وهنا نعود إلى الحالة التي تعطلت فيها القرائن عن تحديد المبتدأ من الخبر، وعليه؛ فإن النظر في المسألة نظرا وظيفيا يعين على حسم الخلاف في المسألة على النحو الذي تقدم.

وتعد النظرة الشمولية للغة مسوّغا مهمّا في ضرورة الافتراض السابق، ذلك أن اللغة سواء أكانت بناء ذهنيا أم منجزا لسانيا، تشكل وحدة شمولية واحدة تتآسر وحداتها فيما بينها، وإذا كان تحليلها إلى مكوناتها ضروريا لفهمها، فهذا لا يعني غياب التفسير الكلي النمطي للغة، وهو مناط البحث الوظيفي، وأهم خطوة في تجليّة الوظيفية في التفكير النحوي العربي[1].

ويظل نحاة العربية في مندوحة عن النقد في ما ذهبوا إليه، فهم معذورون من وجهين:

الأول أنهم كانوا في بداية عملهم النحوي، فكانوا مأخوذين في طرد الباب على وتيرته الواحدة، وفي سبيل ذلك تكلفوا الجهد الكبير لكي يجدوا المسوغات المنطقية التي تحفظ الأصل المفترض الذي استخلصوه من المسموع لديهم، بغية الحفاظ على سلامة اللسان العربي، والتخلص من اللحن الذي ذاع وانتشر بين المسلمين من غير العرب[2].

---

[1]– المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 40، وعرض فيها لشمولية خطاب اللغة العربية، بما هو خطاب قائم على وصف نص القرآن الكريم، وضرورة العمل على وضع مبادئ منهجية تستكنّ خلف وصف مبدأ الترابط بين المقال والمقام (بين الخصائص الصورية والخصائص التداولية).

[2]– انظر، حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص11–12.

و**الثاني** أن الغاية التعليمية للنحو قد سيطرت على أعمالهم لافتراض خلوّ المتعلم من مرجعية على نحوٍ ما من السليقة اللغوية أو المقدرة حتى كأنهم يقدّمون مادة نحوية لغير متكلمي العربية أصلا، فقد تعاملوا مع النحو – في أغلبهم– على أنه تراكيبُ وجملٌ لا بد من استخلاص سَننها من كلام العرب.

المطلب الثاني: وظيفية التفكير النحوي في باب الفاعل

1–2 وظيفية العلاقة بين الفعل والفاعل:

1–1–2: موقع الفاعل في الجملة الفعلية:

اعتنى النحاة كثيرا بتحديد الموقع الذي يجب أن يتنزل الفاعلُ فيه، ويعكس هذا الاهتمام حرصهم الكبير على الحفاظ على سلامة أصولهم التركيبية، ذلك أنّ الفاعل بتأخره عن فعله مهمّ في اعتبار الجملة فعلية لا اسمية، ويمكن القول إن العلاقة بين الفعل والفاعل علاقة قُطبية، إذ يشكل كلٌّ منهما قطبا لا يتسع مجاله للقطب الآخر، حفاظا على خطية الجملة الفعلية ذات الترتيب القسري في ركنيها المسند (الفعل) والمسند إليه الفاعل.

ويظهر حرص النحاة على تحديد موقعيه الفاعل من خلال تعريفاتهم له، فقد عُرِّف بأنه " **ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبدا ... وحقّه الرفع**"[1]، وعلل ابن يعيش وجوب تقدم الفعل على الفاعل بأن الفعل عامل في الفاعل، وحقّ العامل التقدم على المعمول رافضا مقولة تقدم الفعل لأنه محض فعل

[1]– شرح المفصل، مج 1، ج1، ص 144.

الفاعل[1]، وقد ذهب ابن عصفور (ت 669هـ) إلى أن الأصل في الفاعل التأخّر عن فعله[2]، وهم بهذا اتفقوا مع في ذلك السيرافي (ت 368) في شرحه كتاب سيبويه حيث يقول "... **لأن ترتيبه بعد الفعل؛ لأن الفعل لا يستغني عنه ويجوز الاقتصار عليه**"[3]، ومثل هذا نجده عند ابن الحاجب حيث يقول في حد الفاعل " **وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه، وقُدم عليه على جهة قيامه به**"[4]، ثم قرر أنّ الأصل تأخرُ الفاعل عن فعله[5]، ويتفق السيوطي معهم في أن الأصل أن يتأخر الفاعل عن الفعل، معلِّلا ذلك بأنَّ الفاعل كالجزء من الفعل[6].

وتعددت الدراسات الحديثة التي انتقدت إصرار النحاة على اعتبار الفاعل علامة على الجملة الفعلية، كما انتقدت تمسكهم بموقع الفاعل الثابت بعد الفعل، وكانت في انتقاداتها تسعى إلى إعادة توصيف الجملة العربية، بهدف التجديد والتسهيل في النحو العربي[7]، وترى طائفة من هذه الدراسات أن التقسيم الثنائي للجملة

---

[1]- المصدر السابق، ص 145، 146- 147

[2]- ابن عصفور، علي بن مؤمن، **المقرب**، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، دار العاني، بغداد، ط1، 1971، ص 53.

[3]- السيرافي، شرح السيرافي، ج1 ، ص 260.

[4]- الرضي الأستراباذي، شرح الرضيّ على الكافية، ج1، ص 185.

[5]- المصدر السابق، ص 187.

[6]- همع الهوامع، ج2، ص 259، وينقل السيوطي اثني عشر سببا يفسر فيها علة اعتبار الفاعل جزءا من الفعل (انظر: الأشباه والنظائر، ص 136 – ص 138، وانظر: أبو الفتح ، عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1985، ص 220- ص 226.

[7]- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، ص 53 – 60، حيث يرى أن الفاعل كالمبتدأ يتقد ويتأخر عن قسيمه في الركنية، وسار معه فيما ذهب إليه مهدي المخزومي حيث يعدّ كلّا من المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه واسم كان وخبر إن بابا واحدا، ولا يرى ضرورة لإفرادها في أبواب خاصة بها، انظر: المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، لبنان، ط2، 1986، ص 71 ، وذهب إلى ما هو أبعد من هذا حين جعل أساس التمييز بين الجملتين الاسمية والفعلية دلالة المسند على التجدد أو الثبوت، فجملتا [طلع البدر] و[البدر طلع] جملتان فعليتان، ذلك أن الطلوع – في فهم المخزومي- متجدد، لذلك هما جملتان فعليتان وإن بدأت الأخيرة منهما باسم، في حين أن الجملة الاسمية هي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت. (انظر: المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 41-42)، وذهب إبراهيم السامرائي أبعد من المخزومي حين اكتفى بأن يكون المسند فعلا بغض النظر عن تجدده وعدمه (انظر: السامرائي، إبراهيم، الفعل: زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1983، ص 204)، واتفق معهم علي أبو المكارم الذي يرى أن الأساس الذي اعتمده النحاة في التفريق بين الجملتين الاسمية والفعلية هو أساس واهٍ فضلا عنه أنه لا يطّرد (انظر: أبو المكارم، علي، الجملة الفعلية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2007،ص 34، وذهب عبد الرحمن أيوب إلى أن التقسيم العربي للجملة مأخوذ من التقسيم الإغريقي، وبدوره=

العربية هو تقسيم شكلي يعتمد على نوع الكلمة التي تتصدر الجملة أصالة[1]، أي أنه تقسيم لا ينسجم مع الواقع اللغوي، ويؤدي إلى الكثير من التقديرات والتعليلات التي لا موجب لوجودها إلا إصرارهم على القسمة "الشكلية" للجملة[2].

ويجد المتتبع لهذه الدراسات أنها لا تعدو أن تكون ردة فعل لمقولات نحاة العربية المتقدمين الذين يرون أن رتبة الفاعل محفوظة، لا يصح تقديمه على الفعل، لذلك نجد أن الدراسات الحديثة اعتبرت الفاعل عنصرا حرَّ الحركة في جملته[3]، يتقدم على الفعل جاعلة من نوع المسند ودلالته فيصلا في تحديد نوع الجملة اسمية أم فعلية، كما أنها عمدت إلى بناء آرائها على فهمها الخاصّ للأبواب النحوية وفق نظرة جزيئة ضيقة للأبواب النحوية، من غير العمل على تبصِّر التضافر الشمولي للأبواب النحوية الناتجة مع تفكير علميّ أهمّ ما فيه النظرة الشمولية للغة، فالأبواب النحوية تعالج ضمن علاقاتها الأفقية والعمودية مع غيرها من الأبواب النحوية الأخرى.

صدر نحاة العربية في اعتبار الفعل أساس تمييز الجملة الفعلية من الاسمية من فكر نحوي عميق دقيق، ذلك أن بعض النحاة ذهبوا إلى أن الجملة الفعلية هي أصل للجملة الاسمية[4]، وقد أشارت الدراسات

=قسم الجملة العربية إلى إسنادية وغير إسنادية متفقا مع نحاة العربية على قسمة الجلمة الإسنادية إلى اسمية أو فعلية، والجملة الإسنادية عنده هي التي تقرر ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه، سواء كان هذا الثبوت أو النفي على وجه الإخبار أو الإنشاء.(انظر: أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، د ت، د ط، ص 129.

[1]– المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص 39، عبد القادر، أمجد كامل، الدلالة في الجلمة الاسمية والفعلية بين عبد القاهر والمتقدمين، مجلة آداب البصرة، عدد 62، 2012، ص 30، أبو المكارم، علي، الجملة الفعلية، ص 32.

[2]– السامرائي، الفعل: زمانه وأبنيته، ص210.

[3]– زكريا ميشال، الألسنية التوليدية التحويلة وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبان، ط2، 1986، ص 28.

[4]– همع الهوامع، ج2، ص3.

اللسانية الحديثة إلى صحة هذا الفرض[1]، وعليه فإن موقع الفاعل في جملته مكافئ وظيفي لموقع المبتدأ في جملته من حيث قدرته على التأثير في بقية العناصر النحوية، فالمبتدأُ في الجملة المحوَّلة فاعلٌ في الجملة المولِّدة –على الأقل في مستوى من المستويات–، ولكن هذا لا يعني بحال من الأحوال حرية العنصر المولِّد، كما أن حرية حركة العنصر لا تعني بالضرورة إمكان جوده في أي موقع من مواقع الجملة.

ويظل العنصر النحوي محكوما في النسق الشمولي لنمط الجملة نفسه، لذلك فإنه يجدر أن يعاد النظر في مقولة تقدم الفاعل على الفعل مع محافظته على مفهوم الفاعل النحوي، ذلك أن حركية الفاعل مؤطَّرة باتجاه واحد، وهو التحرك إلى يسار الفعل[2]، فنجد في مثل قولنا:

أ – [زرعَ الفلاحُ التينَ]

أننا أمام خيار واحد لتحرك الفاعل وهو تحركه إلى يسار المفعول به، ويقابله تحرك المفعول به بالمقابل إلى اليمين، فنحصل على التركيب النحوي:

أَ – [زرع التينَ الفلاحُ]

---

[1]– زكريا، ميشال، الألسنية التوليدية التحويلة و قواعد اللغة العربية، ص 27، وقد ناقش مسألة تحديد البنية العميقة للجملة العربية مناقشة وافية، خلص في النهاية إلى أن البنية العميقة للجملة العربية هي [الفعل + الفاعل + المفعول به] على اعتبار أن الفعل متعد، واستطاع من خلال تحليل لساني دقيق لمكونات الجملة العربية أن ينتهي إلى ما انتهى إليه، تنظر المناقشة كاملة في الفصل الثاني من المرجع المذكور، والذي يعننا هنا هو الإفادة مما انتهى إليه ميشال زكريا ليكون نقطة البداية في الكشف عن البعد الوظيفي المستكن وراء تمسك النحاة بقسمة الجملة إلى فعلية أو اسمية بموجب صدر الجملة. مزوز، دليلة، رؤية وظيفية في المقولتين الاسمية والفعلية، حوليات المخبر، جامعة محمد خيضر – بسكرة، عدد1، 2013 ص 41.

[2]– عماري، عبد العزيز، قضايا لسانية، مطبعة سندي، المغرب، ط1، 2000، ص 25. وقد تحدث الدكتور حسن الملخ عن مفهومي الجملة المفتوحة والجملة المغلقة، والأخير منهما يشير به إلى الجملة الفعلية على اعتبار أن الفاعل فيها ثابت الموقع ومن غير الممكن نحويا أن يتحرك إلى يمين الفعل (انظر: الملخ، رؤى لسانية، ص 26).

في حين يمتنع أن يتحرك الفاعل خطوة إلى اليمين، لذلك لا يصح اعتبار التركيب:

- *[الفلاحُ زرع التين]*

تركيبا دالا على الجملة الفعلية، أي أنه يعدّ تركيبا لاحنا وفق نسق الجملة الفعلية، ذلك أن الجملة الفعلية محكومة في نسقية جملية ذات طابع أقرب إلى ما يمكن أن نسميه "**تركيبا فاعليّا**".

وتقتضي فكرة التركيب الفاعلي ثبات الموقعية لركنيه: الفعل والفاعل، أي أن كل منهما يلتزم مكانه وفق الوظيفة التي يمكن أن يؤسّس لها في التركيب، أي أنَّ التقديم والتأخير في الجملة الفعلية ذو مجال أضيق منه في الجملة الاسمية، وعلى هذا فإن ركنية الفاعل وترتيبه مع فعله هي التي تفسر وجود الجملة الفعلية، وليس كما ذهب النحاة المحدثون باعتبار المسند فعلا بالمطلق أو فعلا دالا على التجدد معيارا في تمييز الجملة الفعلية من الجملة الاسمية.

تنبه النحاة المحدثون[1] إلى حرية حركة المبتدأ بما هو مسند إليه في الجملة الاسمية، في مقابل محدودية حركة الفاعل بما هو مسند إليه في الجملة الفعلية، واتخذوا من حرية المبتدأ مسوغا لوجوب القول بتقدم الفاعل على فعله، كما يتضح من الشكل الآتي:

2U1: حيث يرمز الرقم (1) إلى المبتدأ في الاسمية والفعل في الفعلية والرقم (2) إلى الخبر في الاسمية والفاعل في الفعلية، فيمكن أن يكون الترتيب في الجملة الاسمية واحدا من اثنين:

[1]– انظر، الملخ، رؤى لسانية، ص 15– ص39، وهو بحث بعنوان نظرية التباديل الرياضية، وفيه استعرض وفق علم الاحتمالات الرياضية النماذج المفترضة للتراكيب في العربية.

ج اس = 2 U1 أو 1U2، وكلاهما تركيبي مقبول ومستخدم، فنقول:

أ الطالب مجتهد

أَ مجتهد الطالب

حيث التركيب (أ َ) محول عن التركيب الأصل (أ)، في حين أننا في الجملة الفعلية نكون أمام ترتيب واحد مقبول، والآخر مرفوض مطلقا

ج فع = 2ـU1، أي أن حالة الاتحاد بين العنصرين (1) و(2) حالة اتحاد مقيدة الحركة.

أخذ النحاة المحدثون[1] على النحاة المتقدمين مراعاة الجانب الشكلي في تقسيمهمّ الجملة إلى اسمية وفعلية، في حين أنهم وقعوا في ذات المحذور – من وجهة نظرهم الذي أخذوه على النحاة المتقدمين، ذلك أنهم اعتبروا التقديم والتأخير مظهرا شكليا، لا يعدو أن يكون معبّرا عن الاهتمام بالمتقدم، وفاتهم الفهم الوظيفي لحقّيقة التقديم والتأخير في الجملة العربية، ذلك أنه عملية تركيبية تقوم على أساس وظيفي يتصل اتصالا مباشرا بآليات اشتقاق القواعد وحفظها، فحركية العملية الإسنادية تكشف بقوة عن درجة الخطاب وأهدافه و أطرافه وأحداثه[2].

يعدّ تقييد حركية الفاعل وجعله محفوظ الرتبة، ملمحا وظيفيا بارزا في الخطاب، ذلك أن الفاعل في الجملة الفعلية يشكل قمة العمل النحوي، أي أنه الجملة النواة التي تمثل النظام الجملي للعربية[3]، وعليه فإن

---

[1]– أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 29–30.

[2]– مزوز، دليلة، رؤية وظيفية في المقولتين الاسمية والفعلية، ص 39.

[3]– المرجع السابق، ص 41.

هذا الترتيب بين الفعل وفاعله يجب أن يكون إجباريا حتى نستطيع أن نجرد بنية ذهنية تصلح أن تكون نمطا توليديا مستقلا، وفي الوقت نفسه علامة مائزة لأنماط توليدية أَخَرَ نستطيع بها تحقيق **الكفاية النفسية**[1].

يقوم **الفعل** بدورٍ مهمّ جدا في تفنيد مقولات النحاة المحدثين حول إمكانية تقدم الفاعل على فعله، فالنحاة المتقدمون تنبهوا جيدا إلى وظيفة الفعل في الجملة وأثره الكبير في تحديد المواضع الإعرابية، لذلك عدّه النحاة أقوى العوامل على الإطلاق[2]، وإذا كان النحاة قد ربطوا هذه بقوة عمل الفعل لأنه عامل لفظي، فإن ثمة ملمحا وظيفيا يستكن في هذه القوة، يمكن تسميته **قطبية الفعل** أي أنّ الفعل يتمتع بقوة جذب كبرى تخوله التحكم بكامل متعلقات التركيب خاصته، وتزداد قوة العمل بازدياد العناصر التي يسيطر عليها، وهو ما يسميه المنصف عاشور "**الفعلية مولّدِ المواضع الإعرابية**"[3].

يعدّ الفرق بين الفعل والفاعل من حيث تصنيف الكلمة[4]، عاملا مهمّا في حسم مسألة امتناع تقدم الفاعل على الفعل؛ ذلك أن التصنيف النحوي للفعل يختلف عن تصنيف الاسم، وبالنظر في المبتدأ والخبر نجد كلا منهما اسمين، أو مؤولين باسمين، أي أنهما من فصيلة واحدة، لذلك يتأخر المبتدأ أو يتقدم الخبر، في حين أن اختلف التصنيف بين الفعل والاسم، فالفعل بخصائصه التمييزية يستقل عن الاسم الذي يحتل موقع

---

[1]– الكفاية النفسية: من المقولات الوظيفية وتعرف بأنها نماذج نفسية تنقسم إلى نماذج إنتاج ونماذج فهم، تحدد نماذج الإنتاج كيف **يبني** المتكلم العبارات اللغوية وينطقها، في حين تحدد نماذج الفهم كيفية **تحليل المخاطب** للعبارات اللغوية وتأويلها، وعلى هذا الأساس تتم صياغة النحو على أساس يعكس الإجراءات التي تقوم بالذهن في شقي عملية التواصل (شقّ إنتاج الخطاب، وشقّ تحليله وتأويله)، وهذا الأساس يقتضي أن ينطلق الخطاب من القصد إلى الإنجاز، أي أن المكون التداولي يشكل البنية التحتية للخطاب. (انظر، المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص 66 – 68) (وانظر، الشهري، عبد الهادي بن ظافر، إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ليبيا، ط1، 2004، ص 44.

[2]– همع الهوامع، ج2، ص 3.

[3]– عاشور، المنصف، دروس في أصول النظرية النحوية، مركز النشر الجامعي، تونس، 2005، ط1، ص 336

[4]– الملخ، حسن خميس، المحظورات النحوية في اللغة العربية، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مجلد، 39، عدد،2، 2012، ص 261.

الفاعل، وإذا ما قَرَنَّا هذه الفكرة بفكرة أصالة الجملة الفعلية، فإنه مما ينسجم مع المنطق اللغوي بمكان أن نجد الفعل والفاعل كلًّا في موقعه حسب ما يقتضيه ترتيب أركان الجملة المتفق عليه، ففي مثل قولنا:

- جاء زيدٌ

نجد أن ركني الجملة الفعلية (جاء)، (زيد) قد اختلفا في الخصائص التمييزية، فكلٌّ منهما صنفٌ في الكلمِ مستقلٌ، وبسبب هذا الاختلاف التصنيفي بينهما –مقابل الاتفاق التصنيفي بين ركني الجملة الاسمية– استقر النظام اللغوي على رفض احتمال انتقال الفعل خطوة على يمين الفاعل، وهو الاحتمال الذي قبله النظام اللغوي في الجملة الاسمية، وبه جاز قولنا:

- زيدٌ مجتهد
- مجتهدٌ زيدٌ

وتعتمد وظيفة المكوّن النحوي/ الدلالي على الموقع الذي يحتله في التركيب، وتبعا لهذا الاعتماد تتغير الوظيفة الدلالية التي يقدمها المكون النحوي/ الدلالي[1]، وعليه؛ فإن موقع الفاعل في جملته يظلُّ محكوما بوظيفته الدلالية المسندة إليه، كما أنه من موقعه يقوم بتخصيص الوظائف لسائر المكوّنات في التركيب، لذلك يجدر النظر إلى البعد التداولي المترتب على ثبات الفاعل في مكانه بالنسبة للفعل، فالترتيب الذي يشكّل خطية الجملة الفعلية ليس ترتيبا عبثيا، وإنما ترتيب يراعي معانيَ معينةً، جاء ليعبر عنها وفق هذه الخطية، كما أنه

[1]– المتوكل، أحمد، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1986 ص 25، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1987، ص 23.

جاء ليحافظ على سمت الجملة الفعلية، فلا تختلط بالجملة الاسمية، وعليه؛ فقد منع النحاة تأخر المبتدأ إن كان الخبر جملة فعلية[1]، و بالمنطق نفسه يمتنع تقدم الفاعل على فعله[2].

وإذا نظرنا إلى الفاعل على أنه أحد العناصر التي تدور في مجال الفعل، آخذين بالاعتبار ركنية الفاعل، فإننا سنجد بالفعل حالة من التلاحم الموقعي ما بين الفعل وفاعله إلى الحدِّ الذي لا يُسمح معه باختراق المجال الفعلي، وإنما يسمح فيه بالتدرج قربا وبعدا من الفعل وباتجاه واحد فقط، أي أننا أمام حالة تلازم موقعيّ، وهو الأمر الذي تكرّر في كتب النحاة عندما فسروا منع تقدم الفاعل بأن الفاعل كالجزء من الفعل[3]، بل بأنه بمنزلة الحرف من الكلمة الواحدة[4]، وهذا عينه ما ذهب إليه النحو الوظيفي عندما ذهب إلى أن الفاعل يرد بعد الفعل حتى إن أخذ وظائف تداولية تخوله التموقع في صدر الجمل[5].

2-1-2 **حذف الفاعل**

شغلت قضية حذف الفاعل نحاة العربية على مر العصور، وذهبوا بها غير مذهب، فمنهم من ذهب إلى جواز حذف الفاعل في مواضع محددة[6]، قارنين بينه وبين جواز حذف الخبر، على اعتبار أن كلا من الفاعل والخبر الجزء الثاني في جملتيهما، محتاطين بجملة من الشواهد النحوية التي ظهر فيها الفاعل محذوفا،

---

[1]- همع الهوامع، ج2، ص 33.

[2]- الملخ، المحظورات النحوية: منازل الرؤية ومسالك التطبيق، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2015، ص 262.

[3]- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، لبنان، ط1، 1955، ص 169، الأشباه والنظائر، ج3، ص 136،

[4]- العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليمات، دار الفكر، دمشق، 1995، ط1،ج1، ص 150، سر صناعة الإعراب، ص 221.

[5]- المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 61.

[6]- انظر، القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1982، ص 95، الأشباه والنظائر، ج3، ص 140، الجملة الفعلية، ص 79 – 81.

في حين ذهب جمهور النحاة إلى امتناع حذف الفاعل، معتمدين على مجموعة من الأدلة العقلية المنسجمة مع الواقع اللغوي من جهة، ومع شمولية وعمق التفكير النحوي العربي من جهة ثانية.

وعمد النحاة المعاصرون إلى جمع الحالات التي يحذف فيها الفاعل، وتبويبها إلى حالات قياسية وسماعية وإلى حالات جائز وواجب وغير ذلك من التقسيمات التي اتخذت من التفسير الشكلي للتركيب أساسا لها[1]، وقد ساروا في عملهم هذا على خطى المتقدمين الذين قالوا بحذف الفاعل من غير أي إضافة لما أتى به المتقدمون، غير تلك التي قام أبو المكارم في ردّ بعض الحالات التي قال بها النحاة[2].

تنبه نحاة العربية إلى مسألة حذف الفاعل، وحسموا الأمر فيها مبكرا، إذ كان إجماع النحاة على أن الفاعل لا يصح حذفه[3]، وسرعان ما تصدوا لتحليل الشواهد التي أوردها من قال بحذفه[4]، بالاستعانة بجملة من التعليلات النحوية التي تجسّد في جوهرها عمق الفكر النحوي العربي والنظر الوظيفي القائم على التعامل مع النحو العربي على أنه كلٌّ واحد متآسر في نسقه الذي يسري في كامل أبوابه النحوية، وهذا ما يؤكد أن التعليل النحوي لم يكن إقحامات فلسفية على النحو، بل إنه منسجم مع المنوال النحوي العربي، فالتعليل لم يكن لردّ شاذّ – في الظاهر – إلى بابه، بل تماشيا مع السنن النحوي الذي استنَّه النحاة لتحليل وتفسير الظواهر النحوية وفق منهج شمولي يجعل من الأبواب النحوية كلِّها منطلقا للتعليل والتحليل.

---

[1]– انظر، الطوبجي، طلال يحيى إبراهيم، الفاعل في ضوء الاستعمال القرآني، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، العراق، مجلد 16، عدد4، 2009، ص 234– 235، عبد المجيد، أبو سعيد، اختلاف النحاة في قضايا الفاعل ودلالته وحلوله من خلال القرآن الكريم واللغة، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، جلد 5، عدد1، 2009، ص 75– 77.

[2]– الجملة الفعلية، ص 80.

[3]– انظر، الكتاب، ج1، 80، شرح المفصل، ج1، ص 150، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق، محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2001، ج2، ص 51، همع الهوامع، ج2، ص 255.

[4]– همع الهوامع، ج2، ص 255.

ولعلّ تحليل ابن مالك (ت 672 هـ) خير شاهد على مراعاة الشمولية النحوية في التحليل، حيث يقول في تعليله امتناع حذف الفاعل "**حقّ الفعل والفاعل أن يكونا كالمبتدأ والخبر في منع الحذف لا دليل، وجواز حذف بدليل؛ لأن الفعل كالمبتدأ في كونه أول الجزءين، والفاعل كالخبر في كونه ثاني الجزءين، فسلك بالفعل سبيل المبتدأ في جواز الحذف، وعرض للفاعل مانع من مفارقته الخبر في جواز الحذف، وهو كونه كعجز المركب في الامتزاج بمتلوه ولزوم تأخره، وكونه كالصلة في عدم تأثره بعامل متلوه، وكالمضاف إليه في أنه معتمد البيان بخلاف خبر المبتدأ؛ فإنه مباين لعجز المركب وللصلة وللمضاف إليه فيما ذكر؛ لأنه غير ممتزج بمتلوه ولا لازم التأخر، ويتأثر بعامل متلوه، وهو معتمد الفائدة لا معتمد البيان. وأيضا فإن من الفاعل ما يستتر، فلو حذف في بعض المواضع لالتبس الحذف بالاستتار، والخبر لا يستتر، وإذا حذف لدليل أُمِن التباس كونه مستترا**"[1].

يظهر من المقتبسة السابقة أن مجموعة المقاربات والمفارقات النحوية التي حشدها ابن مالك بين الفعل والمبتدأ من جهة، والفاعل والخبر من جهة أخرى تدلّ – فيما تدلّ عليه – أن الفكر النحوي العربي كان عميقا وفي الوقت ذاته كان شموليا للحد الذي استطاع فيه أن يفيد من الحقّائق النحوية المتعلقة بباب المبتدأ والخبر مثلا، لإثبات صحة ما يذهب إليه في باب الفعل والفاعل، ولم يكتفِ بالمادة النحوية المتعلقة بالجملة الفعلية وحدها.

ويظهر ذلك جليّا بتفريقه الدقيق بين الفاعل والخبر على الرغم من أنهما يتنزلان منزلة الجزأين من قرينيهما الفعل والمبتدأ، فالفاعل عنده معتمد البيان، في حين أن الخبر معتمد الإفادة، أي أن الفائدة تتم بالخبر،

[1]– ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص 51.

في حين أن الفاعل هو معتمد البيان، أي أن البيان لا يكون إلا به، كما أن الخبر باينَ المبتدأ في أنّ الفاعل كالجزء المكمل للفعل، فهو بمنزلة المضاف إليه من المضاف، والموصول من الصلة، ولا يتأثر بالعامل العامل في الفعل، كتأثر الخبر بما يؤثر بالمبتدأ.

كما تنبه ابن مالك إلى قضية عميقة جدا وهي الفرق بين الاستتار والحذف، كما هو مثبت في المقتبسة السابقة، ونجد أنه قد أفاد منها في حسم المسألة، ذلك أن الفاعل يستتر بإجماع النحاة، وعليه، فإن القول بحذف الفاعل يؤدي إلى الخلط بين حالتي الاستتار والحذف، وبالمقابل فإن الخبر لا يستتر وإنما يحذف، فكما أنه لا يجوز استتار الخبر، فإنه لا يجوز حذف الفاعل، ولعل هذا ما أكده في مكان آخر يقول "**وإذا توهم حذف فاعل فعل موجود، فلا سبيل إلى الحكم بحذفه، بل يقدر إسناده إلى ما يدل عليه من اللفظ والمعنى**"[1]، و قد أفاد النحاة من هذه الفكرة في تفسيرهم مباشرة أداوت الجزم الأسماءَ (ظاهرة الإيلاء)، واعتبار الأسماء بعدها فاعلينَ أو نائبينَ عنه حسب التقدير الذي يقتضيه السياق، فقد وجّه النحاة (السماء) مثل قوله تعالى:

- ﴿إِذَا السَّمَاء انشَقَّت﴾[الانشقاق:1]

على أنها فاعل للفعل المستتر على شريطة التفسير[2]، أي أن الفاعل مستتر ولا يجوز اعتباره محذوفا.

يحتفظ الفاعل بدوره التركيبي الدلالي سواء أكان فاعلا نحويا أم دلاليا، ذلك أنه يعدّ المحور[3] الأساس في الجملة الفعلية، ومن وجهة النظر الوظيفية؛ فإن الفاعل في العربية قادر على تحديد الخصائص التركيبية

---

[1]– ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص54.

[2]– انظر، مغني اللبيب، ج1، ص 127.

[3]– استخدام المحور هنا استخدام اصطلاحي وظيفي، ويُنظر إليه على أنه وظيفة تداولية داخلية تسند إلى حد يشكِّل جزءا من الحمل ذاته، وتسند إلى الحد الدال على ما يشكل وظيفة محط الحديث في الجمل بالنسبة لمقام معين (انظر: المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 42).

– الصرفية للمكوّنات المسندة إليه خاصة موقعه وإعرابه، وبأدنى مقارنة بين هذه الفكرة وما أتى به ابن مالك من حديثه عن مزايا الفاعل الموجبة تأخيره عن فعله، لا نجد بينهما فرقا كبيرا، فكون الفاعل معتمد البيان لا يختلف عن كونه – في النحو الوظيفي– المحور الذي يدور عليه التركيب، أي أنّه مكون توليدي أقل ما يمكن أن يقال عنه أنه مساند للمكون التوليدي في الجملة الفعلية، وهو الفعل.

وبموجب هذا التحليل نخلص إلى أن مسائل الفعل مع فاعله عولجت معالجة وظيفية تصلح لأن تفسر الكثير من المسائل المتعلقة به خاصة مسألة الحذف، ذلك أن فاعلية الفعل وقدرته العالية على توليد المواضع الإعرابية تكفلت بحضور الفعل بالفعل أو بالقوة، لذلك اصطلح النحاة على استتار الفاعل لا حذفه، فيما عدا بناء الفعل للمجهول، لنحصل على النائب عن الفاعل.

2–2 النائب عن الفاعل

2–2–1 حقّيقته

اجتهد نحاة العربية للحفاظ على سلامة الأبواب النحوية التي بوبها وفق نظرتهم للمدونة اللغوية بين أيديهم، ويعدّ باب النائب عن الفاعل من أهم المؤشرات على الجهود الحثيثة للنحاة العرب، ذلك أن الفكرة الكبرى التي يدور عليها النائب عن الفاعل هي ملء الفراغ المتحصل من غياب الفاعل، وما كان الفاعل ليغيب إلا لدواعٍ سياقية، عبر عنها النحاة في ضوء ما انتهوا إليه بأغراض بناء الفعل للمجهول.

وشغلت قضية تحديد مفهوم النائب عن الفاعل والكشف عن حقّيقته أذهان النحاة المتقدمين، ويظهر ذلك جليّا من كثرة المصطلحات التي ابتدعها النحاة للتعبير عنه اصطلاحيا[1]، ومردُّ هذه الكثرة في المصطلحات حداثة التصنيف النحوي وعدم استقراره في ذلك الوقت، فكان من النحاة منيعمد إلى ابتكار مصطلح يفرغ فيه المفهوم النحوي القارَّ في ذهنه، متوخيا بذلك الدقة – من وجهة نظره ما استطاع إليها سبيلا.

ويعدّ الزمخشري أول من عمد إلى تعريف الفعل المبني للمجهول بقوله " **هو ما استغني عن فاعله، فأقيم المفعول مقامه، وأسند إليه معدولا عن صيغة (فَعَلَ) إلى (فُعِلَ)، ويسمّى ما لم يسمَّ فاعله**"[2]، في حين عمد غيره من النحاة إلى التعريف الإجرائي له، وذلك بالانتقال مباشرة إلى الحديث عن أغراض البناء للمجهول، والعدول عن صيغة الفعل الأصلية[3].

وقد اتجه الزمخشري إلى تعريف الفعل المبني للمجهول بدل حديثه عن نائب الفاعل، أي أنه لا يتحدث عن نائب الفاعل بما هو تحصيل حاصل في مثل هذا النمط من التراكيب، وإنما يتحدث عن التغيرات التي تلحقّ الفعل لتكون موجبا لظهور نائب الفاعل ببعده التركيبي الأول، وهو الحفاظ على وجود الفاعل بالفعل أو بالقوة، ففكرة النيابة عن الفاعل، لا تعني غياب الفاعل بكامل لوازمه النحوية، ذلك أنه لو غاب تماما، لما

---

[1]– انظر، الراجحي، شرف الدين، المبني للمجهول وتراكيبه ودلالته في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، 1999، ص 21. محمد، عبد الفتاح، الفعل المبني للمجهول في اللغة العربية، مجلة جامعة مشق، مجلد 22، العدد1 +2، 2006، ص 35 –36، وقد جمع الأخير منهما كما كبيرا من المصطلحات التي استخدمها النحاة للتعبير عن فكرة النيابة عن الفاعل، نذكر منها: مفعول بمنزلة الفاعل، اسم ما لم يسم فاعله، الاسم الذي صار بمنزلة الفاعل، الاسم الذي يقوم مقام الفاعل، المفعول الذي لم يسم فاعله ...، وتجدر الإشارة إلى أن أول من استخدم مصطلح " النائب عن الفاعل هو ابن مالك، انظر: الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسم عيون السود، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2000، ج1، 421، وانظر، المبني للمجهول وتراكيبه ودلالته في القرآن الكريم، ص 21، وانظر، الفعل المبني للمجهول في اللغة العربية، ص 37.

[2]– انظر، الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص 258 – 259.

[3]– انظر للتمثيل، الكتاب، ج1، ص 41، ص 229، المقرب، ج1، ص 79، الأشباه والنظائر، ج3، ص142، همع الهوامع، ج2، ص 262 وغيرها من المصادر.

وجدنا الضمة تحل مكان الفتحة بعد إجراء التغيير الملائم بتأثير من التغيير في بينة الفعل، أي أنه بمعنى آخر يحدد الشروط الصرفية للوظائف النحوية التي يصح بموجبها اعتبار مفردة ما في سياق تركيبي ما نائبا عن الفاعل[1].

ويعدّ البناء الصرفي للفعل المبني للمجهول مناط الحديث عن وجود نائب الفاعل بغض النظر عن شكله في التركيب، ذلك أن العدول عن صيغة المبني للمعلوم إلى صيغة المبني للمجهول يعدّ الموجب الحقّيقي لوجود نائب الفاعل ضمن التركيب، وقد اجتهد النحاة في تفسير اختيار الصيغة (فُعِلَ) لتكون صيغة المبني للمجهول[2]، ويظهر من هذا التفسير – سواء أقتنع أم لا– حرصهم الكبير على تفسير الظواهر النحوية، وكل ما يتعلق بها.

وعليه؛ فإن النائب عن الفاعل عنصر ركني في جملته يتمتع بكامل أحكام الفاعل التي ناقشناها في باب الفاعل، فلا يصح تقديمه على عامله الفعلِ، كما لا يصح حذفه، وكيف يُحذَف وهو العوض مكان محذوف، ونائب الفاعل هو ذلك العنصر التركيبي الذي يشغل حيز الفاعل في التركيب بموجب تغيير صرفي يعتري الفعل ليصير به إلى البناء للمجهول، ويتحكم في ظهور المبني للمجهول إلى جانب تبدّل الصيغة

---

[1]– النجار، لطيفة إبراهيم، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية، دار البشير، عمان، د ط، 1993، ص 154.

[2]– انظر، الأصول، **ج1، ص 77**، الأنباري، أبو البركات، أسرار العربية، تحقيق، محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، ص 91، حيث يقول أن العرب غيروا الفعل لأنه لو ظل على حاله لما عرفنا هل صار المفعول فاعلا أو قام مقامه، ثم نجده يفسر سبب الضم فالكسر في الصيغة، فيقول أنه لما حذف الفاعل ضم أول الفعل ليدل عليه، لأن الضم من علامات الفاعل، وكسر الثاني لكي لا يشترك معه وزن آخر، فباقي الأوزان مستخدمة إلا كسر عين الفعل، وقد ردّ عليه العكبري أبو البقاء دعوى ضم الأول ليدل على حذف الفاعل بقوله أن المفعول ناب عن الفاعل فدل عليه، انظر(اللباب، ص158)

مجموعةٌ من المعاني المقصودة بوجود هذا التركيب على هذا النمط، وهي ما اصطلح النحاة على تسميتها أغراض بناء الفعل للمجهول.

ولم تغبْ عن أذهان نحاة العربية العلاقة القوية بين المعاني والبناء النحوي، وفي الوقت نفسه، لم يغب عنهم ضرورة اطِّراد الباب على وتيرة واحدة، فنراهم تحدثوا عن المرفوع على الفاعلية على الرغم من أن المعنى ينفي عنه الفاعلية ويقتضي فيه النايبة عن الفاعل، ففي مثل قولنا:

- مات الرجلُ

نجد أن نحاة العربية قد أعربوا (الرجل) فاعل، على الرغم من أن المعنى يصرف دلالة الفاعلية عن (الرجل)، فالمعنى ينص على أنّ فاعل الفعل (الموت) هو الله –جلّ وعلا–، إلا أن سلامة التركيب النحوي تقتضي اعتبار (الرجل) فاعلا، واعتباره فاعلا ليس فقط للاقتضاء التركيبي، بل لسبب في الفعل (مات)نفسه.

فالفعل (مات) –حسب قواعد صياغة المبني للمجهول، ليس مبنيا للمجهول، بل ظل على بنائه للمعلوم، وهنا يظهر التقاطع بين القاعدة والمعنى، فالمعنى يقتضي أن لا تكون (الرجل) فاعلا، في حين أن الجانب الشكلي للفعل يرفض اعتباره نائب فاعل، وقد نجح نحاة العربية في تفادي هذه التعارض حين احتكموا إلى الشكل وغلّبوه على المعنى، ذلك أن اعتبار الشكل يحفظ لهم الأسس التي استنّوها لطرد الباب على وتيرة واحدة، وهذا التحليل يصدق أيضا على أفعال المطاوعة من وزن انفَعلَ.

2-2-2 أغراض البناء للمجهول

تنبه النحاة المتقدمون إلى الفروقات الدلالية التي تنتج بسبب تبدل الصيغة الصرفية، ويعدّ البناء للمجهول أحد أكبر الأبواب النحوية التي اجتهد فيها النحاة لبيان المعاني المترتبة على حذف الفاعل ببناء الفعل للمجهول، فمنهم من يقول أن الفاعل حذف لعدم رغبة المتكلم في ذكر الفاعل، أو يترك تعظيما أو تحقّيرا له، أو أن يكون قد عرفه المخاطب، أو أن يخاف عليه المخاطب من ذكره، أو أن لا يعرفه المخاطب[1]، وهناك من قال بأنه يُحذف لغرض لفظي من مثل الإيجاز، أو لإقامة الوزن، أو لتوافق القوافي والحفاظ على السجع،[2] وغيرها، وبالنظر إلى الأغراض المذكورة نجد أن أغراض البناء للمجهول تندرج تحت نوعين: لفظية ومعنوية، أما الأغراض اللفظية فهي: إقامة الوزن، وتوافق القوافي و تقارب الأسجاع، والإيجاز، وأما الأغراض المعنوية فهي: الجهل بالفاعل، والإيهام وهو من قبيل التستر على الفاعل حرصا عليه، وتعظيم الفاعل أو تحقّيره، و مراعاة غرض السامع وذلك إذا كان السامع لا غرض له في ذكر الفاعل[3]، بمعنى آخر جهل الفاعل أو تجاهله.

تصلح هذه الأغراض لأن تكون نموذجا دالا على نضج الفكر الوظيفي عند نحاة العربية، ذلك أن هذه الأغراض المصطلح عليها، تتعلق مباشرة بأطراف العملية التواصلية الثلاثة (المرسل – المرسلة –المتلقي)، أي أنها – بمستوى من المستويات – مسؤولة عن توليد هذا النمط من التراكيب، بغض النظر عن قابلية إعادة

---

[1]- انظر، اللباب، ج1، 157.

[2]- انظر، المقرب، ج1، 80، شرح التسهيل، ج2، ص57.

[3]- انظر، الراجحي، المبني للمجهول، ص 22 – ص 24، العظامات، حسين، فلسفة الفعل المبني للمجهول في العربية، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، الأردن، مجلد، 17، عدد، 7، 2011، ص 122.

التركيب إلى البينة العميقة له[1]، ذلك أنها تتعلق بسياق إنشاء التركيب تعلقا مباشرا، واستنادا إلى هذا الفهم فإنه من الممكن إعادة توزيعها وفق إطار سياقي يشمل الأطراف الثلاثة، محددا لكل طرف مجاله الدلالي المتعلق بالبناء للمجهول، فمن الأغراض التي تتعلق بالرسالة نفسها حذف الفاعل لإصلاح السجع، ولإقامة الوزن في الشعر، ولتحقيق الإيجاز[2]، أما الأغراض الأخرى من مثل الجهل أو الخوف أو الإيمهمّ أو التعظيم

---

[1]– دعا الدكتور عبد الفتاح محمد إلى إعادة النظر باعتبار الجملة المبني فعلها للمعلوم أصلا للجملة المبني أصلها للمجهول، معتبرا عدم مناسبة التقدير موجبا لهذه الدعوة، مستشهدا بمواضع من القرآن الكريم من مثل قوله تعالى في سورة الشعراء الآية 46 ﴿**فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ**﴾، وينقل كلام الزمخشري في هذه الآية، الذي انتهى إلى جواز ترك تقدير الفاعل في هذه الآية، ومثلها قوله تعالى في سورة البقرة الآية 212 ﴿**زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ اتَّقَواْ فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاء بِغَيْرِ حِسَابٍ**﴾، وينتهي به القول إلى أن مثل هذه القديرات قد تضيع الغرض الذي استخدم المبني للمجهول من أجله. (انظر، الفعل المبني للمجهول في اللغة العربية، ص 39– 40)، وترى الدكتورة دليلة مزوز أن صيغ المبني للمجهول موجودة أصلا في النظام اللغوي، محتجة بأن هناك أفعالا في العربية لا تترك البناء للمجهول من حيث أصل وضعها، محتجة بنص سيبويه على هذه الأفعال، (انظر، مزوز، دليلة، المبني للمجهول بين اختزال البنية واسترسال المعنى، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير بسكرة، عدد5، 2006، ص)، وقعد عقد سيبويه فصلا في الكتاب تحت اسم" **هذا باب ما جاء فُعِلَ منه على غير فعلته**"، جمع فيه بعض الصيغ الصرفية التي جاء وزنها على (فُعِل)، من مقل جُنَّ، زُكم، سُل، وَرِد (انظر: الكتاب، ج4، ص 67)، ومحتجة كذلك بنص ابن يعيش عليها حيث يرى أن هذا الباب أصل مستقل بنفسه وليس معدولا عن غيره (انظر: شرح المفصل، مج 3، ج7، ص 323).

[2]– انظر، محمد عبد الفتاح، الفعل المبني للمجهول في اللغة العربية، ص 43 –44، وقد أضاف لها طائفة من المعاني بعد تبصر المبني للمجهول في القرآن الكريم، يذكر منها دلالة الفعل على التعدد، من مثل قوله تعالى في سورة البقرة الآية 196 ﴿**وَأَتِمُّواْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ**﴾ حيث بني الفعل للمجهول(أحصرتم)، ولو بناه للمعلوم لألغى حالات التعدد الملحوظة من البناء للمجهول، ومنها دلالته على الاستقرار والثبات، كمثل قوله تعالى في سورة البقرة الآية 154 ﴿**وَلاَ تَقُولُواْ لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاء وَلَكِن لاَّ تَشْعُرُونَ**﴾، فاستخدم الفعل المضارع المبني للمجهول يدل على تثبيت الزمن في مسألة استغراق من يقتل في سبيل الله، ذلك أن دل على كل من قتل وسيقتل في سبيل الله، ومنها أيضا التأكيد على هول الحدث وتأكيد وقوعه، من مثل قوله تعالى في سورة هود الآية 44 ﴿**وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاء أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاء وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ**﴾، فبناء الفعل غاض للمجهول جاء ليدل عظم الحدث الذي حدث، ولاسيما أنه جاء بعد سياق ينبئ عن حصول طوفان عظيم، فجاءت صيغة البناء للمجهول لتكمل هول الحدث وتأكد وقوعه، وغيرها من الأغراض، (انظر، المرجع السابق، ص 56– ص 62) (وانظر، العظامات حسين، فلسفة المبني للمجهول في العربية، ص 128 – 129).

والتحقّير أو مراعاة غرض السامع، فإنها تتعلق بالمرسل والمتلقي، كلٌّ حسب السياق المقامي أو المقالي في النص.

استوعب نحاة العربية جيدا الفروق في تبدل الصيغ الفعلية بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول، وبالتالي ضرورة استخدام الصيغة الأنسب في المكان المناسب لها، وحسب ما يولّده/ يفسره السياق، ومرد هذه الفروق إلى المعنى المقصود إنشاؤه، أو تمريره للمتلقي عبر المرسلة اللغوية، أي أنه بالإمكان اعتبار الأغراض التي تداولها النحاة مكونات وظيفية تتحكم في إنتاج التركيب بأنماطَ معينةٍ وفق الترسيمة الآتية:

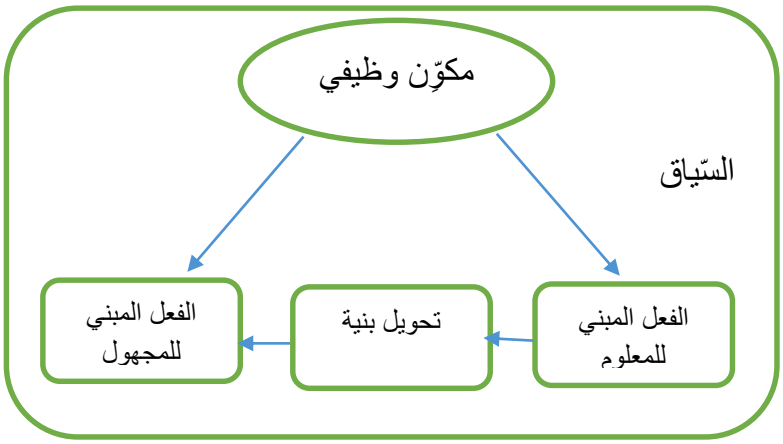

يظهر في الترسيمة السابقة المكون التداولي بما يمثله من ملامح تمييزية دلالية وتداولية، كما يظهر كلٌّ من صيغتي المبني للمعلوم والمبني للمجهول، محكومتان بنظام تصريفي خاص، وكلها تدور في فلك سياق واحد، أي أنها محكومة ببنية تداولية أعلى منها، من شأنها أن تعيد توزيع عناصر الجملة، كل عنصر منها حسب ما يقتضيه المكون التداولي/الوظيفي المُنبث في فضاء التركيب، أي أن المكون الوظيفي هو المحدد للاختيارات التركيبية، وعليه؛ إذا ما اعتبرنا أغراض البناء للمجهول صورا مصغرة للمكون التداولي/ الوظيفي، فإنها بالضرورة هي الحقّيقة الذهنية الكامنة وراء الحصول على صيغة البناء للمجهول، من منطلق أن التراكيب اللغوية الناجزة ما هي إلا تمثيل مُجسِّد للنظام اللغوي المستكن في الذهن.

3-2-2 ما ينوب عن الفاعل في جملته:

احتاط نحاة العربية لبناء الفعل للمجهول، ذلك أن حذف الفاعل في الجملة يعدُّ خَرما في حالة الإسناد، فبحذفه يصير موقع الفاعل شاغرا، ولهذا من غير الممكن أن يظل خاليا من كلمة تحمل أو مؤهلة لأن تحمل مهمّة ملء الفراغ الناتج بسبب تبدل الصيغ الصرفية، وعليه؛ فإن الحديث عن ما ينوب عن الفاعل، هو في الحقّيقة حديث عن صفات الكلمة المؤهلة لهذه المهمّة، ولعل هذا هو سبب تعدد آراء النحويين حد التضارب في تحديد ما يصح أن ينوب عن الفاعل[1].

يتفق جمهور النحاة على أن **المفعول به** ينوب عن الفاعل، وهو الأولى بالنيابة دون غيره، ومرد هذا الاتفاق حالة التلازم بين الفعل المبني للمعلوم والمفعول به، ذلك أن لا يصح بناء اللازم للمجهول، لعدم وجود مفعول به يحل مكان الفاعل إن غاب[2]، كما أن العلاقة المعنوية بين الفاعل والمفعول به علاقة قوية، ذلك أنه كالفاعل في أن الفعل حديث عنه، وفي جواز إضافة المصدر إليه[3]، وعلى أن ما تقدم به النحاة مقنع إلى حد ما، إلا أنه ينبغي الكشف عن خصائص أخرى تجعل من المفعول به هو المقدم في النيابة قبل غيره.

وتؤدي المقارنة بين الفاعل والمفعول به من حيث المعاملة التركيبية إلى الوصول إلى نتائج مهمّة من شأنها أن تؤيد صحة ما ذهب النحاة إليه من أولوية المفعول به دون غيره، ويجتمع الفاعل مع المفعول به في سمة تركيبية مهمّة، وهي قابلية الاثنين للإضمار، يقول ابن يعيش "**فأما الحال والتمييز فلا يجوز أن يجعل**

---

[1]- انظر، الجزولي، عيسى بن عبد العزيز، المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق، شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، السعودية، د ت، د ط، ص 142 شرح التصريح على التوضيح، ص 422 – ص 429، شرح المفصل، مجلد3، ج7، ص 324، همع الهوامع، ج2، 263.

[2]- انظر، شرح المفصل، مجلد3، ج7، ص 325.

[3]- انظر، المصدر السابق، 322، أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 122.

شيء منهما في موضع الفاعل... لأنهما لا يكونان إلا نكرتين، والفاعل وما قام مقامه يضمر كما يظهر، والمضمر لا يكون إلا معرفة"[1].

ونجدُ في المُقتبسَة السابقة إشارة مهمّة جدا في تحديد الملامح التميزية للعنصر الذي يجوز له أن يملأ مكان الفاعل في حالة البناء للمجهول، وفي الوقت نفسه تصلح لتفسير تقدم المفعول به قبل غيره للنيابة، فبما أن المفعول به يشترك مع الفاعل في تحولهما ضميرين، فإن هذا يدل على خصوصية العلاقة بينهما، كما يدل على المرونة الوظيفية التي يتمتع بها المفعول به في التركيب، وسر هذه المرونة قابليته للتحول للنيابة دون أي قيود إضافية، وينطبق هذا الكلام على مفاعيل الأفعال التي تتعدى لأكثر من مفعول.

ويمكن أن نفيد من إشارة ابن يعيش السابقة في العمل على تصنيف ما تصحّ نيابته عن الفاعل إلى صنفين: صنفٍ ينوبُ لدواعٍ إسنادية فقط أي لإكمال العملية الإسنادية، وصنفٍ ينوبُ لدواعٍ إسنادية ومعنوية، والفارق بينهما قابلية الإضمار أي قابلية التعريف، فالصنف الذي ينوب لدواعٍ إسنادية فقط لا يقبل التحول إلى ضمير، في حين أن الثاني يقبل التحول إلى ضمير، وبموجب هذا المعيار يمكن أن نصل إلى أمرين: الأولُ: إعادة ترتيب ما يصح أن ينوب عن الفاعل بالتدريج، الثاني: الكشف عن الملامح الوظيفية التي استكنت وراء خيارات النحاة في الإنابة عن الفاعل.

---

[1]- انظر، شرح المفصل، مجلد3، ج7، ص 325، ويؤخذ على هذا الكلام أن الفاعل المضمر قد يكون اسما نكرة، وذلك حسب ما يعود عليه، ففي قولنا: [هذا طالب عاد من الجامعة]، نجد أن الضمير في الفعل (عاد) يعود على نكرة (طالب)، وهنا يمكن أنْ نقول أنَّ الفاعل يكون نكرة، وإذا كان ذلك كذلك، فإنه من الممكن النظر في كلام ابن يعيش حول نيابة الحال والتمييز عن الفاعل في جملة المبني للمجهول.

وأيًّا كان الأمر فإن الإفادة من السياق الذي يكون فيه النائب عن الفاعل يكون عاملا مهمّا في تحديد ما يصلح أن ينوب مكان الفاعل، بل ما يجب أن ينوب مكانه، فالتراكيب لا تُنتَج إلا في سياقاتها، ولا يجب أنْ تُفسَّر إلا في سياقاتها أيضا، ذلك أن قصدية المتكلم هي الموجّه الأساس لحركية العناصر داخل التراكيب[1].

[1]– انظر، العظامات، فلسفة المبني للمجهول في العربية، ص 121.

الفصل الثالث: وظيفية التفكير النحوي عند نحاة العربية في باب المنصوبات

العلاقة الوظيفية بين النصب وعلاماته

وظيفية فلسفة التعدي واللزوم

ملامح وظيفية في المنصوبات

ملامح وظيفية في الحال

ملامح وظيفية في التمييز

ملامح وظيفية في أسلوب الاستثناء

تعد المنصوبات من أكثر أبواب النحو العربي فروعا ومسائل، ومرد هذه الكثرة عائدٌ إلى كثرة المنصوبات في المدونة النحوية العربية، فقد وصلت عدتها إلى واحد وخمسين باباً [1]، ويكشف هذا العدد الكبير – إذا ما قورن بالمرفوعات أو المجرورات– عن شيوع هذه الظاهرة وعن دقة النظر النحوي ، كما يكشف عن الجهود المبذولة في تتبع الظاهرة النحوية واستقصاء كامل تفاصيلها ما أمكن إلى ذلك سبيل.

1-1: العلاقة الوظيفية بين النصب وعلاماته:

يعدّ النصب المقابل النحوي لحالتي الرفع والجر، وهو مشترِك مع الرفع بين الأفعال والأسماء، ويعرف النصب على أنه أحد ألقاب الإعراب [2]، وسمي بالنصب لأنه يكون بحركة بالفتح، والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى، فيظهر للناظر كأنه نصبه[3]، والمنصوبات هي الأسماء المعربة التي تكون في حالة النصب. وتعرف على أنها "**كلمة عمل فيها عامل النصب**"[4].

وعمد نحاة العربية إلى تفسير حالة النصب في المدونة النحوية العربية، محافظين في هذا التفسير على الأسس العلمية في تفسير الظواهر النحوية، فلم يكتفوا بالتفسير الشكلي للنصب –على اعتبار أنه أحد ألقاب الإعراب ، بل عمدوا إلى الكشف عن الخصائص الوظيفية المُستكنّة وراء ظاهرة النصب في العربية.

---

[1]– انظر، ابن شقير، أبو بكر أحمد بن الحسن، المحلى: وجوه النصب، تحقيق، فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، ط1، 1987، ص 2.

[2]– انظر، عبد المسيح، جورج متري، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، مكتبة لبنان، لبنان، ط1، 1990، ص، 453.

[3]– انظر، الرضي الأستراباذي، شرح الرضيّ على الكافية، ص 70، عبد المسيح، جورج متري، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، ص 438.

[4]– الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، رسالتان في اللغة، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، 1984، ص 68

تنبه نحاة العربية إلى القيمة الوظيفية المُستكنّة في حالة النصب بالفتحة أو ما ينوب عنها بما هو مميز نحوي[1] دالٌ على الفضلات من الكلام العربي، فقد أورد الرضيّ ما نصه "**وإنما جعل للفضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفها، لكون الفضلات أضعف من العمد وأكثر منها**"[2]، كما أورد ابن يعيش نصا لا يبتعد بمعناه عن النص السابق غير أنه فسّر فيه الملامح الوظيفية التي صدر عنها في تفسير اختيار الفتحة علامة للنصب، وتتلخص فكرته في أن الفاعل استحقّ الرفع بالضمة في مقابل استحقّاق المفعول النصب بالفتحة لعدة أمور: أولها لتحقيق الفرق بين الفاعل والمفعول، فلولا الإعراب لجاز أن يتوهم أنه فاعل، وثانيها أن الفاعل اختص بالرفع لقوته مقابل ضعف المفعول[3]، وهنا يكشف ابن يعيش عن الملامح الوظيفية المُستكنّة وراء اعتبار الفاعل أقوى من المفعول، وسبقهم في ما ذهبوا إليه السيرافي[4].

ويحدد ابن يعيش المقصود بقوة الفاعل بقوله "**تمكنه بلزومه الفعل، وعدم استغناء الفعل عنه**"[5]، في مقابل أن المفعول لا يكون له ذلك، بل من الممكن سقوطه وحذفه، ومن خلال هذه المقابلة بين قوة الفاعل وضعف المفعول به يبدو لنا جليّا أن مسألة اختيار ألقاب الإعراب لم تكن مسألة اعتباطية، بل إنها مسألة خاضعة لمعايير علمية وظيفية، ذلك أن السلوك اللغوي لكل من المفعول مقابل الفاعل في المسموع اللغوي يؤكد صحة افتراض ابن يعيش حول قوة الفاعل مقابل ضعف المفعول، فالعلاقة التلازمية بين الفعل والفاعل،

---

[1]–انظر، إستيتية، سمير شريف، علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين النحو والأصوات والدلالة، دار وائل، عمان، ط1، 2021، ص284، حيث يجعل من الحركات الإعرابية حاملة لملمحين تمييزين: الأول دلالتها على المعاني النحوية، والثاني وظائفها الدلالية، فالحركات الإعرابية لا تدلّ على المعاني النحوية فقط، بل إنها تحمل قيما دلالية تعين بالتشارك مع غيرها على توضيح الإشارات الدلالية المحيلة على باب نحوي دون آخر، وقد ناقش هذه القضية بالتفصيل (انظر، نفسه، ص 282– 284).

[2]– الرضي الأستراباذي، شرح الرضيّ على الكافية، ج1، ص 62.

[3]– انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، مج1، ج1، ص 145.

[4]– انظر، السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص 260.

[5]– انظر، المصدر السابق، ص 145.

تمنح الفاعل قوة وحضورا في جملته، أكثر بكثير من المفعول الذي تقوم العلاقة بينه وبين باقي أركان الجملة على العلاقة التكميلية في التركيب[1].

ويزداد تأكيد من الكلام السابق بوجود الفتحة علامة للنصب أصالة، ليس وجودا اعتباطيا، وإنما وجود ناتج عن نظر وظيفي دقيق بما يمكن أن تدلّ عليه الفتحة من معانٍ نحوية من جهة، وبما يمكن أن تشير إليه من دلالات تركيبة من جهة أخرى، فخلاصة كلام ابن يعيش حول قوة الفاعل مقابل ضعف المفعول به، يقابلها قوة الضمة مقابل ضعف الفتحة، وقوة الضمة مقابل ضعف الفتحة ليست مسألة صوتية فقط وإن كانت تبدأ بها، فهي مسألة ذات أبعاد نحوية دلالية، فالضمة علامة الركنية[2] في التراكيب، أي أنها من المميزات السياقية التي تعين على تحديد أركان الجملة واعتبارها أركانا دون غيرها، مقابل الفتحة التي تعد علامة الفضلات في التركيب.

وعليه؛ فإنه يمكن النظر إلى الفتحة وعلاقتها بالنصب على أنها تعبر عن نمط من العلاقات الذهنية العليا التي تسير وفق نسق بنيوي منضبط يؤدي وظيفته التواصلية بين أركان العملية التواصلية بشكل دقيق

---

[1]– هناك من يقول بأن الفضلات تسمية غير صائبة، لأنها قد تكون هي المقصود الرئيس في المعنى وعليها تتوقف (انظر: ، أبو سرحان، عطية سليمان سالم، النصب على إضمار الفعل في العربية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، 2005، ص 6)، وضرب لها مثالا مثل قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى حَتَّىَ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىَ تَغْتَسِلُوا وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاء أَحَدٌ مِّنكُم مِّن الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاء فَلَمْ تَجِدُوا مَاء فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾[النساء:43]، فجعل الجملة الحالية "وأنتم سكارى" الجزء الأهم في التركيب منطلقا من امتناع نهي الله – جل وعلا– عن الصلاة، وإنما المقصود هو الامتناع عن الصلاة في حالة معينة، والذي تراه الدراسة أن نحاة العربية ما كان ليفوتهم هذا الجانب، فمنطلقهم في اعتبارها فضلات هو الأساس التركيبي، من حيث الحالة التلازمية بين أركان التركيب في البنى الذهنية المجردة، وليس في الأنماط اللغوية المستخدمة، وعليه؛ فإن نحاة العربية كانوا موفقين في وصف البنية الذهنية للجملة العربية، إذ اعتبروا المنصوبات فضلات من وجهة تركيبة بحتة، في حين أنها قد تتزل منزلة أخرى من جهة المعاني المترتبة عليها، وكونها حاملة لمعاني معينة قد تكون مقصودة لذاتها لا يخرجها من دائرة كونها فضلة في المستوى التركيبي الذي يصلح معيار التلازم أن يكون مقياسا للركنية والفضلة فيه.

[2]– استيتية، علم الأصوات النحوي، ص 373.

ومستغرق لكامل العلاقات النحوية فالدلالية فالتداولية، أي أن المكونات التداولية التي تستكنّ وراء العلاقة النحوية الدلالية بين النصب بما هو حالة نحوية وبين الفتحة بما هي دليل عليه تعد مؤسسة للمعاني الوظيفية المتعلقة بالفتحة علامة للنصب[1].

تقدَّم بعض النحاة المحدثين بمشروع تجديدي للنحو العربي، وقدموا مجموعة من التفسيرات الحديثة للأصول والقواعد النحوية، وفي معرض حديثهم عن دلالات ألقاب الحركات، أشاروا إلى أن الفتحة لا معنى نحوي لها ولا دلالة، وإنما هي الحركة الخفيفة التي يفزع العربي إليها طلبا للخفة وتيسير النطق[2]، وساروا في دعواهم هذه على جملة من الاستنباطات التي وقفوا عليها من كلام النحاة المتقدمين[3]، ومثار هذه النظرة إلى

---

[1]–وقف الدكتور سمير إستيتية على مجموعة من المعاني التداولية للفتحة علامة للنصب، ومنها ورود الفتحة **لدلالة الحدث على المعيَّن له**، أي أنها تأتي لبيان المعيَّن بالحدث سواء كان المتعين ذاتا أو موضوعا وهذا يشمل الظروف والحال والمفعول به والمفعول لأجله والمفعول المطلق عدا المفعول معه، ومنها ورود الفتحة **للدلالة على الإفصاح**، وفيها يظهر البعد النفسي واضحا، وأوضح ما يكون في مجموعة من الأساليب مثل التعجب والإغراء والتحذير والاختصاص والاستفهام بكم، وتتضمن هذه الأساليب قدرا واضحا من الدهشة، ويتضمن هذا الكلام أن تكون الفتحة هي الأنسب للتعبير النحوي عن المعاني المرادة من هذه الأساليب، وفي الوقت نفسه فإن التوجيه النحوي –باعتبار هذه الوظيفة– يختلف عن توجيه النحاة، إذ ينفي الدكتور خضوع مثل هذه الأساليب لبناء الجملة الفعلية، فهي أساليب إفصاحية تعبر عن مواقف لا مجال للتفكير فيها على النحو الذي ارتضاه النحاة، وإنما كانت الفتحة لأنها الأقرب للتعبير عن الدهشة، لذلك تعد منصوبة على الإفصاح، وهو عامل نفسي تقتضيه المواقف المختلفة، ومنها ورودها للدلالة على مخالفة الأصل في الإعراب وتتضمن مخالفة الأصل الإعرابي بالنسخ وهو المتعلق بِكان وأخواتها وإن أخواتها، ومخالفة الأصل في نصب الفعل المضارع بالواو و أو، ومخالفة الأصل بالمعية، ومخالفة أصل الإعراب في الاستثناء، ومنها ورودها **للدلالة على التصرف بإعراب الخبر**، وتتضمن تحويل الخبر إلى حال بإقامة غيره مقامه مثل وقولنا: أنت في النحو مبدعا، فقد حلت شبه الجملة مكان الخبر [مبدعا] فاقتضى نصبه على الحالية وهذا ينسحب على مثل قوله تعالى وهذا بعلي شيخا، ونصب الخبر للدلالة على مخالفة أصل إعرابه، ومنه نصب قادرين في قوله تعالى: ﴿بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾[القيامة:4]، فأصل التقدير نحن قادرون، فحذف المبتدأ ونصب الخبر في إشارة إلى مخالفته الأصل الذي كان عليه.(انظر، استيتية، سمير، علم الأصوات النحوي، ص379– ص 399).

[2]– انظر، مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، القاهرة، د ن، ط2، 1992، ص 50، 78، 96، المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، لبنان، ط2، 1986، ص 81،

[3]– انظر، إبراهيم مصفى، إحياء النحو، ص 51– 53، 79– 100، حيث حشد فيها الكثير من الحجج الصوتية والصرفية والنحوية، وطال به الأمر حتى استعان بحجج عروضية ليثبت فيها صحة ما ذهب إليه من أن الفتحة ليست علما للإعراب ولا للدلالة.

الفتحة هو رفضهم لثلاثيةِ العلامةِ الإعرابية، على اعتبار أن الشواهد التي استشهدوا بها لتجريد الفتحة من دلالتها النحوية والمعنوية شواهد لا نظر في صحتها وقطعيتها.

يعدّ وجود الفتحة بالنسبة للعلامات النحوية وجودة قوة ووجود فعل، ذلك أن المعاني النحوية التي تعتور المعربات في العربية تتغير يتغير الحيّز النحوي الذي يشغله المعرَّب، ذلك أن سيرورة النظام اللغوي تقتضي تعدد الأحياز اللغوية المحتملة للمعرب حسب واقعه اللغوي من جهة، وواقعه التواصلي من جهة أخرى، أي أن السياق النحوي والسياق المقامي يقتضيان بالضرورة تبدّل الحالات الإعرابية للمعرب، وقد جعل نحاة العربية للمعرب حالات أربعَ: الرفع والنصب وهما مشتركان بين الأسماء والفعل المضارع، والجر مقصور على الاسم والجزم مقصور على الفعل المضارع[1].

وقد تبنه الرضيّ مبكرا إلى حقّيقة وجود الفتحة علامة مقابلة لوجود الضمة، يفترضها النظام اللغوي بالقوة وبالفعل إذ يقول في معرض حديثه عن تبدّل المعاني المعتورة الاسم "**لأنه بعد وقوعه في الكلام لا بد أن يعرض فيه إما معنى كونه عمدة في الكلام أو كونه فضلة، فجعل علامته أبعاض حروف المد التي هي أخف الحروف، أعني الحركات،... وجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعُمد وهي ثلاثة: الفاعل والمبتدأ والخبر، وجعل النصب للفضلات، سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفعولات، والحال والتمييز، أو اقتضاها بواسطة حرف، كالمفعول معه والمستثنى غير المفرَّغ، والأسماء التي تلي حروف الإضافة أعني حروف الجر**"[2].

---

[1]– انظر، الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، كتاب الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، لبنان، دار الأمل، الأردن، ط1، 1984، ص 3 –5.

[2]– انظر، الرضي الأستراباذي، شرح الرضيّ على الكافية، ج1، ص 62.

نجد في المقتبسة السابقة تقسيما دقيقا للمعربات من حيث حاجة التراكيب لها، ونجد أنها قسمان: العمد والفضلات، اقتصرت العمد على المرفوعات، فيما شملت الفضلات المنصوبات والمجرورات، وهذا التقسيم يصلح لأن يكون ردا على القائلين بأن الفتحة لا دلالة لها، وإنما هي الحركة الأخف التي يجنح العربي إليها ما أمكنه ذلك، ومدار الكلام والرد متأتٍ من القسمة الثنائية التي ابتدرها الرضيّ للمعربات، فعنده المعربات عمد وفضلات ليس إلا، وهذا التقسيم يقتضي في ظاهره زيادة حركة إعرابية عن حاجة اللغة، ذلك أنه من العبث اللغوي بمكان أن يجتمع حركتان –إن صحَّ الافتراض أصلا– على اسم واحد، فحامل الحركة الإعرابية لا يتسع إلا لواحدة فقط، ولكن هذا التناقض الظاهري بين ثلاثة الحركة الإعرابية وثنائية تقسيم الرضيّ سرعان ما يخلصنا منه الرضيّ.

فقد تبنه الرضيّ إلى الفروق الوظيفية التي تستكنّ وراء كل اقتضاء حالة إعرابية وحركتها، ذلك أن دلالة العمد لا بد أن تباين دلالة الفضلات، وعليه؛ فقد بنى الرضيّ تقسيمته هذه على أساس وظيفي بحت، وقد تجلى النظر الوظيفي عند الرضيّ عندما عمد إلى تقسيم الفضلات، ولم يكن تقسيمه لها رغبة بالتخلص من إشكالية ثلاثية الحركات مقابل ثنائية التقسيم، بل ليلبي حاجة وظيفية يفرضها البناء التواصلي الذي تسعى اللغة لإنجازه والاستمرار في تواصله، لذلك نجده قد ختم في المقتبسة السابقة بين نوعين من الفضلات: نوعٍ لا يحتاج لواسطة كالمفعولات غير المفعول معه، والحال والتمييز، ونوعٍ يحتاج لواسطة وأشار إليه صراحة "المجرورات بحروف الجر".

ويطالعنا الرضيّ بتفسيرٍ وظيفي بامتياز، يتلخص في ضرورة التفريق بين الفضلات التي لا تحتاج إلى واسطة في مقابل التي تحتاج، ويجعل من الجر بالكسرة عامل الحسم بينهما، إذ يقول "**ثم أريد أن يميَّز بعلامة، ما هو فضلة بواسطة حرف، ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر، فميز به، مع كونه منصوب**

المحل لأنه فضلة"[1]، وعليه؛ فإن المنصوبات هي القسيم الأول للمرفوعات، أي أن الفتحة هي علامة مقابلة في الوجود للضمة، وهي علامة مستحقّة الوجود بما هي مقابل وظيفي للضمة التي تعد علامة الركنية والإسناد.

2-1 : وظيفية فلسفة التعدي واللزوم:

تعدّ فكرة التعدي واللزوم من الأفكار النحوية مهمّة التي قُنِّنَ بمقتضاها باب المفعول به، ذلك أنه من القار نحويا أن الفعل المتعدي هو الفعل الذي يحتاج إلى مفعول به ليتم معنى الكلام[2]، في حين أن الفعل اللازم هو الفعل المكتفي بالفاعل فقط، وبهما يتم معنى الكلام، وتنطوي فكرة التعدي واللزوم على فلسفة مهمّة تكشف عن عمق النظر النحوي، كما تكشف عن ملامح وظيفية واضحة ومنهجية في التبويب النحوي.

وتقوم فكرة الفعل المتعدي في جوهرها على ما يمكن تسميته نظرية الاقتضاء النحوي[3]، وذلك أن الفعل يقتضي منصوبا واحدا على الأقل ليكتمل معنى الكلام بذلك المنصوب، والنحاة مجمعون أن الكلام في التعدي واللزوم هو كلام على المفعول به دون غيره من المفعولات، ذلك أن الأفعال لازمة أو متعدية تتعدي إلى سائر المفعولات[4]، ويقدم سيبويه تعليلا ينسجم مع الطبيعة التواصلية للغة في اعتبار فعل ما لازما وآخر متعديا، إذ يقول في تعريف الفعل اللازم "**لأنك لم تَشغَل الفعل بغيره وفرّغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل**"[5]، ويفسرها السيرافي بأن الفعل قد شُغِل بما كان مفعولا بعد حذف الفاعل (نائب الفاعل)، ولو وجد ما يستغل به

---

[1]- انظر، الرضي الأستراباذي، شرح الرضيّ على الكافية، ج1، ص 62.

[2]- انظر، الشمسان، إبراهيم، قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي، دار المدني، السعودية، ط1، 1987، ص 9، الشمسان، إبراهيم، الفعل في القرآن الكريم تعديه ولزومه، دار المدني، السعودية، ط1، 1986، ص 257.

[3]- انظر، قباوة، فخر الدين، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، دار الفكر، سوريا، ط1، 2003، ص 121 وما بعدها.

[4]- انظر، سيبويه، الكتاب، ج1، ص 34 -37، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص 463.

[5]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص 34.

لنصبه على المفعولية[1]، ويتضمن هذا الكلام أن الفعل المتعدي شُغِل بالمفعول فنصبه، فماذا قصد سيبويه باشتغال الفعل بالمفعول؟، وهل هذا الاشتغال تركيبي فحسب؟.

يضع لنا سيبويه معالم مهمّة في الكشف عن فلسفة التعدي واللزوم، ذلك أن الفعل اللازم هو فعل مكتفٍ بفاعله، أي أنه فعل تام تركيبا ودلاليا وتداوليا، فلا يحتاج إلى مفعول به، وهو ما وافقه عليه العكبري في حديثه عن الفرق بين التعدي واللزوم [2]، وهنا تتجلى فكرة وظيفية مهمّة، ترتبط ترابطا مهمّا مع مبدأ الاقتصاد اللغوي، وهي فكرة المردود الوظيفي.

تعتمد فكرة المردود الوظيفي على حجم المعاني المتاح الوصول إليها والحصول عليها من التراكيب النحوية، وتظهر هذه الفكرة جليّة في حالة التقابل النحوي، كما يقوم مبدأ الاقتصاد في الجهد اللغوي على فكرة الوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعاني بأقل عدد ممكن من المفردات فالتراكيب، أي أن العلاقة بين المعاني والتراكيب علاقة عكسية، أما فيما يخص المردود الوظيفي فالمعيار الكميّ يظلّ محايدا، ذلك أن المردود الوظيفي يكون بموجب سياقات فوق لغوية يمليها المقام والتداول على أركان العملية التواصلية مجتمعة.

ويجد الناظر في العلاقة بين الفعل والفاعل في حالة اللزوم –كما أشار إليها سيبويه– يجد أن سيبويه قد صدر عن وعي دقيق بالمجال الدلالي الذي يشغله الفاعل في التركيب، في مقابل المدى الدلالي الذي يتسع لحيز الفعل ونشاطه، لذلك تظل حركية الفعل اللازم محكومة إلى الفاعل بالضرورة، أي أن الفاعل يمثّل القطبية الوحيدة في التركيب، لأن الفعل اللازم يدور في فلك فاعله فيظل مشغولا به، ولا مجال لديه لاختراقه بغير

[1]– انظر، السيرفي، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص 261.

[2]– انظر، العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص 267.

النظم النحوية التي تجيز له تعدي الفاعل حسب الأصول المراعاة في ذلك، ولعل هذا الفهم يكمل ما ذهب إليه إبراهيم الشمسان من أن الفعل اللازم هو حديث عن الفاعل[1].

وعليه، فإن التركيب ذا الفعل اللازم يعدّ ذا مردود وظيفي عالٍ في مجاله –وهذا الكلام يطّرد ولا ينعكس–[2]، فالفعل اللازم الذي ارتبط بفاعله ارتباط ضرورة، استطاع أن يواكب سيرورة اللغة بنجاح من خلال تكثيفه للبينة التركيبة في مقابل المكثَّف التداولي الذي يظهر في إطاره التواصلي المعين.

والناظر في فلسفة الفعل المتعدي واشتغاله بمفعوله– حسب مقولات سيبويه–، يجد أنه القسيم الطبيعي لحالة التكثيف التركيبي الدلالي التي وجدت في الفعل اللازم، وهنا نجدنا أمام بعد جديد لم يكنْ في الفعل اللازم – ولو ظاهريا–، وهو قوة الفعل المتعدي مقابل ضعف اللازم، فالفعل المتعدي لا يكتفي بالفاعل لإنجاز المرسلة بشكلها الأوفى، ذلك أن حاجاته للمفعول به طبيعية[3]، ولا يعني إمكان حذف المفعول به بحال من الأحوال تساوي الفعلين في القوة الإنجازية الحرفية أو المستلزمة.

وهذا الطرح يتطلب إجابة للسؤال المتضمَّن فيه، ولكن الإجابة تحتاج إلى مقدمات توصلنا إليها؛ يتمتع الفعل المتعدي بقدرته على تجاوز الفعل؛ لينصب مفعولا به يتم معنى الكلام، وعليه، فإن غياب هذا المفعول يعين بحال من الأحوال نقصان في المعنى المنظر من التركيب– على افتراض أننا أمام موقف لغوي يتطلب ذكر المفعول به–، لكن في البناء النظري للنظام اللغوي، ومن ناحية توزيعية، فإن المنصوبات من الفضلات، والفضلات إذا وجدت أعربت، وإن لم توجد فلا تقدر، وهذا يساوي بمعنى من المعاني أن وجودها وغيابه –

---

[1]– انظر، الشمسان، إبراهيم، الفعل في القرآن الكريم تعديه ولزومه، ص 25.

[2]– أي أن الفعل المتعدي في سياقته يقدم مردودا وظيفيا لا يقل عن الفعل اللازم، فكلاهما يحتكم إلى مقام تداولي خاص به، ينتج ويفسر في ضوئه.

[3]– انظر، الرضي الأستراباذي، شرح الرضيّ على الكافية، ج4، ص 135.

تركيبا– لا يؤثر، وههنا لا بد من التخلص من التناقض الظاهر في هاتين الفكرتين القارتين بالمنطق اللغوي، و السلوك الفعلي للفعل المتعدي.

يفسح النظام اللغوي مجالات تتيح حرية الحركة للعناصر اللغوية تقديما وتأخيرا بما لا يفسد المعنى المنتظر منها، وهذه الحرية تشمل أيضا إظهار العناصر أو السكوت عنها[1]، وفيما يخص الفعل المتعدي فإنه من المتاح لغويا له أن يظهر مفعوله أو أن يسكت عنه، فإن ظهر فإن ظهوره يعين على استكمال البناء التركيبي للكلام، وبالتالي زيادة القوة الإنجازية الحرفية للتركيب، ذلك أن القوة الإنجازية الحرفية ترتبط بالبنية الناجزة بعلاقة طردية، فالقوة الإنجازية الحرفية هي المعنى المباشر المتحصل من التركيب بكامل مكوناته، والعلاقة بين القوة الإنجازية الحرفية والتفسير التداولي –للتركيب– علاقة عكسية.

وفي حال السكوت عن مفعول المتعدي، فهذا يعني أننا أمام حالة من ارتفاع درجة القوة الإنجازية المستخدمة، ذلك أن هذا النمط من القوة الإنجازية يستلزم عمليات ذهنية عليا تعمل في مستويات مقامية معينة للوصول إلى المعاني – ولا أقول النهائية– للتركيب، وهنا يصير المسكوت عنه عنصرا تداوليا مهمّا يمعن في رفع درجة التوقع في التركيب حسب ما يقتضيه المقال النصي والمقام التداولي، وإذ كان ذلك كذلك فإننا سنقول أن فكرة قوة أو ضعف الفعل اللازم والمتعدي لا تعبر عن وعي لغوي بطبيعة سلوك كل من الفعلين، والذي تذهب الدراسة إليه، أن كلّا منهما قوي في علاقته بمجاله ومكونات تركيبه، فالفعل اللازم باكتفائه بالفاعل يظل قويا، من حيث قدرته على تحقيق القوة الإنجازية الحرفية أو المستلزمة كما يقتضيها السياق، وكذلك الحال

[1]– اختار الباحث السكوت عنها، لكي لا يقع في ظلال استخدام مصطلحي الحذف أو الإضمار وما يتعلق بهما من تقدير وتأويل، فالسكوت عنها هنا هو من خيارات التركيب نفسه، ومما تتيحه اللغة لنفسها، بغض النظر عن المستخدم والسياق والتداول.

فالفعل المتعدي قوي في قدرته على استقطاب عناصر غيرَ فاعلِه (علاقات الفاعل)[1] لتسهم في تحقيق القويتين الإنجازيتين الحرفية أو الاستلزامية أيضا وفق مقتضيات السياق، فمثلا نجد أن الفعل (وجد) جاء لازما في مثل قولنا:

- وجد الصديق على صديقه بمعنى حزن.

ونجد أنه قد تعدّى في مقل قولنا:

- وجد الصديق جزاءَه الأوفى

ونجد أن تعدى إلى مفعولين في مثل قولنا:

- وجدَ الصديقُ المحبةَ كنزا لا يفنى

ونجد بالأمثلة السابقة أن قدرة الفعل والسياق كان لهما أكبر الأثر في تدرّج الفعل ذاته من اللزوم إلى التعدي إلى مفعولٍ فمفعولين.

فرّق النحاة بين ضربين من التعدي، ضرب مقصور على المفعول به دون غيره من سائر المنصوبات، وضرب يستع لكامل المنصوبات[2]، أي أنه بموجب الضرب الأول يقسم الفعل قسمين: فعل متعدٍ إلى مفعول به، وآخر لا يتعدى إلى مفعول به وهو اللازم، وهنا تظهر القيمة الوظيفية للمفعول به على اعتبار أنه مميز نحوي دلالي بين الأفعال اللازمة والأفعال المتعدية.

---

[1]– انظر، الشمسان، إبراهيم، الفعل في القرآن الكريم تعديه ولزومه، ص 257.

[2]– انظر، الجزولي، عيسى بن عبد العزيز، المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق، شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، ط1، 1988، القاهرة، ص 84.

لذلك فإن المفعول به يقوم بوظيفة مهمّة جدا في المستوى الذهني للتركيب، ذلك أنه يعدّ عامل الحسم في الجانب التوزيعي للأفعال، وكأن العلاقة بين الفعل والمفعول به علاقة اقتضاء باتجاهين، فإذا كان الفعل يقتضي وجود المفعول به منصوبا، فإن هذا يعني بالضرورة أن يكون المفعول به مميزا دلاليا للفعل نفسه، بمعنى آخر أن الفعل بمعزل عن المفعول به لا نستطيع أن نقطع بلزومه أو تعديه، وعليه؛ فاستحالة تقدير المفعول به منصوبا – في سياق معين– يعدّ دليلا على لزوم الفعل.

ولم تغب هذه الفكرة عن أذهان النحاة واللغويين العرب، فقد تنبه الرضيّ إلى أثر المعنى في حقّيقة التعدي واللزوم حيث يقول "**والتعدي واللزوم بحسب المعنى**"[1]، وقال الكفوي في الكليات "والتعدية قد تكون بحسب المعنى، فيختلف حالها ثبوتا وعدما بحسب المعنى"[2]، والمدقق في هذه العبارة يجد أن الرضيّ قد انطلق فيها منطلقا وظيفيا، ذلك أن المعنى هو مدار العملية التواصلية تماما ونقصا، فإذا ما نقص المعنى فإن تعدية الفعل واجبة –بغض النظر عن شكل التعدية–، والعكس صحيح، فإذا تم المعنى بأقل عدد ممكن من الكلمات فالفعل يلزم فاعله ولا حاجة لتعديته.

ونستطيع القول بناء على الفهم السابق لكلام الرضيّ وأبي البقاء الكفويّ أن تمام العملية التواصلية يقتضي الحالة التي يكون عليها الفعل تعديا أو لزوما، أي أن العملية التواصلية هي المكوِّن التوليدي الذي يتحكم بالحالة التي يكون عليها الفعل أو يجب أن يكون، وهنا نستطيع أن نقول أن كلا من التعدي واللزوم مميِّزان وظيفيان.

---

[1]– الأستراباذي، شرح الرضيّ على الكافية، ج4، ص 136.

[2]– الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1998، ص 811.

تتلخص فكرة **المميّز الوظيفي** في أن التعدي أو اللزوم يدلّان – فيما يدلان عليه– على سيرورة العملية التواصلية، ذلك أن غياب المفعول به يعدّ علامة عدمية يفهم منها تمام العملية التواصلية بالفعل والفاعل اكتفاء، في حين أن وجوده يعدّ علامة وجودية على حاجة العملية التواصلية إلى متمم معنوي عدا المكونات الإسنادية للجملة، فالمفعول به يعدّ مكملا دلاليا للجملة[1]، وعليه؛ فإن فلسفة التعدي واللزوم مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعملية التواصلية على نحو تصير معه جزءا لا يتجزأ من سيرورة العملية التواصلية.

وعلى الرغم من أن نحاة العربية قد استنّوا العديد من المحددات الصرفية والتركيبة للأفعال ليميزوا بها اللازم من المتعدي[2]، إلا أن هذه المحددات ظلت قاصرة عن إيجاد الفروق النهائية بينهما، ذلك أن التداخل بين المعاني الصرفية والتغيرات النحوية أمر لا يمكن التنبؤ بحركيته وبالتالي طرده على باب واحد بشكل يستغرق كامل التغيرات[3]، وعليه فإن المعيار الوظيفي يصلح لأن يعيننا مع غيره على فهم فلسفة التعدي واللزوم وإنزالها منزلتها في نظرية النحو العربي، جاعلا منها علامة جليّة في الفكر النحوي العربي.

---

[1]– انظر، الملخ، حسن خميس، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، ص 221.

[2]– انظر، السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج3، ص 154، فقد عدّ الإمام السيوطي عشرين علامة بأحدها يكون الفعل لازما. الشمسان، قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي، ص 13–28.

[3]– أشار إبراهيم الشمسان إلى نماذج من تداخل الأبنية الصرفية الدالة على اللزوم أو التعدي، من مثل الوزن فعَل: يفعل، فنقول: جلس، يجلس، وضرب، يضرب. (انظر، الشمسان، قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي، ص 14).

3-1 ملامح وظيفية في المنصوبات:

1-3-1: ملامح وظيفية في الحال:

تعد الحال من أكثر أبواب المنصوبات غنى بالعلاقات الدلالية، والعمليات التواصلية، ذلك أن الحال تعد من الفضلات في العرف النحوي، أي من المكونات المتممة للتراكيب، والمكونات المكملة للتركيب هي اقتضاء تواصلي بالدرجة الأولى، ذلك أن تحقيق التواصل – في الأصل- لا يتعارض مع مبدأ الاقتصاد في الجهد اللغوي، وعليه؛ فإن تطويل الجملة باستخدام المتممات يعني أن العملية التواصلية لم تتم بعد، وهنا تتجلى الأهمية التداولية للمتممات النحوية على اعتبار أنها مكوِّن تداولي يقتضيه السياق فيصيرَ واقعا لسانيا منجزا بالقوة وبالفعل.

تعرَّف الحال بأنها "**وصف فضلة مذكورة لبيان الهيئة للفاعل أو المفعول أو لهما معا**"[1]، وعرّفها الجزولي بقوله "**الحال تبين كيفية حال الموصوف في حال وجود الوصف به، أو الصفة في حال وجودها في الموصوف**"[2]، ويقصد بالوصف ما صيغ من المصدر ليدل على متصف (اسم الفاعل، اسم المفعول، صيغة المبالغة، اسم التفضيل والصفة المشبهة)[3]، وزاد صاحب شذور الذهب في تعرفها فقال "**وصفٌ فضلةٌ مسوقٌ لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده أو تأكيد عامله، أو مضمون الجملة قبله**"[4].

---

[1]- الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص 596.

[2]- الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو، ص 89.

[3]- انظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص 242.

[4]- ابن هشام، شرح شذور الذهب، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، ص 269، 272، وضرب مثالا للحال المبينة لهيئة صاحبها بقوله تعالى: "﴿فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفًا يَتَرَقَّبُ فَإِذَا الَّذِي اسْتَنصَرَهُ بِالْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُ قَالَ لَهُ مُوسَى إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُّبِينٌ﴾[القصص:18]، والمؤكدة له قوله تعالى: "﴿وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾[يونس:99]، والمؤكدة لعاملها قوله تعالى: "﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا

ويجد الناظر في التعريفات السابقة للحال، أنها قائمة في أساسها على مقتضيات تواصلية بالدرجة الأولى، فقد اتفقت التعريفات على أن الحال متعلقة بصاحبها تعلقا يتم بمقتضاه بيان هيئته، وكأن الحال –وظيفيا–امتداد دلالي لصاحبها، أي أن صاحبها يظل بحاجة –تداولية–لما يمكن أن يوضحه في سياقه وفق شروط معينة (شروط الحال المميزة لها عن سائر المنصوبات)، ذلك أن أشباه المفعولات (الحال والتمييز والاستثناء) هي مطلب الاسم، فكما أن للفعل حقوقه في نصب المفعولات، فكذلك فإن الاسم أن أوجبَ النصب فإن حقوقه أن ينصب أشباه المفعولات، وفي هذين الاستحقاقين بين الاسم والفعل نصل إلى التعادل الوظيفي بينهما في المعاني والعلامات الإعرابية.

ويعدّ فهم النحاة لفكرة الفضلات في الجملة العربية من الأمارات الدالة على دقة وعمق النظر الوظيفي لديهم، فقد نفوا أن تكون الفضلة زائدة في المستوى المعنوي للتركيب، أي أن الفضلة تعبر عن مستويين لغويين: المستوى التركيبي وفيه تكون الفضلة زائدة عن حد الإسناد، فلو غابت لا تؤثر على تمام التركيب –إسناديا–، والمستوى التداولي وفيه تكون الفضلة مهمّة في وجودها، إذ إن وجودها يقتضيه السياق والمقام، ومن غير الممكن أن تكون زائدة في المستوى التداولي، فزيادتها في المعنى أقرب ما يكون إلى العبث اللغوي، واللغة لا تتيح هذه العبثية.

وعليه؛ فإن السياق والتداول يحددان حاجة التركيب إلى الحال –أنّى كان شكلها–، وقد صدر نحاة العربية عن وعي دقيق وعميق لهذه المسألة، فقد ورد في التصريح على التوضيح ما نصه "**الفضلة تأتي بعد**

﴿وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [النمل:19]، والمؤكدة لمضمون الجملة قبلها قوله تعالى: ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء:79].

تمام الكلام، وليس ما يستغني الكلام عنه"[1]، وذكر الأشموني في شرحه على الألفية ما نصه "**قد يستغنى عنه (الفضلة) من حيث هو هو، ولكن قد يجب ذكره لتمام المعنى أو ليسد مكان عمدة**"[2]، ونجد في المقتبستين السابقتين التفريق الدقيق بين المستويين التركيبي والمقامي (التداولي)، ذلك أن زيادة الكلام عن حد التركيب إسناديا لا يعني بالضرورة زيادة عن حد التركيب مقاميا، بل على العكس من ذلك، فقد تكون الفضلة هي أساس وموجب وجود التركيب.

وقد ذهب الأشموني إلى فكرة أعمق في هذا المضمار، حين جعل الموجب لذكره أمرين: تمام المعنى والسداد مكان أحد العمد، وفي هذا إشارة وظيفية دقيقة، وتكمن في الإعراب عن الفكر المستكن في نظرية السداد الإعرابي، حيث أن السداد في جزء منه تقوم الفضلة به، مما يدل على أن النظر التداولي في السياقات التركيبية لم يكن غائبا عن نحاة العربية وإن غابت المصطلحات، فالنظر إلى الحمولات الدلالية التي تحملها الفضلة يجعل منها مكونا ذا وجهين، الأول مكمل تداولي يعين على استكمال المعنى حسب الأسس السياقية التي أنشئ النص بها ولأجله، والثاني مكمل إسنادي، يغطي الفراغ التركيبي في حال غياب أحد العمد عن التركيب، وهو ما يعرف بالسداد الإعرابي[3].

وعلى عادة نحاة العربية فقد احتاطوا في تعريف الحال لبيان حدودها الدقيقة المانعة لها من التداخل مع غيرها من الأبواب النحوية، ويعدّ باب النعت من أكثر الأبواب التي قد تشتبه بالحال، لذلك نجد النحاة قد أولوا هذه المسألة أهمية وعناية لا تقل عن غيرها، لذلك نجدهم حدّوا الحال بأنها وصف مشتق لبيان الهيئة،

---

[1]– انظر، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، 570.

[2]– انظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، 570.

[3]– وقد عاين الدكتور حسن الملخ مفهوم السداد في النحو العربي في مقاربة لسانية مستقصية كامل وجوهه، بما فيه سداد الحال، انظر، الملخ، حسن خميس، تقنيات الإعراب في النحو العربي، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2015، ص 6– 41.

ويظهر هنا فرق وظيفي مهمّ بين النعت والحال، فعلى أن كليهما مشتق –في الأصل–، إلا أن مسألة بيان الهيئة هي التي تحكم للمشتق بأنه حالٌ وليس نعتا.

ويكمن الفرق بين النعت والحال في أن الثاني منهما يبين هيئة صاحبه من غير أن يضيف إلى صاحبه أي فائدة غير بيان الهيئة، وفي المقابل، فإن النعت يعدّ مُقيِّدًا للمنعوت[1]، أي أن النعت يفيد المنعوت ضربا من التخصيص أو التوضيح، وتظهر المقارنة بينهما أن علاقة كل منهما بصاحبه وإن كانت توحي بقدر من التشابه كما هو الحال في كونهما مشتقين، إلا أن طبيعة العلاقة بين النعت ومنعوته مختلفة تمام الاختلاف عن طبيعة العلاقة بين الحال وصاحبها، فإذا كان النعت وجد ليقيد المنعوت، وليفيده تخصيصا أو توضيحا بمستوى من المستويات، فإن هذه الوظيفة تظل مقصورة عليه دون غيره مما يشبهه.

وعليه؛ نقول أن طبيعة العلاقة بين الحال وصاحبها علاقة تسير في خط تداولي بالدرجة الأولى قبل أن تسير في خط تركيبي وفق تقنيات الإعراب المعروفة، ذلك أن الرابط الوظيفي بين الحال وصاحبها أظهر من الرابط التركيبي–إذا ما قورنت بالنعت–، فالنعت على أنه وصف مشتق وعلى أنه يرتبط بمنعوت قبله، إلا أن وجه اقتضائه تركيبي أكثر منه تداوليا، أي أن النعت يظل محدود الفاعلية التداولية مقارنة بالحال التي تتصف بفاعلية تداولية عالية، إذ إن وجودها مقتضى تداوليا كما أسلفنا.

ويظهر فرق وظيفي آخر باعتبار كون أصلها وصفا وليس مصدرا[2]، ذلك أن المصدر – في نظر النحاة يفيد تقييدا مثله مثل النعت، لكن الفرق بينهما أن المصدر يقيد الفعل ولا يقيد الاسم[3]، والملاحظ هنا

---

[1]– انظر، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، 570، ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 271.

[2]– انظر، الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو، ص 89.

[3]– انظر، الرضي الأستراباذي، شرح الرضيّ على الكافية، ج2، ص 10.

أن الفرق يدور على فكرة التقييد، وهو تضييق دائرة شمولية الاسم بربطه بما يخرج غيره منه، وكذلك الحال الفعل بربطه بما يضيق إطلاق الحدثية مقابل تقييد الزمن في الماضي أو المضارع، في حين أن الحال تقوم على مبدأ الاستقلال في العلاقة بينها وبين صاحبها، وبتعبير رياضي من الممكن أن نعد الحال متغيرا مستقلا، في مقابل النعت عدّ متغيرا غير مستقل، فالأول منهما لا تربطه علاقة بصاحبه غير الرابط الخطّي السطحي المقتضي وجود علاقة بين الحال وصاحبها، بغض النظر عن طبيعة العلاقة بينهما وتأثيرهما بعضهما ببعض في حين أن البعد الحقّيق للحال يتجلى في علاقتها بالتركيب كاملا في المقام التداولي، وفي المقابل فإن الثاني منهما محكوم بعلاقة خطية تابعة للحالة الإسنادية في حدِّها الأقل، والغرض منه إفادة المنعوت تخصيصا ليصير مؤهلا للحلول في منازل أخرى غير منزلته قبل النعت.

تنبه نحاة العربية إلى الفروق الدقيقة في دلالة الحال في جملتها، ونتج عن هذه المراعاة تقسيم الحال أقساما عدة، وجاءت هذه الأقسام متساوقة والأنساق الدلالية السارية في التراكيب، وقد قسمت الحال– على اختلاف أسمائها وبالنظر إليها وبالنظر إلى علاقتها بصاحبها[1] خمسة أقسام: متنقلة ومؤكدة وموطئِّة ومقدرة ومحكية[2]، والحال المتنقلة مثل:

- هذا زيد راكبا

والحال المؤكِّدة مثل:

[1]– انظر، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص 172 وما بعدها، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ص 255 وما بعدها، ابن هشام، شرح شذور الذهب، 271.

[2]– انظر، ابن بري النحوي، شروط الحال وأقسامها وأحكامها، تحقيق، حاتم صالح الضامن، فصلة من مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج 71، ج4، ص 688.

- هو زيد معروفا

والحال الموطئة مثل قوله تعالى:

- ﴿وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا﴾ [1]، والحال المقدرة وهي المستقبلة مثل قوله تعالى:

- ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاء اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لاَ تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾[الفتح:27]، والحال المحكية الماضية وهي عكس المقدرة مثل:

- مررت بزيدٍ أمسِ ضاحكا[2].

ونلمس في اهتمام النحاة بتقسيم الحال وتتبع أدق الفروق بين أقسامها، أنهم كانوا كلفين جدا بالعمل على رصد حركية الحال وسيرورتها في التراكيب المشتملة عليها، منطلقين في هذا المعتقد أن تغير صيغ الحال وتغير علاقتها بصاحبها وتغير شكله يعني بالضرورة التغير في دلالة الحال وبالتالي تغيّر الفهم التداولي للحال في سياقها التواصلي المنصوص عليه.

فعندما نجد النحاة يتحدثون عن أقسام الحال **من حيث تغيرها وثبوتها** يقسمونها من حيث انتقال معناها ولزومه قسمين: **الحال المتنقلة** وهي الحال التي لا تثبت في صاحبها ولا تلازمه كمثل قولنا:

---

[1]–ويفسرها ابن بري: فقوله: لسانا عربيا هو المنصوب على الحال، وعربيا صفة له. والحال في الحقّيقة: عربيا، ولسانا توطئة، فيكون الموصوف، وهو اللسان أُتي به، توطئة للصفة. أي موطئة للصفة التي تأتي بعدها. وذلك أن الحال لما كانت صفة معنوية شبيهة بالصفة اللفظية، وكان حكم الصفة اللفظية أن يكون لها موصوف تجري عليه قبل ذلك، قدّم قبلها في بعض المواضع موصوف في اللفظ ليكون إشعارا بأنها صفة في المعنى.

[2]– انظر، ابن بري، شروط الحال وأقسامها وأحكامها، ص 688–690.

- جاء زيدٌ ضاحكا

وتسمى الحال المبينة لهيئة صاحبها، أي أنها متعلقة بصاحب الحال بمفرده، **والحال الثابتة** في صاحبها وتكون في ثلاثة الحال الجامدة غير المؤولة بالمشتق، والمؤكدة نحو:

- ولّى مدبرا

والتي دلّ عاملها على تجدد صاحبها، نحو:

- "وخلق الإنسان ضعيفا"

والحال المنقلة والثابتة متعلقة بصاحبها بشكل مباشر، أي أن المقصود من وجود الحال–وظيفيا– في مثل هذه التراكيب هو التركيز على صاحب الحال بشكل مباشر ورئيس، على اعتبار أنه هو المقصود لبيان هيئته في العملية التواصلية التي أَنشأتِ أُنشئت في سياق معين.

ويقسمونها من حيث إنها **مقصودة لذاتها وموطئة** إلى قسمين أيضا: **حال مقصودة لذاتها** وهو الغالب، **وحال موطئة** وهي الجامدة الموصوفة، وهنا تبدو العلاقة بينية، أي أن الحال موجودة لذاتها بغض النظر عن وجود صاحب الحال وعلاقتها به، وعليه؛ فإننا نستطيع أن نقول إن الوظيفة من وجود هذا النوع من الحال هي المرجعية وهي الوظيفة التي تتعلق بفحوى الخطاب بشكل مباشر، وتعدّ المسوغ الأساسي لعملية التواصل [1]، فعندما تكون الحال محط العملية التواصلية، وهي المثيرة للاستجابة التداولية في سياقها، فهذا يعني أن العلاقة التداولية مع صاحبها تكون في أدنى درجاتها؛ إذ إن العلاقة هنا تصبح علاقة أقرب ما تكون إلى كونها علاقة خطية فحسب، تفسر جواز وجود الحال في هذه السياقات في المستوى التركيبي فقط.

[1]– انظر، زكريا، ميشال، الألسنية، ص 52– 54.

وتنقسم الحال **بحسب الزمان** إلى ثلاثة: **حال مقارنة** وهو الغالب و**حال مقدرة** وهي المستقبلة و**حال محكية** وهي الماضي، وفي هذه الأقسام نجد أن تعلق الحال بالزمن هو المسيطر على الحدث التواصلي، ذلك أن وجود أنماط من الحال مغايرة للأصل فيه (لحظة وقوع الفعل)، يعني أن المقصود بوجود الحال–وظيفيا– ليس صاحب الحال فقط، بل التركيز على الزمن الذي كانت فيه الحال، ذلك أن السياق الخاص بمثل هذه الأنواع من الحال لا شك يرتبط بالزمن إنتاجا وتفسيرا وفق مقامات تداولية تضمن صحة هذا الفرض.

وتقسم الحال **من حيث التبيين والتوكيد** إلى: **حال مبينة** وتسمى مؤسِّسة وهي الغالبة، و**حال مؤكدة** وهي التي يستفاد معناها بدونها[1]، وفي هذا القسم يختلف الأمر قليلا، ذلك أن الحال المبينة ترتبط بصاحبها بشكل مباشر، أي أنه لا بد من وجودها – تداوليا– حتى يتم المعنى المقصود من التركيب، في حين أن الثانية تجعل من الحال فضلة على المعنى، أي أن وجودها لا يقدم معنى جديدا، فيمكن أن نستشعر معناها من التركيب نفسه دون وجودها، وقد يقترب هذا النوع على هذا المعنى مما رفضنا وجوده في اللغة سابقا وهو العبث اللغوي، فكيف يمكن أن نعيد توجيهها لتكون في مكانها التداولي حسب مقتضيات الخطاب؟.

يظهر جليّها من تصنيفها "مؤكدة" أن فكرة التوكيد قد غلبت على أذهان النحاة، ومن المعروف أن التوكيد تابع يستخدم لزيادة المعنى بشكل معين لغويا، ومن المعروف أيضا أن التوكيد حذفه كبقائه في الكلام، وكأنه زائد عن حاجة الكلام، ولكن هذا الكلام وإن كان في الجانب التوصيفي صحيح، إلا أنه في الجانب التحليلي يفتقر إلى النظر العلمي الدقيق، ذلك أن التوكيد يطّلع بمهمّة كبيرة وهي نفي الاحتمالات الواردة على الذهن، أي أنه يعدّ النهاية المغلقة للكلام، وإذا ما نقلنا هذه الفكرة إلى الحال المؤكدة، فسنجد أنها تمثل نهاية

[1]– انظر، السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج3، ص 176–177.

الاحتمالات التداولية للكلام الواردة فيه، أي أن وجودها يقلل من القوة الإنجازية الاستلزامية للخطاب، في مقابل رفع القوة الإنجازية الحرفية للخطاب، فحالة التأكيد هنا لا تعني أنها زائدة يمكن الاستغناء عنها تداوليا –كما هو مفهوم من تعريفها عند النحاة– بل إن المقصود بها –وظيفيا– أنها تأتي لتضيق مدى التركيب، فتجعل منه تركيبا ناجزا في المستويين الخطي والدلالي على حد سواء.

2-3-1: ملامح وظيفية في التمييز:

يعدّ التمييز من الأبواب النحوية الغنية بالأبعاد التداولية، وإن كانت في حدها الأدنى، ذلك أن العلاقة بين التمييز والمميز تجعل منه ملمحا تداوليا ذا أثر محدود نسبيا، إذا ما قيس على الحال مثلا، فالمجال الدلالي للتمييز أضيق بكثير من المجال الدلالي للحال التي تربط الجملة في أغلب مكوناتها، فمثل قولنا:

– دخل زيدٌ مطمئنا

نجد الحال قد بينت هيئة الفاعل لحظة وحدوث الفعل، في حين أن مثل قولنا:

–" اشتريت لترا حليبا

نجد أن كلمة حليبا اقتصرت في تأثيرها الدلالي على كلمة "لترا" فقط، بغض النظر عن نمط التركيب الذي قد ترد فيه.

ويعرف التمييز اصطلاحا بأنه "**رفع الإبهام عن جملة أو مفرد بالنصّ على أحد محتملاته**"[1]، ويطلق عليه التبيين والتفسير والممّيز والمفسّر والمبيّن[2]، ويعرفه السيوطي بقوله " **نكرة فيه معنى من الجنسية، رافع لإبهام جملة ... أو مفرد... بالنص على جنس المراد بعد تمامٍ بإضافة تنوين أو نون**"[3].

نجد في التعريفات السابقة للتمييز أنه جاء للقيام بوظيفة أساسية على مستوى التركيب أو مستوى المفردة، ذلك أن التركيب بعد تمام العناصر النحوية المكونة له لا يزال مبهما، أو أقرب إلى الإبهام منه إلى الوضوح والتحديد، لذلك كان لا بد من وجود عنصر نحوي يمعن في إزالة الإبهام عن المفردة أو التركيب، وقد كان التمييز مطّلعا بهذه الوظيفة التداولية المباشرة.

وبمعنى آخر تظل القوة الإنجازية الحرفية للتركيب منخفضة جدا إلى الحد الذي تصل فيه العملية التواصلية إلى درجة الانقطاع، ففي مثل قولنا:

- [امتلأتِ الحديقةُ]

نجد أن الفعل قد اكتفى بفاعله من حيث البنية التركيبية، في حين أن المجال الدلالي للجملة لا يزال مفتوحا على مصراعيه، ذلك أن حدث الامتلاء يحتاج إلى ما يقيده ويقصي الاحتمالات اللامتناهية التي

---

[1]– الزمخشري، محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، دار الجيل، بيروت، ط2، د ت، ص 65.

[2]– انظر، أبو حيان، الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998، ج4، ص 1621 .

[3]– انظر، السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص 62، وقد حذفنا من التعريف أقسام التمييز التي ساقها وهي ليست من التعريف وإنما لتوضيحه وهي: تمييز الجملة نحو: تصبب زيد عرقا، أو مفردا عددا نحو: أحد عشر رجلا، أو مبهما مقدارُ الكيل أو الوزن أو المساحة أو شبهها كمثقال ذرةً، أو مماثلة نحو: مثل أُحد ذهبا، أو مغايرة نحو: لنا غيرها شاء، أو تعجب نحو: ويحه رجلا، وما أنت جارةً.

جعلت العملية التواصلية غائبة عن التركيب، أي أننا أمام تركيب **غير تواصلي**[1]، وحتى نحصل على **تركيب تواصلي** لا بد من الاستعانة بعنصر نحوي يحقّق للتركيب تواصليه، وأفضل ما يمكن أن يحتل موقع هذا العنصر الذي تقتضيه العملية التواصلية هو عنصر أقل ما فيه أن يقصي الاحتمالات التي يحتملها التركيب، لذلك كان العنصرَ التمييزَ، في مصطلح التمييز من الوظيفية ما يدل على الوظيفية النحوية التي يقوم بها؛ لذلك فإن افتراض مفردة (عطرا) على اعتبار أنها واحدة من الاحتمالات التي تتيحها اللغة يعدّ محقّقا للعملية التواصلية، ليصير التركيب:

- امتلأتِ الحديقة عطرا

وكذلك الحال فيما يتعلق بمثل قولنا:

- اشتريت لترا حليبا

ولم تغب هذه الفكرة الوظيفية عن أذهان نحاة العربية، فقد أشار إليها صاحب المفصل صراحة، حيث عرّف التمييز على أنه الوسيلة التي تزيل الإبهام بالنص (ذكر) على أحد الاحتمالات التي يقتضيها التركيب[2]، فافتراض وجود الاحتمالات يعني بمستوى من المستويات أن العملية التواصلية تقتضي وجود أحد الاحتمالات وجود ضرورة، ذلك أن القوة الإنجازية الحرفية للتركيب تظل معطَّلة في ظل غياب التمييز، والعكس صحيح،

[1]– التركيب غير التواصلي مصطلح افترضته الدراسة ليعبر عن ذلك النمط من التراكيب التي تمت في المستوى النحوي، لكنها لم تتم في المستوى التواصلي، مع مراعاة أنها قد لا تتم نحويا أيضا لسبب إسنادي، فكل تركيب يمكن أن يكون غير تواصلي وإن كان نحويا، وكل تركيب غير نحوي قد يكون تواصليا، لكن لاّ يصح تحليله لسانيا على اعتبار أنه خرق الشرط القواعدي للتراكيب، وبالمقابل فإن هناك تراكيب تنعت بأنها تراكيب تواصلية وهي التراكيب التي استوفت الشرط القواعدي والشرط التواصلي معا، فكل تركيب تواصلي هو تركيب قواعدي وليس العكس.

[2]– انظر، الزمخشري، المفصل، ص 65.

فوجود التمييز يمنح التركيب قوة إنجازية حرفية يصير بموجبها تركيبا تواصليا، وإن كانت القوة الإنجازية الحرفية تقلل كثيرا من المحمولات التداولية للتركيب (القوة الإنجازية المستلزمة).

ومما يدل على حضور أركان العملية التواصلية في باب التمييز عند نحاة العربية، ربط التمييز بمميَّز يوجد من أجله، فالفضلات –كما أسلفنا– يؤتى بها لإتمام العملية التواصلية وفق نسق تداولي معين، وعليه؛ فوجود التمييز يقتضي بالضرورة قصور التركيب بما لديه من مكونات عن القيام بالوظيفية التواصلية التي أنجز من أجلها، أي أن التركيب في حالة عوز دلالي كبير(إبهام)، ويأتي التمييز ليكشف لنا عن مكامن العوز الدلالي، وهو ما اتفق عليه النحاة في تقسيم التمييز إلى تمييز مفرد وتمييز نسبة.

يرتبط تمييز المفرد بالمفردة بشكل مباشر، أي أن الإبهام المستشعر في التركيب مردّه إلى المفردة (المميَّز)، وفي الوقت نفسه إن وجود الإبهام يعني عجز سائر العناصر النحوية عن إزالته، فكان لا بد من افتراض مميِّز دلالي يعمل على تنظيم العمليات الدلالية في التركيب ليضمن بها تحقيق نجاح العملية التواصلية، أي أن المميَّز يعدّ عنصرا نحويا مفتوح الدلالة، ففي مثل قولنا:

- هذا لترٌ حليبا

نجد أن مفردة (لتر)، بما هي دالة على كمية ظلت مفتوحة الدلالة لأي جنس يصلح أن يكون ألتارا، وهنا مكمن العوز الدلالي، فجاءت كلمة (حليب) – حسب سياق التمثيل– لتكون العنصر الزائد نحويا/ المطلوب دلاليا ليقوم بوظيفة مزيل الإبهام وبالتالي تعويض العوز الدلالي الذي حصل قبل مجيئه.

أما فيما يتعلق بتمييز النسبة، فلا يختلف كثيرا عن تمييز المفرد، غير أنه يتربط بالغموض الذي يكتنف الجملة بكامل علاقاتها النحوية، ففي مثل قولنا:

- [طاب زيدٌ]

نجد فيه انعداما تاما للعملية التواصلية، ذلك أن سياقا ما لهذا التركيب قد يقتضي عنصرا نحويا بعد (زيد) يعين على سد العوز الدلالي المتحصل من غيابه، ولكن هذا العوز في مثل هذه الأنماط لا يتعلق بزيد وحده، ذلك أنه في حال تقديره فإنه لا يزيل الغموض عن زيد – على افتراض أن (زيد) فيه إبهام–، وكذلك الحال فإنه لا يزيل الغموض عن الفعل طاب، فالأحداث لا غموض فيها من حيث هي هي، وقد أشار الرضيّ إلى هذا المعنى[1]، وإنما يزيل الإبهام عن العلاقة الإسنادية التي جمعت الفعل بالفاعل وحقّق نسبة (علاقة) بينهما.

فتمييز النسبة هو ضرب من التمييز يزيل الغموض أي يزيل التشويش التواصلي، عن التركيب كاملا، لتصير العملية التواصلية في التركيب ناجزة بالقوة وبالفعل، فافتراض مفردة (نفسا) في التركيب السابق من شأنه أن يعيد القوة الإنجازية الحرفية للتركب ليصير التركيب: "طاب زيدٌ نفسا"، وقد أشار ابن يعيش إلى هذا المعنى صراحة، ذلك أنه عمد إلى تعريف التمييز بالتمثيل والافتراض، حيث قال:" **والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس، وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظا يحتمل وجوها فيتردد المخاطب فيها، فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبيينا للغرض ولذلك سمي تمييزا أو تفسيرا**"[2].

ونجد في المقتبسة السابقة أن أركان العملية التواصلية حاضرة في ذهن النحوي العربي، فهي مدار البناء النحوي، وهي الأساس الذي يتم بموجبه الإنجاز اللغوي، فقد افترض ابن يعيش وجود منشئ للخطاب

---

[1]– انظر، الرضي الأستراباذي، شرح الرضيّ على الكافية، ج2، ص 53، حيث يقول في معرض حديثه عن رجع القهقرى "**لأن ماهية الرجوع معلومة غير مبهمة**"

[2]– ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص 405–406.

ترك الخطاب مفتوح الدلالة، كما افترض وجود مخاطب تردّد في تلقي الخطاب بسبب انخفاض نسبة التواصلية في تراكيب الخطاب، أي أننا أمام فكر تداولي يجعل من المكون التداولي محكوما بأركان الخطاب الثلاثة (المرسِل– المُرسَلَة– المُلتقي) مكونا توليدا لإتمام العملية التواصلية على أتم ما يكون التواصل من خلال التمييز.

تبنه نحاة العربية إلى "الوظيفة التمييز" في التركيب النحوي، فتحدثوا عن التمييز المجرور، ولعل هذا ما يفسر – نحويا–ربطهم بين التمييز وتضمنه معنى الحرف (مِن) التي لبيان الجنس[1]، فاستحضار فكرة بيان الجنس يعني بمستوى من المستويات أن استخراج المعاني النحوية فالدلالية يخضع لغير عملية عقلية عليا، تجمع فكرة بيان الجنس وبين فكرة إزالة الغموض مع امتناع الإضافة (بعد تمامٍ كما أورد السيوطي)، وهذه العمليات العقلية العاملة في آن معا، تقتضي حكما نحويا وفائدة دلالية.

وعليه؛ فإنه يمكن القول أن نحاة العربية قد صدروا في توصيفهم اللغوي للمميِّز عن وعي عميق بسلوكه اللغوي، لذلك نجدهم قد نصّوا صراحة على وجود التمييز المجرور بالإضافة كمثل قولنا: شبر أرض وقفيز بُرٍّ، أو المجرور بحرف الجر، كمثل قولنا: رطلٌ من زيتٍ[2]، أي أنه بالإمكان الحديث عن نوعين من التمييز: تمييز نحوي دلالي وهو الذي يدخل في باب التمييز المنصوب، وتمييز دلالي فقط وهو الذي التمييز الذي يخرج عن النصب إلى الجر بحرف الجر أو بالإضافة[3]، ويعدّ تمييز الأعداد الأقل من أحد عشر والأكثر من

---

[1]– انظر، المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في حروف المعاني، تحقيق، أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د ط ، د ت، ص 323.

[2]– انظر، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، د ط، د ت، ج2، ص 366، 367.

[3]– انظر، العمايرة، حليمة أحمد، أسلوب التمييز في العربية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، الرسالة، 266، الحولية 27، 2007م، ص 22.

تسعة وتسعين مثالا دالا على النوع الثاني من أنواع التمييز، ذلك أن العدد مبهم بذاته، وحجاته إلى مميِّز ضرورة ليس عنها غنى، وافتقار المميِّز بعده إلى حركة النصب، نقله من دائرة التمييز النحوي الدلالي إلى دائرة التمييز الدلالي فقط.

ويعدّ الحديث عن **ضربين** من التمييز عند نحاة العربية **أحدهما** جاء متفقا مع الباب النحوي الخاص به في المنصوبات، و**ثانيهما** ينسجم مع طبيعة السلوك اللغوي للتمييز، يعدّ مؤشرا مهمّا على وظيفية التفكير النحوي عند نحاة العربية، كما يعدّ مؤشرا مهمّا على شمولية النظر النحوي العربي، أي أنّ الأبواب النحوية ما وضعت لتعد مؤشرا على جزئية الفكر النحوي، فإذا كانت تدلّ على أنّها جامعة مانعة، فهذا لا يعني أنها مؤسسة بمعزل عن المدونة النحوية كاملة.

فقول نحاة العربية بضربين من التمييز يعدّ خير دليل على مراعاة الوظائف النحوية في تشكيل الأبواب النحوية وتحديد مفرداتها، ولعل مرد استخدام نحاة العربية هذا التنميط الثنائي للتمييز هو مراعاة الجانب الوظيفي المشترك بينهما إلى جانب اختلاف العامل في كل منهما، فالأول منهما (التمييز المنصوب) يعمل فيه فعله أو ما هو متضمن معنى الفعل في الدلالة[1]، في حين أن الثاني منهما معمول لحرف الجر أو الإضافة كما هو ظاهر في تركيبه.

ونخلص مما سبق أن باب التمييز باب مؤسس على ملمح وظيفي بيّن جليّ، يقوم على مبدأ تحقيق تواصلية التراكيب النحوية بواسطة تضييق الفضاء الدلالي للتركيب لينفى كل الاحتمالات إلا ما يقتضيه سياق ما في مقام ما، كما أن التمييز يحمل في طياته دلالة واضحة إلى أهمية المميَّز والمميِّز، ذلك أنه في نظر

[1]– انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص 410.

الزمخشري محول عن جملته لأجل المبالغة والتأكيد، حيث يقول "**واعلم أن هذه المميزات عن آخرها أشياء مزالة عن أصلها... والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد**"[1]، في التمييز (عيونا) مثل قوله تعالى:

- ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً فَالْتَقَى الْمَاء عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾[القمر:12]

تمييز محول عن فاعل إذ إن التقدير في الكلام [وفجرنا عيون الأرض]، إلا أن عملية التحويل التي قامت الآية عليها (نقل الفاعل ليصير تمييزا) ساهمت كثيرا في توجيه ذهن المتلقي إلى المعنى على هيئة تختلف بالكامل عن تلقيه لو ظل التركيب كما هو (فجرنا عيون الأرض)، يقول الزمخشري "... **وهو أبلغ من قولك: وفجرنا عيون الأرض**"[2].

ولعل المقصود بقوله "أبلغ" ليس فقط الجانب البياني فحسب، بل يتعداه إلى الجانب التواصلي، أي أن هذا التركيب في الآية يجعل الملتقي بحاجة إلى التمييز ليت المعنى الذي ينتظره من السياق، فلو تكون التركيب من عبارة [وفجرنا الأرض] فقط، فسنجد أنها عبارة ناقصة تواصليا، أي أنها تحتاج إلى مُتمِّم يضمن للعملية التواصلية نجاحها بنفي الاحتمالات عنها، وعلى هذا النحو نتبين أن التمييز في مكانه يقوم بدور وظيفي لا غنى عنه لتحقيق تواصلية الخطاب بالشكل الذي وجِد الخطاب من أجلها.

[1]– انظر،الزمخشري، المفصل، ص 66، 67.

[2]– انظر،الزمخشري، الكشاف، ج5، ص 657.

3-3-1: ملامح وظيفية في أسلوب الاستثناء:

يعرف الاستثناء بأنه "**إخراج بغض الجملة -وما يعرض لها من الأحوال، والأزمنة، أو البقاع، أو المحال، أو الأسباب، أو ما لا يتعين الحكم فيه. بالنقيض- بلفظ لا يستقل بنفسه مع لفظ المخرج**"[1]، ويعرف بأنه "**إخراج بعض من كل بمعنى إلا**"[2]، ويعرف بأنه "**المخرج تحقيقا أو مقدرا من مذكور أو متروك بإلا أو ما في معناها بشرط الفائدة**"[3].

دارت التعريفات السابقة للاستثناء على فكرة جوهرية وجد الاستثناء من أجلها، وهي إخراج الاسم من دائرة شملت سائر جنسه، أو ما يصح أن يشمله قبل الاستثناء، ففي مثل قولنا:

- دخل الرجال إلا زيدا

فإن المعاني المتحصلة من هذا المثال هي:

- حدوث الحدث وهو (الدخول) في المثال، وهو الحكم.
- وجود فئة قادرة على القيام بالفعل (ممثِّلة للحدث)، ويصح إسناده إليها وهي الرجال في المثال، وهي المستثنى منه.
- خروج أحد أفراد الفئة من التمثيل الحدثي لهم وهو (زيد) في المثال، وهو المستثنى.
- وجود ما يصلح أن يُخرِج أحد أفراد الفئة من الحكم وهو (إلا) في المثال وهو أداة الاستثناء.

---

[1]- القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس، الاستغناء في أحكام الاستثناء، تحقيق، محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1986، ص 27.

[2]-الأنباري، أسرار العربية، ص 201.

[3]- الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص 537، ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص 188.

وبتتبع أسلوب الاستثناء نجد أن هذا النمط الرباعي العناصر يمثل النموذج اللغوي الأصلي للاستثناء، حسب التعريفات السابقة، وهذا النموذج المبسط للاستثناء يحمل في طياته ملامح وظيفية في التفكير النحوي عند العرب، ذلك أن المستثنى وإن جاء بعد تمام الكلام، إلا أن مجيئه ما كان إلا عن قصدية في ذهن المتكلم لا تتم بغير المستثنى، أي أن تمام العملية التواصلية يتوقف على استحضار عنصر نحوي يكون حاملا للمعنى الأساسي للتركيب[1].

وقد تنبه الرضيّ إلى هذه الحقّيقة الوظيفية التي تفسر وجود أسلوب الاستثناء وتفسر تقسيمه إلى متصل ومنقطع، فقال "**فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد الأول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك: جائني القوم إلا زيدا، مشيرا إلى جماعة خالية من زيد؛ أو لم يكن**"[2]، ونجد في المقتبسة السابقة أن الرضيّ جعل من السياق التداولي للجملة أساسا في تحديد نوع الاستثناء، فالمسألة ليست علاقةً خطيةً فحسب، ففي المثال الذي أورده يعدّ (زيدا) من جنس القوم، لكنه أخرجه من أن يكون متصلا.

وأفاد الرضيّ كثيرا من فكرة المقام التداولي الذي يكتنف العملية التواصلية، فعندما يفترض وجود جماعة ليس منهم زيد، فهذا يعني أن العملية التواصلية تظل محكومة بسياقاتها التي تنتج فيها وتفسر في ضوئها، وعليه؛ يمكن القول بأن المحِّدد الذي يتم بموجبه تنميط الاستثناء هو محدِّد تداولي بالدرجة الأولى، ذلك أن النمط الأول من الاستثناء (المتصل) هو نمط ذهني بالدرجة الأولى، له نماذجه الناجزة في سياقها التركيبي فحسب، في حين أن سياقاتها التداولية مختلفة كلٌّ حسب مقامه، وأما بقية الأنماط فما هي إلا تنوع استعمالي

---

[1]– انظر، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، كاظم إبراهيم كاظم، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1998، ص 74.

[2]– انظر، الرضي الأستراباذي، شرح الرضيّ على الكافية، ج2، ص 76.

للصورة الأولى من الاستثناء، وهناك من اجتهد واستقرأ باب المنصوبات ليقف على أحكام الاستثناء المنقطع[1]، لكن إشارة الرضيّ هذه تجاوزت فكرة الركون إلى العلاقات التركيبية وحدها وتحييد السياق في تحديد

وطالعنا ابن مالك في التعريفات السابقة بضابط تداولي له الدور الأكبر في تحقيق عملية الاستثناء واعتبارها، ألا وهو تحقّق الفائدة، وتحقّق الفائدة يعني تحقق القوة الإنجازية الحرفية أو الاستلزامية للتركيب في سياقه، أي أن ابن مالك كان يستشعر أثر الأبعاد السياقية في اعتبار التركيب منجزا لسانيا مقبولا، فغياب المقبولية يعني بالضرورة فقدان النص عنصرا مهمّا من عناصر تماسكه، وبالتالي فإنه يمكن الحكم عليه بأنه مفتقر لركن من أركان العملية التواصلية ألا وهو تواتر التواصل، فالتركيب غير المفيد أي المفتقر للقوة الإنجازية بأحد شقيها يعدّ تركيبا لاحنا تداوليا[2] أي أنه خرق شرطا تداوليا يتمثل في تحقيق الفائدة التواصلية.

ويصلح الكلام السابق مفسرا لتعدد أداوت الاستثناء، ولتفسير اختلاف النحاة فيها[3]، ذلك أن النحاة قد صدروا في تجميعهم لأدوات الاستثناء عن مصدرين رئيسيين: الوظيفة النحوية للأداة والوظيفة الدلالية لها،

---

[1]– انظر، العمري، محمد بن حسن، البينية في الاستثناء قطعا ووصلا وأثرها في التأويل، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج 15، عدد 4، 2013، ص 21– ص 25، وفيها جمع أحد عشر شرطا جعل كلا منها دالا على أن الاستثناء في هذه الحالة هو استثناء منقطع، وعمله هذا اتكأ على العلاقات التركيبية في مجمل شروطه، دون النظر إلى الأبعاد التداولية التي –لولا التفت إليها– لأعانته كثيرا في إيجاد الحدود المائزة بين الاستثناء المنقطع والمتصل، على أنه قام بجهد كبير عندما تتبع شروطه في آي القرآن الكريم.

[2]– انظر، خويلد، محمد الأمين، تداولية الخطاب النحوي والإعراب من المستوى النحوي إلى المستوى التداولي، مقالة إلكترونية، http://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/seminaires/archive/.

[3]– الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو، هوامش ص 215 وما بعدها، وكاظم إبراهيم كاظم، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، ونقل أقوال النحاة في أدوات الاستثناء، وتتبع الخلاف النحوي فيها من كل وجوهه، كما عمد إلى الموازنة بين أوجه الاختلاف، كما عمد إلى جمع كل ما يتعلق بالاستثناء ومسائله على غرار ما فعل القرافي في كاتبه الاستغناء في أحكام الاستثناء. (انظر، كاظم، إبراهيم كاظم، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي. والفصل الثاني من الكتاب، القرافي، الاستغناء في أحكام الاستثناء، الباب الرابع من الكتاب).

وفي محاولاتهم التقريب بين الوظيفتين ظهر الخلاف وكبُر إلى درجة التناقض في الأقوال والآراء[1]، وما هذا الخلاف إلا علامة على استحضار الفروق الدقيقة بين الاستثناء النحوي والاستثناء الدلالي.

فقد أورد النحاة أدوات الاستثناء مجتمعة في باب الاستثناء معبرين بذلك عن إحساس لغوي ينمُّ عن إحكام الصلات بين المعاني النحوية والمعاني الدلالية التي تقوم بها طائفة من المفردات، أي أننا أمام ما يمكن أن نسميه بالحقّل الوظيفي للأدوات النحوية، فقد نصَّ النحاة على أدوات الاستثناء وهي : من الحروف: إلا، ومن الأفعال: حاشا و خلا وعدا ولها اعتبار آخر في حروف الجر، وليس ولا يكون ومن الأسماء: غير وإلا غير وسوى ولا سيما وبَلْهَ وبيد، ومن غيرها مثل ما ودون وليس إلا وليس غير[2].

من الملاحظ أن أدوات الاستثناء قد اشتملت على أحرف وأفعالَ وأسماء، وما كان هذا الاجتماع من باب الخلط من النحاة، أو من باب خطأ في التصنيف النحوي، فقد قدّم نحاة العربية وعلماء اللغة نماذج بارعة في تبويب حروف المعاني[3]، لكن الذي يسوغ الجمع بين أقسام الكلم الثلاثة في درس مثل درس الاستثناء هو النزعة الوظيفية التي كانت تدور في أذهان نحاة العربية إبّانَ تقعيدهم لباب الاستثناء، فعملية الاستثناء عملية تتعد صورها في الواقع اللغوي، وتعدد صورها ناتج من حجم الإمكانات التي تتيحها اللغة لمستخدميها، أي النظام اللغوي يزود المستخدم بأداة الاستثناء المناسبة للتركيب والمقام، وبما يضمن التخلص من اللحنين: النحوي والتداولي في التركيب والمرسلة اللغوية.

---

[1]– انظر، كاظم، إبراهيم، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، ص 21–22، حيث أورد في هوامش الصفحتين النحاة الذين تعرضوا لمفهوم الاستثناء والخلافات النحوية فيه.

[2]– انظر، الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو، ص 215 – ص 216، القرافي، الاستغناء في أحكام الاستثناء، ص 29 – ص 56.

[3]– مثل: مغني اللبيب لابن هشام، ورصف المباني في حروف المعاني للمالقي، والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي وغيرها.

إن النظر إلى هذه الأدوات على أنها تمثل حقّلا وظيفيا واحدا بعض النظر عن تنوع العمل النحوي لها، يعدّ علامة مائزة في التفكير النحوي عند نحاة العربية، ذلك أن وصول التفكير النحوي إلى مثل هذه المرحلة من التنظيم والتبويب، والخروج بأنماط لغوية خاضعة لمعيار وظيفي، يدل –في ما يدل–على حضور الملامح الوظيفية في التفكير النحوي عند نحاة العربية.

وعليه؛ نستطيع القول إن السمات التمييزية التي افترضها نحاة العربية في توصيف باب الاستثناء هي سمات وظيفية بالدرجة الأولى، حيث أولت الجوانب التداولية رعاية كبيرة، فجعلت منها معيارا ف التمييز بين أنواع الاستثناء من جهة، كما جعلت منها الجامع الوحيد والأصلح لأدوات الاستثناء على اختلاف حقّولها في كتب المعاني، فقد تجلى الفكر الوظيفي في باب الاستثناء بالجمع بين المختلفات في العمل النحوي، وهو أمر غير مألوف –على هذا النحو وعلى هذه السعة والتنوع– في أبواب النحو الأخرى، ومن هنا جاز الحكم بأن التفكير النحوي العربي اتسم اتساما كبيرا بالملامح الوظيفية.

تقوم فكرة الاستثناء على الاقتصار والتضييق، وتعبر هذه الفكرة عن نظر وظيفي، فمن الناحية الوظيفية يعد أسلوب الاستثناء من الأساليب التي ظهر فيها الفكر الاقتصادي اللغوي، ومن الناحية التواصلية فإن أسلوب الاستثناء يعين الملتقي على تلقي المرسلة اللغوية ومرفقاتها بأدق شكل وأتمه، وتتجليّ هذه الفكرة في اتساع أسلوب الاستثناء ليعبر عن فكرة الإخراج التي قام عليها في الأساس، وقد ظهر ذلك جليّها في التحليلات السابقة.

ومثلما اتسع لفكرة الإخراج فإنه اتسع لفكرة التخصيص، فدخلت فيه لا سيما، التي تدل في معناها على تخصيص ما بعدها بالحكم، ففي مثل قولنا:

- أحب الطلبة ولاسيما المجتهدُ

نجد أن المجتهد ليس مخرجا من الحكم، بل إنه يمثل حالة خاصة من حالات الحكم، فـ(المجتهد) مخصوص بالأداة لاسيما، أي أن لاسيما دخلت باب الاستثناء لأنها شاركته في الفكرة التي يقوم عليها وهي الاقتصار والتضييق، وما التخصيص إلا شكل من أشكال التضييق والاختصار.

ويدخل أسلوب الحصر في باب الاستثناء بالفلسفة نفسها التي دخلت فيها لا سيما، فالحصر هو تحصيص وتضييق وحصر للحكم في محصور به في أضيق حالاته، ففي مثل قولنا:

- ما أحب إلا المجتهدَ

نجد أن (المجتهد) قد انفرد بالحكم وحده، أي أنه على العكس تماما من الاستثناء، لكن حضور فكرة التضييق والاختصار قوي جدا في أسلوب الحصر إلى الحد الذي اشترك فيه مع الاستثناء في دائرة الحصر والتضييق، فكلاهما يتجه إلى تخصيص وتضييق دلالي لأحد أركان التركيب.

من الملاحظ – حسب التحليل السابق– أن أسلوب الاستثناء قام في أساسه على بعد دلالي تابع لعملية تداولية قوامها تحقيق الجانب التواصلي من اللغة بأدق ما يمكن، ولعل قيامه على هذا الفكر فتح المجال أمام الأساليب المشابهة له في المبدأ للتضام معه على النحو الذي ظهر في المدونة النحوية العربية، ويظهر لنا الشكل الآتي العلاقة الدلالية الجامعة بين أساليب الحصر والتخصيص والاستثناء:

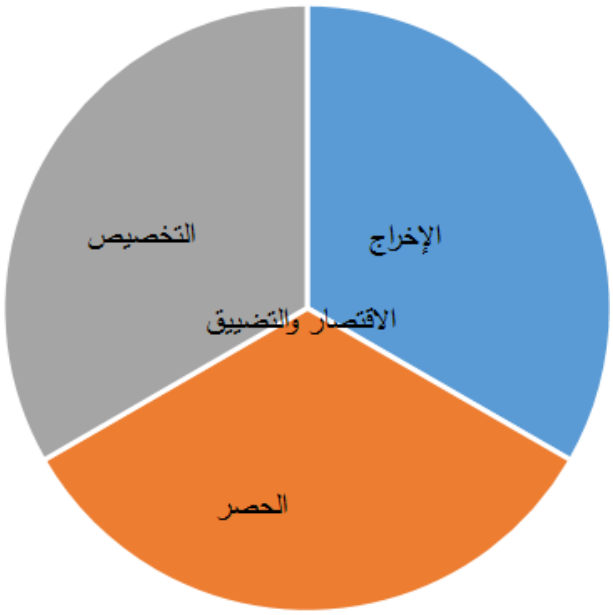

فيعبر الشكل بقطاعاته الثلاثة عن تضام الأساليب في كل قطاع مع غيره، ويظهر أن الجامع بينها هو الملمح الوظيفي (الاقتصار والتضييق).

الفصل الرابع: وظيفية التفكير النحوي في بابي المجرورات والمجزومات

المطلب الأول: وظيفية التفكير النحوي في باب المجرورات

الجر بحروف الجر

حقيقة الجر: رؤية وظيفية

الضابط الوظيفي لاعتبار الأصالة والزيادة في حروف الجر

التضمين والتناوب في حروف الجر: تحليل وظيفي

الجر بالإضافة

حقّيقة الإضافة وظيفيا

نوعا الإضافة

الإضافة المعنوية (المحضة)

الإضافة اللفظية (غير المحضة)

المطلب الثاني: وظيفية التفكير النحوي في باب المجزومات

مفهوم الجزم وحقّيقته

المطلب الأول: وظيفية التفكير النحوي في بابي المجرورات

1- الجر بحروف الجر

تعد المجرورات من الأبواب النحوية التي تكشف عن تعالق وجهي التفكير النحوي التركيبي والدلالي عند نحاة العربية بشكل جليّ، ويتجلى هذا التعالق من المعالجات التي وازنت بين التحليل التركيبي والتحليل الدلالي، فباب المجرورات يحفل كثيرا بالتوجيهات الدلالية، ولاسيما في مسائل التناوب والتضمين، أو في مسائل العلاقة بين الجار والمجرور، أو العلاقة بين المتضايفين، أو تقسيم حروف الجر وتحديد مدخولاتها.

1-1 حقّيقة الجر: رؤية وظيفية

اتفق النحاة على أنَّ الجر باب مستقل من أبواب النحو العربي، يقوم على ضوابط نحويةٍ معينة كغيره من أبواب النحو، كما اتفقوا على أن الأصل في الجر أن يكون بحروف الجر[1]، فالجر لا يكون إلا بحرف الجر أصالة أو الإضافة والتبعية على خلاف[2]؛ ذلك أن موجب عمل الحروف أصالة هو مبدأ الاختصاص في العمل[3].

ويكشف لنا باب المجرورات قدرة نحاة العربية على ضبط المداخل التي استنوها لتنظيم المادة اللغوية المسموعة؛ ذلك أن القول بعمل الحروف المختصة أصالة [4]، ينطوي على فلسفة وظيفية

---

[1]- انظر، المبرد، المقتضب، ج4، ص 136، السيرافي، شرح السيرافي على كتاب سيبويه، ج2، ص 309، 311، العكبري، اللباب، ج1، ص 352، الرضيّ، شرح الرضيّ على الكافية، ج2، ص201، السيوطي، الأشباه والنظائر، ج3، 183.

[2]- انظر، السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص 153، الأشباه والنظائر، ج3، ص 183.

[3]- انظر، الملخ، حسن، نظرية التعليل في النحو العربي، دار الشروق، عمان، ط1، 2000، ص 155- 156.

[4]- انظر، العكبري، اللباب، ج1، ص 352.

دقيقة، مؤداها اتساق نظرية العامل في كامل أوصال النظرية النحوية، فَجَرُّ الاسم أو ما في معناه يستلزم عاملا مغايرا لعاملي الرفع والنصب انسجاما مع ضرورة تفسير تغيّر الحركة الإعرابية في مواضعها، أي أن حركة الجر في آخر الأسماء المجرورة تحتاج عاملا مغايرا لعاملي الرفع والنصب فيها.

وعليه؛ فإن حروف الجر تعد مكافئا وظيفيا لعاملي الرفع والنصب في الجملة، وفي الوقت نفسه، فإنه من الممكن القول أنها "عامل مُكمِّل" أو "مكمل وظيفي"، أي أن وجودها في التركيب وجودٌ اقتضائيٌّ [1] حسب قوة الفعل[2]، ولعل هذا ما يفسر تمسك النحاة بتعلق شبه الجملة بمحذوف يُقدَّرُ حسب ما يقتضيه السياق[3].

تقوم فكرة العامل المكمِّل أو المكمِّل الوظيفي على أن الجر في التركيب الفعلي ذي الفعل اللازم، ما هو إلا امتداد يقوى به الفعل لتحقيق معنى المفعولية، باعتبار أنها من الملامح التركيبة للأفعال، تدور معها لزوما وتعديا، ولم تغبْ هذه الفكرة عن أذهان نحاة العربية، فقد تنبهوا إلى قوة الفعل المتعدي، في مقابل ضعف الفعل اللازم، والأخير منهما هو مدار فكرة العامل المكمل أو المكمل الوظيفي.

وقد تنبه نحاة العربية مبكرا إلى هذا الملمح الوظيفي، فرأوا في حرف الجر أداة تصل الأفعال بالأسماء، يقول ابن السراج " **حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها ...وأما وصلها الفعل بالاسم**

---

[1]– انظر، السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، 251.

[2]– انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، مجلد 3، ج8، ص 480، الحلواني، محمد خير، في أصول النحو العربي، جامعة تشرين، د ت ، د ط، ص 150

[3]– انظر، ابن عصفور، المقرب، ج1، ص 196. مع مراعاة أن فكرة التعلّق لا تنطبق على كل أشبه الجمل، ففي مثل قولنا: زيدٌ في تقدم، فإنه يصح تأويلها بقولنا: زيدٌ متقدمٌ، لكن في مثل قولنا: زيدٌ في البيت، فإن التقدير يصير: زيدٌ كائنٌ في البيت، أو زيدٌ استقر في البيت.

فقولك: مررت بزيد، فالباء هي التي أوصلت المرور إلى زيد"[1]، أي أن الفعل لما ضَعُف عن الوصول إلى زيد بنفسه احتاج إلى ما يصل به إليه، وهو حرف الجر، الذي يمثّل دور العامل المكمل للعامل الرئيسي في التركيب [مررت بزيد].

وقد عالج ابن يعيش هذه المسألة بشيء من التفصيل، يدل على استيعابه الدقيق لحقّيقة وجود حروف الجر، وحاجة التراكيب إليها، ومجمل كلام ابن يعيش دائر على قوة الأفعال المتعدية، وضعف الأفعال اللازمة، الأمر الذي يضطر الأخيرة منها إلى الاستعانة بالعامل المكملّ ليتمّ لها معنى الجملة، فتمام البناء النحوي (الفعل والفاعل) فقط، لا يعني بالضرورة تمام المعنى دلاليا، ذلك أن المعاني الجزئية تتأتّى للتركيب وفق ما يقتضيه البعد التداولي لها، أي أن المعاني النهائية للتراكيب تظل محكومة في سياقات إنتاجها وتلقيها، يقول ابن يعيش " **فلما كانت هذه الحروف عاملة للجر من قبل الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها، كما يفضي غيرها من الأفعال القوية الواصلة إلى مفعولين بلا واسطة حروف الإضافة، ألا تراك تقول ضربت عمرا، فيفضي الفعل بعد الفاعل إلى المفعول، فينصب لأن في الفعل قوة أفضت إلى مباشرة الاسم، ومن الأفعال أفعال ضعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناوله والوصول إليه، وذلك نحو: عجبت ومررت وذهبت لو قلت عجبت زيدا، أو مررت جعفرا، أو ذهبت محمدا، لم يجز ذلك لضعف هذه الأفعال في العرف والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء، ... فلما ضعفت هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء رفدت بحروف الإضافة** "[2].

---

[1]– انظر، ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص408، الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 6.

[2]– ابن يعيش، شرح المفصل، مجلد، 3، ج8، ص 480–481.

ولم يَفتْ ابن يعيش عندما تحدث عن الفعل اللازم وحاجته إلى وجود العامل المكمل / المكمل الوظيفي، لم يفته تقديم توصيف مناسب للجملة الاسمية الجريّة الخبر، فقدم تفسيرا وظيفيا دقيقا لوجود الخبر على الهيئة التي هو عليها فقال: "**فإن قيل فإذا قلتم إن هذه الحروف إنما أُتي بها لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء فما بالهم يقولون: زيد في الدار، والمال لخالد، فجيء بهذه الحروف، ولا فعل قبلها، فالجواب أنه ليس في كلام العرب حرف جر إلا وهو متعلق بفعل أو ما هو بمعنى الفعل في اللفظ أو في التقدير**"[1].

يظهر جليّا أن الجار والمجرور في التركيب يقومان بدور مساعد، أي أنهما يكملان الأركان الكبرى للعملية الإسنادية في التركيب، ويظل هذا الدور محكوما بحاجة التركيب إلى تعلق لفظي أو معنوي يتمّ التركيبَ معنىً بعد أن تمّ مبنى، ولعلّ هذا الكلام يصلح لأن يقنن لنا الأسس التي يتم بموجبها تفسير خروج الحروف من اعتبار أصالتها إلى حد الزيادة أو شبه الزيادة.

2-1 الضابط الوظيفي لاعتبار الأصالة والزيادة في حروف الجر:

تعددت تقسيمات حروف الجر عند النحاة أقساما توافق عملها مرة، وتوافق معانيها مرة أخرى، وتوافق ما تدخل عليه مرة ثالثة، ومن حيث أصالتها مرة رابعة [2]، ويشمل الأخير منها قسمتها إلى حروف أصلية

---

[1]- ابن يعيش، شرح المفصل، مجلد، 3، ج8، ص481، ويكمل قائلا "**أما اللفظ فقولك انصرفت عن زيد وذهبت إلى بكر فالحرف الذي هو إلى متعلق بالفعل الذي قبله وأما تعلقه بالفعل في المعنى فنحو قولك المال لزيد تقديره المال حاصل لزيد، وكذلك زيد في الدار تقديره زيد مستقر في الدار أو يستقر في الدار**"

[2]- انظر، ابن هشام، جمال الدين بن عبد الله، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق، يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، لبنان، ط1، 1997، ص، 341، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص 11 – ص17، حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، د ت، مجلد2، ص 403- 407، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح،ج1، ص 633، ابن عصفور، المقرب، ج1، ص 193-196، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير، تحقيق، الصاحب جناح، د ن، د ط ، د ت، ج1، 473.

وزوائدَ وشبه زوائدٍ، بالنظر إلى قدرتها أو عدمها على إضافة معنى فرعي أساسا للتمييز بينها، وبالنظر إلى قدرتها أو عدم قدرتها إلى التوصيل بين العامل والاسم المجرور[1].

واستطاع نحاة العربية أن يقدموا توصيفا دقيقا للحدود الفاصلة بين الحروف الأصلية والحروف الزوائد، باعتمادهم على فكرة الحاجة إلى التعلق أو عدمها، وباعتمادهم على فكرة اكتساب معنى جديدٍ أو لا، وبالعمل على تدعيم ما قالوا به في هذا الموضوع مع فكرة العامل المكمل/ المكمل الوظيفي، لا شك سنجد أن ترتيب هذه المسألة على هذا النحو يجسد ملمحا وظيفيا بارزا في الفكر النحوي العربي، فالحرف الأصلي يتكون بالإضافة إلى معناه النحوي (الجر) من مجموعة من الملامح الدلالية التركيبية، فحرف الجر الأصلي هو الذي يحتوى على سمتين عدا عمله في المفردات: قابليةِ التعلق وقابليةِ إضافة المعاني، في حين أن الحرف الزائد يفتقر لهاتين السمتين، كما هو مبين في الأشكال الآتية:

ح(جر أ ص) = [+ معنى ; + تعلق]

ح(جر ز) = [–معنى ; –تعلق]

ح(جر ش ز) = [+ معنى ; -تعلق]

أي أنه يمكن تقسيم حروف الجر إلى أصلي أو زائد أو شبيها بالزائد، حسب الترسيمة السابقة كما يأتي:

- إذا قبل الحرف أن يكون جزءا من التعلق فهو حرف أصلي، ولا يكون إلا في موضعين هما: الاسم المجرور في جملة فعلية فعلها لازم، والخبر شبه الجملة الجريّة.

---

[1]– انظر، عباس، حسن، النحو الوافي، ص 404، 417، 719، ويعرف حرف الجر الأصلي بقوله "**هو الذي يؤدي معنى فرعيا جديدا في الجملة، ويوصل بين العامل والاسم المجرور**"، ويعرف حرف الجر الزائد بقوله "**هو الذي لا يفيد معنى جديدا، وإنما يؤكد المعنى العام، ولهذا لا يحتاج إلى شيء يتعلق به، ولا يتأثر المعنى بحذفه**"، ويعرف حرف الجر الشبيه بالزائد بقوله " **هو الذي يجر الاسم بعده لفظا فقط، ويكون له مع ذلك محلا من الإعراب، ويفيد الجملة معنى جديدا، وبحذفه تفقد الجملة المعنى الجديد الذي جلبه معه، وهو لا يحتاج إلى متعلق**" .

- إذا لم يقبل الحرف أن يكون جزءا من التعلق فهو حرف زائد، كمثل قولنا:
- ما جاء من أحدٍ

فحرف الجر (من) في شبه الجلمة (من أحد) لا يصلح أن يكزن جزء من التعلق، بل إن التعلق كله غير وراد في مثل هذا التركيب، لذلك يُعدُّ حرف الجز هنا زائدا.

وإذا كان المعنى النحوي يتم بواسطة ترتيب العناصر النحوية وفق ما توجبه لها الأنظمة اللغوية، فإن المعنى السياقي هو المعنى الأكبر المستكن وراء التركيب، ولا يساوي بحال من الأحوال حاصل مجموع الوحدات النحوية المكونة له، أي أن المعنى السياقي يشتمل على المعنى النحوي بالإضافة إلى العامل المكمل، عل النحو الذي يمثله الشكل المجاور، ففي مثل قولنا:

- مرَّ زيدٌ بمحمدٍ

يتكون في بناه النحوية من الفعل اللازم (مرَّ) والفاعل (زيدٌ)، وتعد شبه الجملة (بمحمدٍ)، من متعلقات المعنى النحوي وليست من مكوناته[1]، في حين أن المعنى السياقي يكبر المعنى النحوي ليجعل شبه الجملة جزءا أساسيا منه، ذلك أنه قد تكون شبه الجملة هي بورة الكلام أو المحور الرئيس فيه[2].

ونجد في مثل قوله تعالى في سورة مريم الآية 24: ﴿فَنَادَاهَا مِن تَحْتِهَا أَلاَّ تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا، نجد أن شبه الجملة [من تحتها] قد احتلت موقع بؤرة الحدث الكلامي، ذلك أن سياق الآيات السابقة واللاحقّة لهذه الآية يدور حول قضيتين غير مسبوقتين: الإنجاب دون زواج معلن، وإثبات براءة سيدتنا مريم عليها السلام، وعلى اختلاف المفسرين في تحديد هوية المنادِي[3]، إلا أن المنادي يعدّ –حسب التحليل التداولي– للسياق المكوِّن الأهم والأكثر بروزا، لأنه سيثبت براءة سيدتنا مريم عليها السلام، وفق سياق الآية السادسةَ عشرةَ وحتى الآية الخامسةِ والثلاثين، وعليه؛ فإن شبه الجملة تحتل حسب السياق موقع البؤرة من التركيب حسب ما يقتضيه السياق.

---

[1]– الفرق بين المكونات والمتعلقات هنا، أن المكونات تحتل موقع العمد التي لا مجال للاستغناء عنها، في حين أن المتعلقات هي المكملات التي إن ذكرت تعرب، وإن لم تذكر لا تقدر.

[2]– انظر المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 28، وتقوم فكرة البؤرة على أنها وظيفة تداولية تسند إلى المكوِّن الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في الجملة، وتقوم فكرة المحور على أنها الوظيفة تداولية التي ترتبط بالمكوِّن الدال على ما يشكل المحدَّث عنه داخل الحمل، ومع شيء من التعديل على مفهوم البؤرة عند المتوكل فإنه بالإمكان إدراج شبه الجملة في حيز مفهوم البؤرة، فقد نص المتوكل على أن الحكم الإعرابي المستحقّ للبؤرة هو الرفع، وهذا من وجهة تركيبية، لكن بالنظر إليها من وجهة تداولية، من الممكن وبشدة أن تشكل شبه الجملة المعلومة الأكثر أهمية في الجملة.

[3]– انظر، الزمخشري، الكشاف، ج4، ص 14، حيث ذكر اختلاف المفسرين حول المنادِي، فمنهم من قال أنه جبريل عليه السلام، ومنهم من قال أنه سيدنا عيسى عليه السلام، ومنهم من قال أنه النخلة.

وعمد نحاة العربية إلى تحديد حروف الجر التي تُزاد، وأجمعوا على أنها أربعة هي: من والباء والكاف واللام، أما حروف الجر الشبيه بالزائدة فهي خمسة رُبَّ ولعل ولولا وعدا وخلا وحاشا[1]، وتظل هذه الحروف محكومة – من حيث أصالتها أو زيادتها – في سياقاتها من حيث المعنى، وفي تحقيق صحة الإسناد من حيث التركيب، ففي مثل قولنا [ما جاءَ مِن أحدٍ]، نجد أن التركيب يمثل جملة فعلية لا بد لها من فعل وفاعل، ونجد في الوقت نفسه أن ما يجب أن يكون فاعلا مرفوعا (أحد)، قد أخذ حركة الجر من جرف الجر من، وهنا تظهر القدرة على المعالجة التي تحفظ لكل عامل حقّه، ذلك أن كلمة أحد تعرب في مثل هذا السياق فاعل مجرور لفظا، مرفوع محلا، وبهذه الثنائية حافظ النحاة على عمل الفعل وعمل الحرف دون حاجة إلى تعطيل أحدهما ليعمل الآخر، فقد عمل كلاهما بمسارين متوازيين في الجانب التركيبي والتداولي، ذلك أن وجود حرف الجر من – تداوليا– يمعن في استغراق نفي المجيء مطلقا، خلافا لعدم وجوده في التركيب.

3-1 التضمين والتناوب في حروف الجر: تحليل وظيفي

يرتبط الحديث عن التضمين والتناوب ارتباطا كبيرا بالسياق، ذلك أنه لكل حرف من حروف المعاني معنى في أصل الوضع يقتصر عليه وعليه فقط، إلا أنه وفي تعدد السياقات اللغوية والمقامية، يخرج الحرف عن معناه الأصلي إلى معانٍ أخرى يقتضيها السياق[2]، أما ما يتعلق بالأفعال وتضمينها معانيَ غير معانيها المعجمية فما هو إلا مقابل وظيفي خرج به رافضو فكرة التناوب بين حروف المعاني، وفي الوقت نفسه فإن

[1]– زين العابدين، بابكر النور، الحرف الجر الزائد والشبيه بالزائد دراسة نحوية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلة العلوم والثقافة، العدد9، مج،2، 2008، ص 3– 4.

[2]– انظر، فاضل، محمد نديم، التضمين النحوي في القرآن الكريم، دار الزمان، المملكة العربية السعودية، ط1، 2005، مج1، ص 66.

الحديث عن التضمين والتناوب يعكس التشابك الكبير بين الأنساق اللغوية الناجزة –التي لا بد من اللجوء إلى السياق للعمل على تحديد المعاني النهائية المقصودة من إيراد التركيب على نمط دون آخر–.

والتضمين في عرف النحاة إشراب فعل معنى فعل ليعامل معاملته، ويجري مجراه، أو إيقاع لفظٍ موقعَ غيره لتضمنه معناه[1]، واستمدت فكرتا التضمين والتناوب وجودهما من فلسفة اللزوم والتعدي في العربية، وقد تنبه ابن يعيش إلى أثر هذه الفلسفة (اللزوم والتعدي) في تسويغ وجود حالة الجر– تركيبيا – في الجملة العربية، يقول ابن يعيش "**ومن الأفعال أفعال ضعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناوله والوصول إليه، وذلك نحو: عجبت ومررت وذهبت، لو قلت: عجبت زيدا، أو مررت جعفرا، أو ذهبت محمدا، لم يجز ذلك لضعف هذه الأفعال في العرف والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء، ... فلما ضعفت هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء رفدت بحروف الإضافة**"[2].

نلحظ من المقتبسة السابقة أن ابن يعيش يؤسس لفكرة وظيفية أكثر عمقا من مسألة الأصالة والزيادة في حروف الجر، وتتلخص هذه الفكرة في العلاقة الوظيفية بين الفعل وحروف الجر، وتحكمه في حركيتها، وهو ما عالجه النحاة في مسألة التضمين والتناوب على الرغم من الخلاف الكبير حول حقّيقة ووجود كل من التضمين والتناوب[3].

---

[1]– السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص 241، فاضل، محمد، التضمين النحوي. ص 89.

[2]– ابن يعيش، شرح المفصل، مجلد، 3، ج8، ص 481.

[3]– انظر، السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص 241 – 253، فاضل، محمد، التضمين النحوي، ص89– 102، وقد أفرد محمد حسن عواد مؤلفا مستقلا لمعالجة هذه المسألة مستقصيا كل ما وقع عليه من أدلة وأراء، وخلص إلى أن حروف الجر لا تتناوب، كما أن الأفعال لا تضمين فيها بالمفهوم العام للتضمين، وإنما يُرد الأمر إلى نواحٍ معجمية متعلقة بالمعاني المتعددة للجذر الواحد، كما يتصل الأمر بسبب من المجاز. (انظر: عواد، محمد حسن، تناوب حروف الجر في القرآن الكريم، دار الفرقان، عمان، ط1، 1982، ص 81–82.

استفاد نحاة العربية كثيرا من الإمكانات التي تتيحها اللغة لهم، كما أتقنوا الإفادة من السياقات اللغوية والمقامية بشكل ذكي، وهنا تجلت دقة النظر الوظيفي في مسألة التضمين، ذلك أن نحاة العربية ما كان ليفوتهم أثر الخلاف في حقّيقة التضمين على منهجهم النحوي: دقته وصرامته، لكنَّ الذي استكن وراء القول بالتضمين فكر وظيفي يلخصه لنا ابن هشام (ت 761هـ) بقوله "**قد يشربون لفظا معنى لفظ آخر، فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضمينا، وفائدته أن تؤدي كلمة معنى كلمتين**"[1]، ونجد في كلام ابن هشام أنه تجاوز النظر في حقّيقة التضمين وشروطه إلى **المردود الوظيفي** المنتظر من وجود هذه الظاهرة اللغوية.

فيرى ابن هشام أنه بالتضمين نحصل على المعنى مضاعفا، ذلك أن الكلمة الواحدة تؤدي معنى كلمتين المعنى الأصلي لها والمعنى الذي تضمنته، ففي مثل قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿**وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلاَ تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلاَ تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا**﴾[الكهف:28] نرى أن الفعل (تعدُ) تضمن معنى ولا تقتحم عيناك متجاوزتين إلى غيرهم[2]، وهذا التضمن جعل الفعل يتمتع بقوة إنجازية أكبر بكثير من قوته غيرَ متضمِّن معنى غيره.

وتعدّ فكرة التضمين فكرة وظيفية بحتة، ذلك أنها تعمل على الإفادة من النسق التداولي المفترض في سياقات معينة، فالتضمين رهين السياق مقاليا كان أم مقاميا، ذلك أن الفهم التداولي للكلام يعدّ المكوّن الرئيس

[1]– ابن هشام، المغني، تحقيق مازن المبارك، ج2، 898.

[2]– الزمخشري، الكشاف، ج3، 581.

القادر على حقّن الفعل بدلالته الجديدة التي يقتضيها معنى ما في سياق ما، وعليه؛ فإن الأفعال تظل رهينة الفهم التداولي لمكونات السياق ومخرجاته اللسانية وغير اللسانية.

2- الجر بالإضافة:

2-1: حقّيقة الإضافة وظيفيا:

يعرف ابن يعيش الإضافة بأنها إيصال الاسم إلى الاسم من غير فصل، وجعل الثاني منهما من تمام الأول يتنزل منزلة التنوين[1]، وتعرف بأنها إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو يقوم مقام تنوينه[2]، ويعرف المضاف بالاسم كجزء لما يليه خافضا له بمعنى في، أو بمعنى من، أو بمعنى اللام، ويُزال ما في المضاف من تنوين أو نون تشبهه، وقد تُزال منه تاء التأنيث إن أُمن اللبس[3]. ويعرف المضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظا أو تقديرا أو مرادا، وهو ما انجر بإضافة اسم إليه بحذف التنوين من الأول للإضافة[4]، ويعرفها السيوطي بأنها إضافة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر[5]، والأصل في الإضافة أن تكون بين اسمين ولا تكون بين اسم وفعل[6].

---

[1]- ابن يعيش، شرح المفصل، مج 1، ج2، ص 489.

[2]- ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د ط 2004، ص 343، الأزهري، شرح التصريح، ج1، ص 673.

[3]- ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج3، ص 87.

[4]- الرضيّ، شرح الرضيّ، ج2، ص 201- 202.

[5]- السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص 264.

[6]- ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، 11.

على الرغم من تعدد التعريفات التي أوردها النحاة للإضافة، إلا أنها تدور حول فكرة التلازم بين طرفي عملية الإضافة (المضاف والمضاف إليه) الذي وصل حد اعتبارهما جزءا واحدا، وفكرة اعتبار الثاني منهما منزلة التنوين أو النون من الاسم الأول، وهاتان الفكرتان تصدران عن وعي دقيق بالعلاقة بين طرفي المركب الإضافي، ذلك أن حالة التلازم بين طرفي المركب الإضافي شبيهة إلى حد كبير بحالة التلازم الركني في الجملتين الاسمية والفعلية.

والذي يميز بين التلازم في المركب الإضافي والتلازم في التركيب الاسمي والفعلي أن العلاقة الركنية في التركيبين الاسمي والفعلي لا فكاك فيها لأنها مكتفية بذاتها، أي أنها قادرة على تكوين معانٍ تامة بذاتها، لذلك يصحّ اعتبارهما كلاما مستقلا تاما بذاته، في حين أن طرفي المركب الإضافي غير مكتفيين بذاتهما، لأنهما لا يؤديان معنى مستقلا بذاتهما، لذلك لم يرقيا إلى مستوى اعتبارهما تركيبا موازيا للاسمي والفعلي، فما هما إلا تطويل تقييدي لرأس التركيب الاسمي أو الفعلي[1]، من وجهة تركيبية فقط؛ لذلك تنخفض حركية المتضايفين كثيرا جدا بالمقارنة مع حركية المبتدأ والخبر، على أنّ أربعتها أسماء بالضرورة.

وقد استرعى الفرق في العلاقة بين المسند والمسند إليه من جهة والمضاف والمضاف إليه من جهة أخرى السيوطي، حين تحدث عن نمطين من العلاقات البين مفرداتية، النمط الأول هو النمط الإسنادي الذي يستوعب المسند والمسند إليه على اختلاف ترتيبهما، والنمط التقييدي الذي يستوعب المضاف والمضاف إليه[2]، وقد صدر السيوطي في هذه الفكرة عن وعي تام بالأبعاد السياقية المترتبة على هذا النمط التقييدي، ذلك أن العلاقة بين المتضايفين تختلف بالكامل من حيث البناء السياقي عن العلاقة بين المتساندين، فالعلاقة بين

[1]– انظر، الشايب، فوزي، التوابع/ مقارنة لسانية، مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، مج 12، عدد 1، 1997، ص 323.
[2]– السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص 264.

المتضايفين غير قادرة على إنشاء سياق، أما العلاقة بين المتساندين فهي قادرة على إنشاء سياق واحد على الأقل، ومن هنا يبرز النظر الوظيفي الذي استكن وراء اعتبار العلاقة بين المتضايفين علاقة تقييدية.

وعليه؛ فإننا نجد نحاة العربية قد قدموا توصيفا تركيبا دقيقا للمركب الإضافي، وإنزاله منزلة أشباه الجمل، ذلك أن حالة التلازم بين طرفية لا ترقى به لأن يستقل تركيبا جمليا يضطلع بالمعاني النحوية التي يضطلع بها التركيب الاسمي أو الفعلي، وقد صدر النحاة في هذا التصنيف الدقيق عن فكر وظيفي متعلق بالأثر النحوي/ المعنوي الذي من الممكن أن يقوم به المركب الإضافي، فالمركب الإضافي يظل عاجزا عن الاستقلال بالمعنى أو توليديه بذاته، أي أنه مفتقر افتقار وجود لعلاقة إسنادية تنتظمه، ليصير معها وبها جزءا من النسيج اللغوي الدال وفق النظم النحوية المرعية فيه.

فنحاة العربية أدركوا المجال الذهني لحدود الجملة العربية، وقد ظهر ذلك في تعدد تعريفاتهم للجملة، وكان المجال الذهني مناط حدِّ الجملة في كثير من الأحيان، أي أن الجملة – كميّا – هي التي لا تكون جزء من غيرها – تركيبيا –، وهذا الفرق الكمي يعكس فرقا دلاليا مهمّا، ذلك أنه يصلح للتميز الدقيق بين شبه الجملة بما هي جزء من جملة أكبر منها، مقابل الجملة التي تتسع لكامل مكوناتها بالضرورة، وهذا ما أدى بابن هشام إلى تقسيم الجملة إلى صغرى وكبرى[1].

وعليه؛ فإن الإضافة تجسد مفهوم الوظيفية في مفهوم شبه الجملة عند نحاة العربية، ذلك أن شبه الجملة في الذهنية النحوية العربية تعبر عن التركيب غير المكتمل نحويا، أي أنه لا بد له من حالة اكتمال نحوي، وفق سيرورة نظمية تحددها الأسس النحوية.

[1]– انظر، ابن هشام، المغني، ج2، ص 437.

وبالنظر إلى الإضافة وأثرها في تحديد المعنى، نجدها تقدم لنا علاقة معجمية دلالية جديدة، ذلك أنها علاقة بين اسمين متواليين، وهنا نعيد النظر في مصطلح السيوطي "علاقة تقييدية"، فإذا كانت من الناحية التركيبية تعني تعطيل الأثر الإسنادي بين المتضايفين، فإنها من وجهة معجمية تعيد ترسيم علاقة الاسم الأول بمسماه، كما تفرِّغ الاسم الثاني من استقلاليته الاسمية، ذلك أنه موقوف لصالح الاسم الأول، ولمزيد من التوضيح، فإنه في مثل مفردتي (قلم، الحبر) معنيان تستقل كل مفردة به على حدة، في حين أن التركيب الإضافي (قلم الحبر) أدى معنى واحدا بمجموع اسميه، وهنا نلاحظ أن المعنى المتحصَّل من الإضافة هو حاصل الجمع بين الاسمين، وليس معنيين مستقلين.

ويمكن أن ننتهي من هذه الفكرة إلى أن العلاقة بين المتضايفين – من منظور دلالي– علاقة تكامل، والإضافة هنا تخالف المعروف السائد عن الأسماء من اختصاص كل اسم بمسمى، أي أننا – من المفترض– في المركب الإضافي يجب أن نحصل على معنيين لاسمين مختلفين، لكن الذي يحصل هو العكس تماما، فنجد أن الاسم الثاني قد صار جزءا لا يتجزأ من معنى الاسم الأول، وكأن العلاقة التقييدية التي قال بها الإمام السيوطي تقتضي – فيما تقتضيه– تعطيل دلالة الاسم الثاني على مسماه في هذا النمط من المركبات لحساب الاسم الأول ولحساب العلاقة، وفي التحليل الأخير نجد أنفسنا أمام نمط خاص من العلاقة بين الأسماء تخرج فيه عن استقلالية الاسم بمسماه وفق حقّله المعجمي الخاص به.

وقد تنبه المبرد إلى هذه الملمح الوظيفي المستكن في العلاقة الدلالية بين المتضايفين، فقد قال "**فإذا أضفت اسما مفردا إلى اسم مثله مفرد أو مضاف، صار الثاني من تمام الأول، وصارا جميعا اسما واحدا**"[1]،

[1]– انظر، المبرد، المقتضب، ج4، ص 143.

يبدو جليّا في المقتبسة السابقة أن المبرد قد عاين هذه الحالة في المركب الإضافي، فوجد أن الاسم الثاني تعطل عن الدلالة المعجمية المختص بها منفردا، وهذا التعطيل جاء وفق سياق نحوي، مؤداه المركب الإضافي، وفي الوقت نفسه فإن هذه المقتبسة تتضمن ملمحا وظيفيا مكملا للأول، ذلك أنه جعلهما الاثنين بمنزلة الاسم الواحد، أي الاسم الأول كذلك الأمر يظل متعدد الاحتمالات لحين تحقيق الإضافة بالمضاف إليه، وهذا ما يزيد من صحة نظر النحاة إلى أن المضاف إليه يعدّ جزءا من المركب الإضافي لا يجتمع مع التعريف والتنوين.

إن مفهوم الإضافة كما تقدم يشتمل في طياته على العديد من الملامح الوظيفية التي تجلت في الفكر النحوي للنحاة العرب، فما كان منهم هذا الاهتمام في الوقوف على دقائقها إلا لأنها باب نحوي يكشف عن عبقرية نحاة العربية في التعامل مع جزئياته حتى كلياته، ولعل تقسيم الإضافة محضة وغير محضة، وإلى الإضافة إلى المفرد وإلى الجمل من الجزئيات التي قامت على ركيزة وظيفية كما هو آتٍ.

2-2 نوعا الإضافة:

يعدّ تقسيم النحاة للإضافة بالنظر إلى الفائدة منها ملمحا وظيفيا مهمّا في مسار التنميط النحوي العربي، ذلك أن الجامع بين المتضايفين ليس جامعا شكليا أو نحويا فقط كما هو شائع، وإنما جامع يتخذ من المردود الوظيفي نقطة انطلاق في التوليف بين العلاقة فوق التركيبية في الجملة الواحدة أو النص برمته، وعلى هذا فإن فكرة أنواع الإضافة يمثل بشكل جليّ لعمقِ الفكر النحو العربي المراعي للمكونات الوظيفية وأثرها في تنميط

النحو، وجعله نموذجا للدرس الوظيفي، والكشف عن الأبعاد الوظيفية في الفكر النحوي العربي، فكانت أقسام الإضافة إلى معنوية محضة ولفظية غير محضة[1].

1-2-2 الإضافة المعنوية (المحضة):وهي التي تفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة، وسميت إضافة معنوية لأنها أفادت أمرا معنويا[2]، وهي الإضافة التي تكون على نية الاتصال.[3]

وتكشف العلاقة بين المتضايفين عن أثر كلّ منهما في الآخر، فالعلاقة بينهما علاقة تبادل، ذلك أن المضاف يعطي المضاف إليه الحركة الإعرابية، في حين يعطي المضافُ إليه المضافَ المعنى وفق تعريفه أو تنكيره[4]، وهذه العلاقة التبادلية بينهما تكشف عن حجم التفاعل الكبير بينهما، وهي مما يفسر تنزيلهما منزلة الجزء الواحد[5]، أي أن العلاقة الخطية المتبادلة بين ركني الإضافة تشتد وتقوى للحد الذي رأى فيه النحاة أن لا فكاك بينهما، فكلّ منهما يستلزم الآخر استلزام ضرورة، فالمضاف يستلزم المضاف إليه بالقوة وبالفعل، وعليه؛ فإنه يمكن القول أن المضاف بمثابة المركز الذي يعمل على استقطاب المضاف إليه، بشكل دائم ومباشر.

---

[1]- انظر، ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص5.

[2]- انظر، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص 677، ابن عصفور، المقرب، ج1، ص 209، السيوطي، همع الهوامع، ج4، 268.

[3]- انظر، شرح شذور الذهب، 344.

[4]- انظر، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص 677.

[5]- انظر، المبرد، المقتضب، ج4، ص 143.

وقد فطن نحاة العربية إلى حالة التنافر بين المضاف إليه من جهة وبين حالة الاسم – الذي يصلح أن يكون مضافا– من حيث التعريف والتنكير، وهذا يدلل على الحركية العكسية التي يقوم بها المضاف إليه، ويظهر أثر هذه الحركية بامتناع إضافة الاسم المبدوء (بأل) التعريف، أو المختوم بالتنوين، ذلك أنهما يتعارضان مع العلاقة النحوية المترتبة على تحقيق حالة الإضافة، وعليه؛ فقد عمد النحاة إلى تفسير هذه الحالة اللغوية وفق ما توفره النظرية النحوية من أدوات للنظر والتفسير.

تعد (أل) التعريف من الزيادات التي تكسب الاسم تعريفا بعد أن كان نكرة، وكما هو معروف فإن أل التعريف سابقة على الاسم في زيادتها، فما أن تتصل به حتى يصير معرفة بها، كما تعد الإضافة واحدة من موجبات التعريف للاسم المضاف، والإضافة لاحقّة للاسم، فما أن يضاف الاسم حتى يكتسب تعريفا أو تخصيصا، حسب درجة تعريف المضاف إليه بعده، وقد فطن النحاة إلى هذا الأمر (اجتماع معرِّفين على معرَّف واحد)، فعمدوا إلى تفسير غيابه في المركب الإضافي.

تميل اللغات الطبيعية إلى الاختصار والاقتصاد في الجهد اللغوي، ذلك أن الميل إلى الاقتصاد اللغوي يعدّ من علامات قوة اللغة وسهولتها ومرونتها، والناظر في الوظيفة الدلالية التي تقوم بها كل من أل التعريف والإضافة يجدها واحدة، وهي تعريف الاسم، كما يجد أن كليهما زيادة على حد الكلمة، لذلك اتفق النحاة على امتناع اجتماع زيادتين لهما الوظيفة نفسها على اسم واحد، وهو ما يمكن تسميته (الاقتصاد في العلامات الدلالية)، أو (الاقتصاد في المكونات النحوية)، كما يمكن أن نلتمس تفسيرا آخر ينسجم مع النواميس النحوية الكبرى المتفق عليها بين النحاة، فقد اتفق النحاة على أنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد، فلا يكون العمل إلا لعامل واحد، وكذلك الحال – بقياس شكلي–، فإن الفائدة المبتغاة من وجود (أل) التعريف أو المضاف إليه هو نقل الاسم المعرَّف بها أو المضاف من النكرة إلى المعرفة، وبما أن الأمر يتم بواحدة منهما، فإنها تمنع

وجود الثانية ضرورة، فكان لا بدّ من التخلص من هذه الحالة – المفترضة– فأجمع النحاة على امتناع إضافة الاسم المعرَّف بأل إضافة محضة.

وفي حال توقف أي من الزيادتين عن العمل تنهض الثانية للعمل بشكل آلي مباشر، ذلك من أجل تحقيق الفائدة التخاطبية المرجوة من التعريف إن كان مقصودا في الكلام، وذلك حسب ما تقتضيه المكونات التداولية للكلام، وهذا يساعد في إثبات صحة الفرض السابق (الاقتصاد في العلامات الدلالية) أو (الاقتصاد في المكونات النحوية)، وامتناع اجتماع عاملين على معمول واحد.

وتعد إضافة العدد المعرَّف بـ(أل) التعريف من الأنماط الإضافية الدالة على هذا صحة هذا الكلام، فالعدد وإن سبقته (أل) التعريف، فإنه يظل محتاجا للتعريف، ذلك أنّ العدد مبهم في نفسه وإنْ دلَّ على مقدار ثابت، فنجد أنه يضاف إضافة معنوية مع من وجود (أل) التعريف معه، ففي مثل قولنا:

- قرأت الثلاثةَ الكتبِ في السبعةِ الأيامِ، نجد مفردتي (الكتبِ، الأيامِ) قد احتلتا موقع المضاف إليه، على الرغم من أن مفردتي (الثلاثةَ، السبعةِ) معرفتان بـ (أل) التعريف، والموجب للتعريف هنا – كما ذهب الكوفيون– هو السماع الثابت عن العرب[1]، هذا من وجهة أصولية، لكن النظر الوظيفي يرى أن العلّة التي أجازت اجتماع المعرِّفين: التعريفِ والإضافةِ، هو تعطل عمل أحدهما وهو هنا الأول، فـ(أل) التعريف هنا لم تكسب العدد بعدها أي تعريف يذكر، أي أنه لا وظيفة لها دلاليا، وهنا تدَّخل المضاف إليه ليكسِب العدد التعريف من جهته.

[1]– انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، مج1، ج3، ص 493، حسن، عباس، النحو الوافي، ج3، ص 14.

وعليه؛ فإنه في مثل الحالة السابقة يمكن القول أنّ المعرِّفين لم يعملا معا، ذلك أن أحدهما ((أل) التعريف) كان شكليا فقط ومفرَّغا من أي وظيفة تداولية يمكن أن يقوم بها، وبما أنه جاء مفرَّغا أتاح عمل المعرِّف الثاني (المضاف إليه)، فاكتسب منه التعريف، ذلك أنّ العدد وإنْ دل على مقدار ثابت فإنه يظل مبهما في نفسه.

ويعدّ التنوين علامة على أمرين في الكلمة: انتهاء الكلمة معجميا، ودليلٌ على أنها نكرة، ومن هاتين العلامتين تنشأ حالة التنافر الحادّ بين التنوين والإضافة، فالإضافة كما مر حالة من التلازم التقييدي بين اسمين، وهذه الحالة تستدعي أمرين:

الأمر الأول في الاسم الأول وهو قابليته للإضافة بخلوه من (أل) التعريف، من على يمينه، وخلوه من التنوين من على يساره، ذلك أن التنوين مخالف تماما للهدف الأول من تحقيق الإضافة، هو إكساب المضاف التعريف أو التخصيص.

والأمر الثاني في الاسم الثاني، وهو نقل الاسم الأول(المضاف) إلى دائرة المعارف.

وبما أن الإضافة تقتضي قابلية الاسم الأول للإضافة، فإن هذا يعني امتناع التقاء التنوين والإضافة، لأنهما دليلان على أمرين متناقضين، انتهاء الكلمة معجميا واكتمال دلالتها المفرداتية، مقابل قابلية الكلمة للاتصال النحوي الدلالي مع ما بعدها لتحقيق اكتمال معناها وإتمامه حسب المقتضيات التداولية المبتغاة، وهنا يظهر تكامل النظر النحوي عند نحاة العربية، ذلك أنهم فسّروا امتناع الحالتين (اجتماع (أل) التعريف والتنوين مع الإضافة) بتفسيرات تنسجم مع طبيعة اللغة والمنطق اللغوي.

ويمكن تفسير امتناع الالتقاء بين التنوين والإضافة بطبيعة الإضافة نفسها، ذلك أن المضاف يحتاج إلى المضاف إليه دلاليا حتى يتم، كما أن المضاف إليه يحتاج إلى المضاف تركيبيا حتى يُجر، وعليه؛ فإنه لا بد من وجود حالة تهيؤ يتم بموجبها الجمع بين الاسمين، ولا يمكن لهذه الحالة أن تكون بغير التخلص من القيد الذي يجعل الكلمة مكتفية ببنيتها المعجمية، ويمنعها من التعلق بما بعدها تعلقا تقييديا، وهو التنوين.

أشار النحاة إلى أن التخلص من التنوين بسبب عدم جوزا التقاء زيادتين، وهذا يصلح للتفسير لكنه غير كافٍ ولا مقنع، فهو غير كاف لما أسلفنا، وغير مقنع، لأنّ لكلّ زيادة هنا معنى مختلفا عن الأخرى، ولا مانع من اجتماع معانٍ مختلفة على الاسم الواحد، ولكن هنا نستطيع القول أنّ ما قصد إليه النحاة هو ما يمكن تسميته (تناقض العلامات الدلالية)، فالتنوين والإضافة متناقضان، فهما يتجاذبان الاسم بين التعريف والتنكير؛ ولذلك فلا بد من التخلص من أحدهما وفق الحالة التخاطبية المقصودة في سياق مقصود لذاته، والتخلص من أحدهما على هذا النحو يتفق بمستوى من المستويات مع استحالة اجتماع عاملين متغايرين على معمول واحد.

ظلت العلاقة بين المتضايفين محكومة بتصور ذهني تحتكم إلى افتراض وجود حرف جر بين المتضايفين، وفي ضوء هذا الافتراض قسم النحاة الإضافة المحضة إلى **تمليكية** على اختلاف المصطلح [1] إذا كان الحرف المقدر بينهما اللام، كمثل قولنا: كتاب زيد، وإلى **بيانية** إذا كان الحرف المقدر بيمهمّا من، كمثل قولنا: هذا ثوب خز، و**ظرفية** إذا كان المقدر بينهما في، كمثل قولنا:

- طور سِيناء عربي عربي[2]

[1]– انظر، المبرد، المقتضب، ج4، ص 24، ابن يعيش، شرح المفصل، مج،1، ج2، ص 489.

[2]– انظر، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص 675، حسن، عباس، النحو الوافي، ج3، ص 20.

ويكشف هذا التصور دقة النظر الوظيفي عند نحاة العربية، فهم بهذا الربط بين المضاف والمضاف إليه بحرف جر لا غير يدلّ على حرص نحاة العربية على الإفادة من التراكيب والمركبات العربية لأكثر درجة ممكنة، وهنا يظهر ملمح وظيفي تجريدي أكثر من مجرد افتراض وجود حرف، ذلك أن المتداول أن الفائدة من الإضافة المعنوية أما التعريف أو التخصيص حسب حالة المضاف إليه، لكن في الحديث عن تقدير حرف الجر، نجد أنفسنا أمام الحديث عن فائدتين: فائدةٍ في المستوى المفرداتي تلخصت في التعريف أو التخصيص، وفائدة في المستوى التركيبي، وهي المتحصلة من تقدير حرف الجر، ذلك أن الإضافة التمليكية مثلا لا علاقة له بالفائدة التي أفادها المضاف من المضاف إليه، والعكس صحيح.

وعليه؛ فإن تقسيم الإضافة بحسب حرف الجر المقدر، يعكس وعيا وظيفيا عند نحاة العربية، قائم على الدقة الكبيرة في تتبع الأنماط اللغوية، وتتبع سيرورتها في النصوص، بالشكل الذي يكشف لنا عن أدق وأعمق الأبعاد التداولية التي تستكنّ في التركيب بغض النظر عن طبيعته وامتداده الخطي.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه بسبب تقسيم الإضافة بحسب مما تتضمنه من معاني حروف جر، هو الذي قاد نحاة العربية إلى اعتبار أن العامل في المضاف إليه هو حرف الجر المقدر[1]، وهو من باب الجر بالتوهم، ذلك أن الذهنية النحوية العربية مشغولة بالعمل النحوي وأركانه، فافتراض وجود حروف الجر أدى إلى القول بما قالوه، والصواب هو ما عليه الجمهور من أن عامل جر المضاف إليه هو المضاف، وإذا اكتفى النحاة برد القول الأول متكئين على مقولة الجر بالتوهّم، فالذي تراه الدراسة أنه مردود بمنطلق وظيفي بحت.

[1]– انظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص 43.

التفت النحاة إلى المعاني المتحصلة من الجمع بين المتضايفين أي من المركب الإضافي بالجملة، ووجدوه لا يخرج عن معانٍ محددة لبعض حروف الجر، وبناء على ما توفر بين أيديهم من مادة لغوية وجدوا أن المركبات الإضافية لا تخرج في دلالتها عن التمليك أو البيان أو الظرف، وهنا حصل الخلط بين المستويين النحوي والتداولي، فالتفسير التداولي للقاعدة النحوية لا يعني بالضرورة أنه يصلح أن يكون مفسرا نحويا له، ذلك أنه (التفسير التداولي) منتهى المنظومة النحوية وفق سياق معين، وعليه؛ فإن المكون الوظيفي الذي يصلح أن يفسر المركب الإضافي تداوليا، ليس مخولا – نحويا– بالتفسير النحوي للحالات الإعرابية.

وفي التحليل الأخير سنقول بأن الخلط بين المستويين التداولي والنحوي أدى بطائفة من النحاة إلى القول بأن العامل في جر المضاف إليه هو حرف الجدر المقدر، والصواب ما عليه الجمهور وهو أن العامل في الجر هو المضاف، وهنا يكون الجمهور قد تنبهوا جيدا إلى الفروق الوظيفية بين العمل النحوي وتفسيره في المستوى الخطي (النحوي) أو الرأسي (التداولي)، لذلك نجد أن بعض اللغويين قد درسوا مبحث الإضافة في علم المعاني للتفريق –مثلا بين درجة التعريف بـ(أل) التعريف والتعريف بالإضافة[1].

2-2-2 الإضافة اللفظية (غير المحضة): وهي الإضافة التي لا تفيد لا تعريفا ولا تخصيصا، وتفيد التخفيف بحذف التنوين أو النون اللاحقّة لعلامات الإعراب[2]، ويرى ابن هشام أنها تكون بأمرين: واحدٍ في المضاف وهو أن يكون وصفا (مشتقا)، والثاني في المضاف إليه وهو أن يكون معمول تلك الصفة، ويرى أنها تقع في

---

[1]– انظر، أبو صعيليك، حامد علي، الإضافة في القرآن الكريم، جامعة اليرموك، 2004، رسالة دكتوراه، إذ تصدى فيها الباحث بالتفصيل لدراسة الإضافة مستجليّا الفروق اللغوية والمعنوية الدقيقة لكل نمط إضافي، ولكل شكل من أشكال المضاف والمضاف إليه، كما تتبع مباحث الإضافة بالشرح والتحليل في كتب المعاني وكتب النحو.

[2]– الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص 679، 682، ابن عصفور، المقرب، ص 209، السيوطي، همع الهوامع، ج4، 269.

ثلاثة أبواب هي: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة[1]، ويفسر النحاة سبب اعتبارها لفظية أنها على نية الانفصال[2]، أي أنها على تقدير التنوين في آخر المضاف، فمثل قولنا [شاربُ الماءِ]، الأصل فيها [شاربٌ الماءَ]، كما أنها لا تفيد تعريفا بإجماع النحاة[3]، فيكون المضاف صفة تشبه المضارع في الحال أو الاستقبال، ولا يقصد بها التعريف أو التخصيص[4]، ويعرفها الرضيّ بأنها صفة مضافة إلى معمولها[5].

نجد في التعريفات التي أتى بها النحاة للإضافة اللفظية أنها تدور حول فكرتي التخفيف ونية الانفصال، والتخفيف يكون بحذف النون مما تزاد فيه النون(المثنى وجمع المذكر السالم) والتنوين من الأسماء المتمكنة، أما نية الانفصال فالمقصود بها أن التنوين منويٌّ أصلا، ومعنى هذا أن المضاف بنية معجمية مكتفية بذاته غير متهيئة للإضافة، وعليه؛ فإن ما بعده لا ينطبق عليه مفهوم الإضافة الموجبة للجر، وهذا يعني اختلاف العمل النحوي للمضاف.

ارتبط مفهوم الإضافة اللفظية بالبعد الشكلي فقط في مقابل الإضافة المعنوية التي ترتبط بالبعد المعنوي، وانطلق هذا المفهوم من المصطلح "اللفظية"، معتبرا أنها القسيم الطبيعي للإضافة المعنوية، والمكمل التصنيفي لها فحسب، إلا أن الإضافة اللفظية تجسد ملمحا وظيفيا مهمّا من ملامح التفكير النحوي عند نحاة العربية،

---

[1]– انظر، ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 344.

[2]– انظر، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص 682.

[3]– انظر، ابن هشام، شرح شذور الذهب، ج2، ص 43، حيث مثّل للتدلّيل على عدم إفادتها تعريفا، بقوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَو عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾[المائدة:95]، فالمركب "بالغ الكعبة" وإن كان إضافيا إلا أنه لم يفد تعريفا، فقد ظلت كلمة بالغ نكرة لم تستفد أي تعريف على الرغم من أن المضاف إليه بعدها قد جاء معرفا ب (أل) التعريف.

[4]– انظر، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص 679.

[5]– انظر، الرضيّ الأستراباذي، شرح الرضيّ على الكافية، ج2، ص 218.

ذلك أنها ناتجة عن وصف سلوك لغوي متعلق بمجموعة من المركبات النحوية التي تشترك في ظاهرها مع الإضافة المعنوية، إلا أن لها اعتباراتها الفلسفية الخاصة بها.

فالإضافة اللفظية تعتمد على نوع المضاف من حيث الجمود والاشتقاق، وتنحصر في المشتقات (اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة) بشروط معينة[1]، وهذا الاعتماد يكشف لنا دقة النظر عند النحاة العرب في التصنيف والتوزيع، كما يكشف لنا دقة وعمق ووظيفية المصطلح النحوي المُنتقى للتعبير عن المفهوم النحوي، فاعتبار هذا النمط من الإضافة أنه غير محض أي أنها على نية الانفصال فيه مراعاة كبيرة للجانب التداولي المؤسَس/ المؤسِس لسياق معين، ذلك أن الانفصال يسير باتجاهين: الأول قطع العلاقة المعنوية بين المتضايفين مما يوصلنا إلى الاتجاه الثاني وهو تغيّر التوجيه النحوي للعلاقة بينهما، ونتيجة هذين الاتجاهين الحصول على علامة دلالية جديدة واحدة على الأقل من استحضار نية الانفصال بين طرفي الإضافة.

وتعد مراعاة الجانب الشكلي (اللفظي) في هذا المقام ملمحا دقيقا في فهم وتوجيه الإضافة غير المحضة، وهو ما يستكن في اعتبارها على نية الانفصال، ويتلخص هذا الملمح في مراعاة المحل الذي يشغله المضاف إليه في هذا النمط من الإضافة، فتجرده من أي يكون فرعا من المضاف إليه يعني – بحال من الأحوال – استقلاله من حالة التبعيّة التي يخضع لها المضاف إليه في الإضافة المعنوية، وهذا يعني أنه لا بد من إيجاد نسق نحوي يفسر الإضافة اللفظية بعيدا عن فكرة النسبة التقييدية التي قال بها السيوطي[2]، أو أن نعيد النظر بمفهوم النسبة التقييدية بشكل ينسجم مع حالة الانفصال بين المتضايفين في الإضافة اللفظية.

---

[1]– انظر، الأزهري، شرح التسهيل، ج2، ص 220 – 236 .

[2]– انظر، السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص 264.

تعد فكرة النسبة التقييدية فكرة دقيقة جدا في توصيف العلاقة بين المتضايفين، ذلك أنها تخلصنا من إشكال العلاقات الإسنادية، لكن الذي يجدر مراعاته أن نوّسع فكرة النسبة التقييدية لتتسع للإضافة اللفظية، ذلك أن النسبة التقييدية تنطبق على الإضافة المعنوية التي لا نية للانفصال فيها، في حين أنها قد تضيق عن الإضافة اللفظية التي تعد نية الانفصال أساس وجودها، لكن إذا ما اعتبرنا أن مفهوم النسبة التقييدية يشمل التفسير النحوي للعلاقة بين المتضايفين في الإضافة اللفظية، سنقول بأن مبدأ النسبة التقييدية عبّر تمام التعبير عن العلاقة بين المتضايفين في نوعيها على حد سواء.

فيمكن أن تقوم العلاقة بين المتضايفين في الإضافة اللفظية على مبدأ النسبة التقييدية وتحييد نية الانفصال من التقييد، وذلك بالنظر إلى العلاقة الذهنية المفترضة بين المضاف والمضاف إليه في حال كونه عاملا، أي أن الوصف العامل إن أضيف إلى معموله ظاهرا فلا بدّ أن يبين فيه الأثر النحوي، وفي الوقت نفسه فإن عمله فيه عمل فرع على أصل، أي أنه ينحط عن عمل الأصل، وعليه؛ فإن معموله قد يباين العلاقة النحوية المفترضة بسبب انتفاء أحد شروط العمل، وهنا يمكن أن نطمئن إلى أن العلاقة بين المضاف والمضاف إليه في الإضافة اللفظية – وإن عمل– لا ترقى إلى العلاقة الإسنادية الكاملة من حيث ملازمة المعمول لأثر العامل فيه، وعليه؛ فإن العلاقة بينهما في حالة العمل أقل من يقال عنها إسنادية كاملة، لذلك فإنها تظل في حيز العلاقة التقييدية في هذا المقام وفي هذا المقام فقط.

المطلب الثاني: وظيفية التفكير النحوي في باب المجزومات:

تعد المجزومات من الأبواب النحوية المحدودة الأصول الفروع، ذلك أنها تقتصر على جزم الفعل المضارع وجزم الشرط وجزائه وجزم جواب الطلب، وشبه الشرط وشبه الجزاء كمثل قولنا: الذي يأتيني فله كتاب[1]، لذلك تقل الدراسات المستقلة في المجزومات، كذلك الحال في باب المجرورات، فقد أدرجت مسائل الجزم في باب إعراب الفعل المضارع، وفي باب الشرط، كما أدرجت أدوات الجزم في كتب معاني الحروف والأدوات، على اعتبار أنها المكان الطبيعي لهذا الباب.

1-2: مفهوم الجزم وحقّيقته:

يعرف الجزم في اللغة بأنه القطع، وقد ارتبط المعنى الاصطلاحي للجزم بالمعنى اللغوي، ذلك أنه يعرف بأنه حذف الحركة أو ما قام مقامها[2]، ويرتبط الجزم بالفعل المضارع ارتباط توزيع، أي أن حالة الجزم مقصورة على الفعل المضارع، كما أنها تقوم بعوامل لفظية خاصة، ويعلل اقتصار الجزم على الأفعال على أساس أنه القسيم المقابل للجر في الأسماء[3]، فالأسماء تُجرّ ولا تُجزم، وبالمقابل فإن الأفعال تجزم ولا تجر.

ويجد الناظر في الحدود السابقة للجزم أنها راعت الجانب الشكلي في حده، والتعريف به على أنه قسيم الجر في الأسماء، ولكن هذا الحد ينطوي على محددات نظرية نابعة من النظر النحوي القائم على مراعاة الوظائف النحوية، فقد علل النحاة جزم الأفعال بأدوات دون غيرها وفق نظرية الاختصاص في العمل[4]،

---

[1]- انظر، السيوطي، الأشباه والنظائر، ج3، ص 251.

[2]- انظر، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص 47.

[3]- انظر، سيبويه، الكتاب، ج3، ص 9.

[4]- انظر، الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق، محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ص 333، ابن يعيش، شرح المفصل، مج3، ج7، ص 277.

وتتلخص هذه النظرية في حالة التلازم النحوي بين عنصرين نحويين[1] ففي المستوى الخطي يظل العنصران محكومين بالعمل النحوي، أي أن العنصر الأول مخول – نحويا– بالعمل بالعنصر الثاني، وهذه العلاقة الحكمية بين العنصرين تعد علاقة خاصة إلى الحد الذي لا يسمح معه بإشراكها مع غيرها في العمل والتفسير، وهذا ما يحقّق مبدأ الاختصاص في العمل النحوي، ولذلك نجد النحاة قد تأولوا أي شواهد نحوية جاءت مخالفة لمبدأ الاختصاص بالعمل إيمانا منهم بوجوب اطردا القاعدة النحوية[2].

يعدّ مبدأ الاختصاص من المبادئ النحوية التي تكشف عن مراعاة الجانب الوظيفي في بناء القاعدة النحوية، ذلك أنه يأخذ بعين الاعتبار العلاقات النحوية الخطية بين المكونات التركيبية في التراكب، ومراعاة العلاقات الخطية لاشك يسير في خط موازٍ مع العلاقات بالرأسية في التركيب، ذلك أن التغيير المتوقع أو المنتظر في التركيب النحوي بفعل عامل معين، لا بد أن يرافقه تغيّر في العلاقات الرأسية بين المكونات في التركيب، وهذا ما تبنه إليه نحاة العربية، عندما ربطوا بين العمل النحوي والمعاني النحوية والآثار المترتبة عليهما.

ولذلك نجد النحاة قد عمدوا إلى تفسير الجزم بأدوات الجزم، بأنه مؤدٍ إلى التخفيف في الفعل المضارع، يقول صاحب اللباب في حدثيه عن (لم) ما نصه "**وإنما جزمت لثلاثة أسباب: أحدها أن الفعل في نفسه ثقيل، و(لم) تنقله إلى زمن غير زمنه فيزداد ثقلا، فناسب أن يكون عملها الحذف، والثاني أنها تشبه إن الشرطية في أنها تنقل الفعل من زمان إلى زمان، فجزمت كما جزمت إن، والثالث، أن (لم) ترد المضارع إلى منى**

[1]– انظر، عبد الله عياصرة، الاختصاص في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، 2009، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، ص 13.

[2]– جمع ابن هشام طائفة من الشواهد النحوية التي فارقت فيها (لم) عمل الجزم بالفعل بعدها، وعمد إلى نقل آراء النحاة فيها. (انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق، مازن المبارك، ج1، ص 165 وما بعدها).

المضي، فالفعل باعتبار لفظه يستحقّ الحركة الإعرابية، وباعتبار معناه يستحقّ البناء، فجعِل له حكم متوسط وهو السكون الذي هو في المبني بناء، وفي المعرب حاصل عن عامل"[1].

ويجد المدقق في المقتبسة السابقة أن العكبري يقدم لنا أدلة شكلية وفلسفية تفسر لنا طبيعة الجزم في الفعل المضارع، وعلى الرغم من أنها تحتاج إلى مزيد من الدقة والعلمية في الطرح لاسيما السبب الأول، إلا أنه تكشف عن وعي كبير بالأثر النحوي والدلالي المترتب على حالة الجزم في الفعل المضارع، ذلك أن الجزم في الأفعال حالة خاصة كما هو الجر في الأسماء، وعليه؛ فإن العكبري في مثل هذه التعليلات يصدر عن فكر نحوي يراعي الوظيفة النحوية المؤثرة في مبنى التركيب فمعناه بسبب وجود أداة أدت إلى هذا التغيير.

وبالنظر في السبب الأول نجد العكبري يقدم لنا علّة أقرب ما تكون إلى الذوقية (الفعل في نفسه ثقيل)، فما مفهوم الثقل الذي قصد إليه؟، وما معياره؟، وهل مسألة الثقل مسألة متواترة في الفعل المضارع؟، وصالحة لتفسير التغييرات التي تطرأ عليه في المستوى النحوي؟.

يرتبط مفهوم الثقل في الأعم الأغلب بالجانب الصوتي (النطقي)[2]، ذلك أن اللغويين العرب كثيرا ما دار في مصنفاتهم الحديث عن الحذف أو التطويل أو لعلة نطقية / صوتية، أي الموجب للتغيير الحركي في المفردات داخل التركيب هو طلب الخفة والتخلص من الثقل، وعليه؛ فإن المدخل المفترض لمعالجة الثقل والخفة مدخل صوتي قبل أن يكون أي مدخل آخر.

---

[1]– العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص 47.

[2]– انظر، الملخ، حسن، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، ص 163، 164.

ويتكون الفعل المضارع الصحيح الآخر المتجرد من النواصب والجوازم من مقطع متوسط مغلق (ص ح ص)، ومقطعين قصيرين (ص ح) (ص ح)، فالبنية المقطعية للفعل يكتبُ هي [يَكْ تُ بُ]، في حين أن البنية تتحول في حالة الجزم إلى مقطعين متوسطين مفردي الإغلاق، أي أن التمثيل الصوتي يصير إلى مقطعين متوسطين، أما إن كان الفعل معتلا ناقصا، فإنه يتكون متجردا من النواصب والجوازم من مقطعين متوسطين الأول مغلق، والثاني مفتوح، فالفعل (يسعى) يتكون من [يَسْ + عى]، وفي حال جزمه، فإن الأخير منهما يتحول إلى مقطع قصير [لم + يسعى = لم يسعَ / ص ح ص + ص ح].

وقد يكون التحول في البينة الصرفية المنعكسة في البناء المقطعي الصوتي هو الذي استكن في الذهن عندما قال بأن المضارع ثقيل في نفسه، على الرغم أن المضارع المنصوب لا يطرأ عليه أي تغيير صرفي ولا مقطعي، وعليه؛ فإن الثقل قد يكون علة مرتبطة بالمفهوم اللغوي للجزم الذي احتفظ به النحاة في حدّهم للجزم اصطلاحا حيث يقول ابن منظور "... **الجزم القطع، جزمت ما بيني وبينه أي قطعته، ومنه جزم الحرف، ...، الجزم عزيمة في النحو في الفعل، فالحرف المجزوم آخره لا إعراب له،... فكأنه قطع الإعراب عن الحرف، والجزم إسكان الحرف عن حركته من الإعراب**"[1].

وأما في السبب الثاني في مشابهتها لـ(إن الشرطية)، فلا يعدّو أن يكون الأمر من باب حمل الفرع على الأصل، فهو تفسير لعمل لم الجزمَ أكثر منه تفسيرا لكون السكون علامة الجزم في المضارع، ذلك أن حملها على إن في العمل لا يعني بحال من الأحوال أنها تفسر تسكين آخر الفعل المضارع، فكما هو بيّن عملها وعمل إن واحد، وكان الأجدر تفسير تأثير إن على الفعل المضارع، وعندها يصلح تفسيرا لتأثير لم على الفعل

[1]– انظر، ابن منظور، لسان العرب، اعتنى بهاء أمين محمد عبد الوهاب، دار إحياء التراث العربي، ط3، 1999، مادة جزم.

المضارع، علما بأنه لم يفسر سبب تأثير إن الشرطية في المضارع[1]، علاوة على أنّ (إن) تباين (لم) في تغيير زمن المضارع، فالأولى منهما تنقله إلى المستقبل مع الشرط، في حين أن الثانية تنقله إلى الماضي مع النفي[2].

وأما السبب الثالث وهو تردد المضارع بين الزمانين بنية ومعنى، فهو لم يكن في المضارع أصالة، وإنما عرض له، لوجود مكون نحوي اقتضى هذا التغيّر في الدلالة الزمنية للمضارع، على أن السبب الثالث، احتمل في طياته دلالة نحوية مهمّة، وهي أن الفعل المضارع اكتسب حكما نحويا متوسطا بين البناء والإعراب، وهذا قد يدل في مستوى من المستويات إلى ما يعرف بحالة التهيؤ الإعرابي، وهي الحالة التي الأولى السابقة على تأثير العوامل في المعربات، وقد اصطلح على تسميتها بالصفر الإعرابي، أي أنه يمكن القول، أن حالة الجزم في المضارع الصحيح الآخر تعد دليلا على فرضية الصفر الإعرابي، تلك الحالة التي تقابل انعدام الحركة عند النحويين بسبب الجزم كما أورد صاحب اللسان في المقتبسة سابقا وفيا يخص المضارع المعتل الآخر، وما يعتريه من تغيّرات نحوية فصوتية، فقد تمت دراسته وتحليله بشكل علمي وافٍ[3].

وقد تقدم ابن يعيش بتفسير يصدر فيه عن وعي الفروق الوظيفية معتبرا طريقة التعبير عن الدلالة الزمنية عامل الحسم في تفسير علة الجزم والتسكين في الفعل المضارع، حيث يقول:"... **أما لم ولمّا فإنهما ينقلان الفعل الحاضر إلى الماضي على حد لا يكون في الاسم، لأن الحد الذي يكون في الاسم إنما يكون بقرينة الوقت، كقولك زيد ضارب أمس، ولا يجوز زيد يضرب أمس، فتنقل الفعل المضارع إلى المضي بقرينة،**

---

[1]– انظر، العكبري، اللباب، ج2، ص 50

[2]– انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، مج3، ج7، ص 277.

[3]– انظر، الملخ، حسن، رؤى لسانية، ص 164–173، وقدم التحليل نتائج مهمّة في الحديث عن مشكلة الثقل الإعرابي، وناقش القضية الكبرى المترتبة عليها وهي الإعراب التقديري.

كما فعلت في الاسم، ويجوز لم يضرب أمس، فلما نقلته على حد لا يجوز في الاسم عملت فيه إعرابا لا يكون في الاسم، فلذلك كانت جازمة"[1].

نجد في المقتبسة السابقة أن ابن يعيش قد فطن إلى الفرق الدقيق بين تحصيل دلالة تغيّر الاسم على الزمن، وبين تحصيل الدلالة نفسها من تغيّر الفعل، وذلك من خلال حاجة الاسم للقرينة الزمنية، مقابل اكتفاء الفعل بالأداة وحدتها باعتبارها تتمتع بوظيفتين: نحوية ودلالية، فالاسم لا يدل على الزمن إلا بارتباطه كلمة تدلّ على الزمن، كما مرّ في المثال في المقتبسة، في حين أن الفعل لا يحتاجها، وعليه؛ فإن نقل الفعل ليدل على الماضي يتم بطريقة لا تكون للاسم، فيصح أن نقول (لم يذهبْ أمسِ)، وفي المقابل لا يصح أن نقول [يذهبُ أمس]، ومن هذا الفرق من آلية النقل، وجب أن يكون للمضارع إعراب لا يكون في الاسم، والإعراب الذي لا يكون في الاسم هو الجزم والسكون دالٌ عليه.

والذي تذهب إليه الدراسة في تفسير حالة الجزم هو نفسه الذي اعتد بها النحاة من المقابلة بين حالتي الجر في الأسماء والجزم في الأفعال، ففي الأولى منهما اتخذوا من الكسرة علامة نحوية دالة على حالة الجر، لأنها شاغرة للدلالة النحوية، أما في حالة الجزم وجد النحاة الحركات الثلاثة قد دلت دلالة خاصة بها، وفي نفس الوقت وجدوا ثلاث حالات نحوية للمضارع رفعا ونصبا وجزما، أي أنه ضارع الاسم في هذه أيضا، فكان لا بد من استقلال حالة الجزم بمميز نحوي خاص به، فكان الحل هو تسكين الآخر، على اعتبار أن السكون في المبنيات أمر بيّن لا خلط فيه بين جزم المضارع وبين البناء على السكون من جهة، كما أنه معاقب للجر من جهة اختصاص الأسماء به دون الأفعال، واختصاص الأفعال بالجزم دون الأسماء.

[1]– انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، مج3، ج7، ص 277.

ومما يصلح لأن يفسر رفض العربية لاعتبار الكسرة علامة جزم في الأفعال، هو اللبس المحتمل بين حالة التحريك بالكسر للتخلص من ممنوع صوتي يعرض في سياقات معينة، وبين التحريك بالكسر لو صحّ علامة إعرابية للمضارع المجزوم.

يعدّ باب المجزومات على ما قدمنا من الأبواب النحوية التي اعتمدت في التأصيل لها على المجردات الذهنية، كما اعتمد في تفسير حالة الجزم على القياس الذهني حملا له على نضيره (الجر في الأسماء)، كما أنه يعكس عند بعض النحاة الجانب الوظيفي في تفسير أصالة إعرابه مجزوما بعلامة السكون، فالنظر الوظيفي يقتضي التمييز بين الطرق المؤدية إلى النتيجة نفسها لا إلى التطابق في فيها، فتفسير الجزم في الأفعال المضارعة من خلال الكشف عن المفارقة بين قدرة الاسم على التنقل الزمني وبين قدرة الفعل مع الجوازم، يعدّ ملمحا وظيفيا يكشف عن النظر الوظيفي المستكن وراء تفسير الأبواب النحوية وإثبات شرعية وجودها في منظومة النحو العربي.

- **النتائج والتوصيات**

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات، أما النتائج فأهمها:

1- صدر نحاة العربية في كثير من الجوانب التنظيرية النحوية عن فكر وظيفي، يراعي طبيعة اللغة والهدف من تداولها في إنجاز العملية التواصلية.

2- تصلح الوظيفية لتكون درسا تحليلا للنحو العربي يتم بموجبه النظر في العديد من المسائل النحوية، وإعادة تفسيرها بعيدا عن التفسيرات التي لا تتفق مع المنطق اللغوي.

3- تفيد الوظيفة دارسي النحو العربي في تتبع نقاط تميّز النظام النحوي العربي، وقدرته على الإفادة من إمكانات اللغة في أعلى مستويات الإفادة.

4- تعد الوظيفية من أهم المدارس اللسانية التي تتيح للباحث في النحو العمل على رسم ملامح التجديد النحوي بشكل علمي وموضوعي بما ينسجم مع المنطق اللغوي، وبما ينسجم مع النموذج الأرقى للغة العربية (القرآن الكريم).

وستظل هذه الدراسة ناقصة ما لم تردف بمجموعة من الدراسات الوظيفية المستقلة، التي قد تعكف على تتبع المسائل النحوية في كل باب نحوي على حدة، بغية الوصول إلى توصيف وظيفي شمولي للفكر النحوي عند نحاة العربية، وضرورة إعادة النظر من وجهة وظيفية في الدراسات الحديثة الداعية إلى تجديد النحو العرب للكشف عن مدى توفرها على الأسس العلمية اللازمة للقيام بخدمة النحو بشكل علمي وموضوعي.

*** قائمة المصادر والمراجع:**

- القرآن الكريم

1- آلنبولغير، المعجمية وعلم الدلالة المعجمي، مفاهيم أساسية، هدي مقنص، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2012.

2- الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسم عيون السود، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2000.

3- إستيتية، سمير شريف، علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين النحو والأصوات والدلالة، دار وائل، عمان، ط1، 2012.

4- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، لبنان، ط1، 1955.

5- الأنباري، أبو بكر، محمد بن القاسم، المذكر والمؤنث، مطابع الأهرام التجارية، مصر، ط1، 1981.

6- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق، محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، 1957.

7- أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، د ت، د ط.

8- بافو، ماري آن، النظريات اللسانية الكبرى، ترجمة محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط1 ، 2012.

9- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997.

10- بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، د ط، د ت.

11- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تحقيق، البدراوي زهران، دار المعارف، مصر، ط1، 1983

12- ـــــــــــــــــــــ، دلائل الإعجاز، تحقيق، محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، ط3، 1992،

13- الجزولي، عيسى بن عبد العزيز ،المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق، شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، القاهرة، ط1، 1988،.

14- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، دار الهدى، لبنان، ط2.

15- ـــــــــــــــــــــ، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1985.

16- حجازي، سمير، المتقن معجم المصطلحات اللغوية والأدبية الحديثة، دار الراتب الجامعية لبنان، ط1، د ت.

17- حسان، تمام، الأصول دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي نحو، فقه لغة، بلاغة، دار الثقافة، الرباط، المغرب، ط1، 1991.

18- ـــــــــــــــــــــ،الأصول دراسة أبستمولوجية للفكر النحوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، د ط، 2000.

19- ـــــــــــــــــــــ،اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، د ط، 2001 .

20- حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، د ت

21- الحمصي، محمد طاهر، من نحو المباني إلى نحو المعاني بحث في الجملة وأركانها، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 2003.

22- أبو حيان، الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998.

23- الحيدرة، علي بن سليمان، كشف المشكل في النحو، تحقيق، هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، العراق، ط1، 1984.

24- الخطيب، محمد عبد الفتاح، ضوابط الفكر النحوي دراسة تحليلة للأسس التي بنى عليها النحاة آراءهم، دار البصائر، القاهرة، ط1، 2006.

25- دمشقية، عفيف، تجديد النحو العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، د ط، 1981.

26- الراجحي، شرف الدين، المبني للمجهول وتراكيبه ودلالته في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، 1999.

27- الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق، يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996.

28- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، رسالتان في اللغة، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، 1984.

29- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، كتاب الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، لبنان، دار الأمل، الأردن، ط1، 1984.

30- زكريا ميشال، الألسنية التوليدية التحويلة و قواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبان، ط2، 1986.

31- ـــــــــــــــــــــ، الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط2، 1983.

32- الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوّض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1998،

33- ـــــــــــــــــــــ، المفصل في علم العربية، تحقيق، السيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي، دار الجيل بيروت، ط2، د ت.

34- السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1983.

35- سامسون، جفري، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، تر، محمد زياد كبة، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، ط1، 1994.

36- ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1996.

37- سيبويه، الكتاب، تحقيق، عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، د ت، د ط.

38- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1992

39- ـــــــــــــــــــ، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.

40- ـــــــــــــــــــ،الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985.

41- الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2004.

42- ابن شقير، أبو بكر أحمد بن الحسن، المحلى وجوه النصب، تحقيق، فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، ط1، 1987.

43- الشمسان، إبراهيم، الفعل في القرآن الكريم تعديه ولزومه، دار المدني، السعودية، ط1، 1986.

44- ـــــــــــــــــــ، قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي، دار المدني، السعودية، ط1، 1987

45- الشهري، عبد الهادي بن ظافر، إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ليبيا، ط1، 2004.

46- عاشور، المنصف، دروس في أصول النظرية النحوية، مركز النشر الجامعي، تونس، ط1، 2005.

47- عبد المسيح، جورج متري، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، مكتبة لبنان، لبنان، ط1، 1990.

48- ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، دار العاني، بغداد، ط1، 1971.

49- ــــــــــــــــــــ ، شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير، تحقيق، الصاحب جناح، د ن، د ط ، د ت.

50- عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، ط1، 2004.

51- العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995.

52- عماري، عبد العزيز، قضايا لسانية، مطبعة سندي، المغرب، ط1، 2000، ص 25،

53- عمايرة، خليل أحمد، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، جامعة اليرموك، ط1، د ت.

54- عواد، محمد حسن، تناوب حروف الجر في القرآن الكريم، دار الفرقان، عمان، ط1، 1982.

55- ابن النحاس، محمد بن إبراهيم، التعليقة على المقرب (شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور في علم النحو)، وزارة الثقافة، عمّان، 2004.

56- غراتشيا، غابوتشان، نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، ترجمة، جعفر دك الباب، مطابع مؤسسة الوحدة، سوريا، ط1، 1980.

57- الفاسي، أبو الطيب عبد الله شمس الدين، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تحقيق، محمد يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط2، 2002.

58- فاضل، محمد نديم، التضمين النحوي في القرآن الكريم، دار الزمان، المملكة العربية السعودية، ط1، 2005.

59- قباوة، فخر الدين، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، دار الفكر، سوريا، ط1، 2003.

60- القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس، الاستغناء في أحكام الاستثناء، تحقيق، محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العملية، بيروت، ط1، 1986.

61- القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1982.

62- كاظم، إبراهيم كاظم، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1998.

63- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1998.

64- ابن كمال باشا، أسرار النحو، تحقيق أحمد حسن حامد، دار الفكر، ط2، 2002.

65- المؤدِّب، القاسم بن محمد بن سعيد، دقائق التصريف، تحقيق، حاتم صالح الضامن وآخرون، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط1، 1987.

66- مارتينيه، أندريه، وظيفية الألسن وديناميتها، ترجمة نادر سراج، دار المنتخب العربي، لبنان، ط1، 1996.

67- المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في حروف المعاني، تحقيق، أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د ط ، د ت.

68- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق، محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2001.

69- المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، لبنان، ط1، 2010.

70- المتوكل، أحمد، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، دار الكتاب الجديدة المتحدة، لبنان، ط2، 2010،.

71- ـــــــــــــــــــ، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006.

72- ـــــــــــــــــــ، الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الأمان، الرباط، ط1، 2003.

73- ـــــــــــــــــــ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1986.

74- ـــــــــــــــــــ، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1987، ص 23.

75- ـــــــــــــــــــ، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1985.

76- المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، لبنان، ط2، 1986.

77- المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق، فخر الدين قباوة، دار الكتب العليمة، لبنان، ط1، 1992.

78- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، د. ن ، القاهرة ، ط2، 1992.

79- أبو المكارم، علي، الجملة الفعلية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2007.

80- الملخ، حسن خميس، التداولية: ظلال المفهوم وآفاقه، عالم الكتب الحديث، إربد، 2015

81- ـــــــــــــــــــ، التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء – التحليل– التفسير، دار الشروق، عمان، ط1، 2002.

82- ـــــــــــــــــــ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007.

83- ـــــــــــــــــــ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان ط 1، 2001.

84- ـــــــــــــــــــ ، نظرية التعليل في النحو العربي، دار الشروق، عمان، ط1، 2000م.

85- ـــــــــــــــــــ ، تقنينات الإعراب، دار الكتب العلمية، إربد، ط1، 2015.

86- ـــــــــــــــــــ ، المحظورات النحوية: منازل الرؤية مسالك التطبيق، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2015.

87- ابن منظور، لسان العرب، اعتنى به بهاء أمين محمد عبد الوهاب، دار إحياء التراث العربي، ط3، 1999.

88- النجار، لطيفة إبراهيم، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية، دار البشير، عمان، د ط، 1993.

89- ابن هشام، جمال الدين بن عبد الله، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات الكتب العصرية، د ط، د ت.

90- ـــــــــــــــــــــ، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق، يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، لبنان، ط1، 1997.

91- ـــــــــــــــــــــ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د ط 2004.

92- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، تحقيق، أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، مصر، د ت، د ط.

***الرسائل الجامعية والدوريات:**

1. إستيتية، سمير شريف، الإعراب في العربية صوتيا ودلاليا بين القديم والحديث (مقاربة لسانية)، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية الرابعة والثلاثون، 2013.

2. بركات، إبراهيم إبراهيم، التعريف وأداته في اللغة العربية، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، عدد 26، ج1، 2000

3. ابن بري النحوي، شروط الحال وأقسامها وأحكامها، تحقيق حاتم صالح الضامن، فصلة من مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج 71، ج4.

4. بوجليع، صالح بن عبد الله، الكلمات المختلف في نوعها عند النحويين عرض وتقويم، مجلة العلوم العربية، عدد 28، 1343هـ.

5. بوقثار، عمر، ظاهرة الجنس (التذكير والتأنيث) مقاربة لسانية، مجلة الأثر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013.

6. الجبالي، حمدي، (أل) في الكلام العربي دراسة في اتجاهات الفكر النحوي العربي، مجلة جامعة الأزهر بغزة، العدد الأول، مج 7، 2004.

7. الحندود، درجات التعريف والتنكير في العربية، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج19، عدد، 31، رمضان، 1425.

8. مزوز، دليلة، رؤية وظيفية في المقولتين الاسمية والفعلية، حوليات المخبر، جامعة محمد خيضر – بسكرة، عدد1، 2013.

9. زين العابدين، بابكر النور، الحرف الجر الزائد والشبيه بالزائد دراسة نحوية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلة العلوم والثقافة، العدد9، مج،2، 2008.

10. أبو سرحان، عطية سليمان سالم، النصب على إضمار الفعل في العربية، جامعة آل البيت، 2005، رسالة ماجستير.

11. شارف، طاهر، المنحى الوظيفي في تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور "سورة البقرة نموذجا"، جامعة الجزائر ، 2006، رسالة دكتواره.

12. الشايب، فوزي، التوابع/ مقارنة لسانية، مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، مج 12، عدد 1، 1997.

13. الصرايرة، نوح عطا الله، التعريف والتنكير بين اللغويين والبلاغيين دراسة دلالية وظيفية (نماذج من السور المكية)، جامعة مؤتة، 2007، رسالة ماجستير.

14. أبو صعيليك، حامد علي، الإضافة في القرآن الكريم، جامعة اليرموك، 2004، جامعة اليرموك. رسالة دكتواره.

15. الطوبجي، طلال يحيى إبراهيم، الفاعل في ضوء الاستعمال القرآني، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، العراق، مجلد 16، عدد4، 2009.

16. عبد القادر، أمجد كامل، الدلالة في الجلمة الاسمية والفعلية بين عبد القاهر والمتقدمين، مجلة آداب البصرة، عدد 62، 2012.

17. عبد الله عياصرة، الاختصاص في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، جامعة آل البيت،2009، رسالة ماجستير.

18. عبد الله، محمود فؤاد، أثر ظاهرة التعريف والتنكير في السياق اللغوي، جامعة آل البيت، 1999، رسالة ماجستير.

19. عبد المجيد، أبو سعيد، اختلاف النحاة في قضايا الفاعل ودلالته وحلوله من خلال القرآن الكريم واللغة، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، مجلد 5، عدد1، 2009.

20. العظامات، حسين، فلسفة الفعل المبني للمجهول في العربية، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، الأردن، مجلد، 17، عدد، 7، 2011.

21. العمايرة، حليمة أحمد، أسلوب التمييز في العربية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، الرسالة، 266، الحولية 27، 2007م.

22. العمري، محمد بن حسن، البينية في الاستثناء قطعا ووصلا وأثرها في التأويل، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج 15، عدد 4، 2013.

23. غيوم، جان باترك، نظرية أقسام الكلام وبناؤها في العرف النحوي العربي، ترجمة، سام عمار، مجلة التعريب، جامعة دمشق، عدد12، 1996.

24. فؤاد، محمود، أثر ظاهرة التنكير والتعريف في السياق اللغوي، جامعة آل البيت، 1999، رسالة ماجستير.

25. محمد، عبد الفتاح، الفعل المبني للمجهول في اللغة العربية، مجلة جامعة مشق، مجلد 22، العدد1 +2، 2006.

26. الملخ، حسن خميس، المحظورات النحوية في اللغة العربية، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مجلد، 39، عدد،2، 2012.

27. ــــــــــــــــ، تعليم النحو العربي بين تقنينات الإعراب ووظائف الدلالة، مجلة جامعة الشارقة، المجلد 7، العدد 3، 2010.

28. يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد 20، المجلد 3، 1989.

***المراجع الإلكترونية:**

1- خويلد، محمد الأمين، تداولية الخطاب النحوي والإعراب من المستوى النحوي إلى المستوى التداولي، مقالة إلكترونية:

http://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/seminaires/archive/.

Abstract

Mhasneh. Mohammad Mahmoud. Functionalism in Grammatical Thought Of the Arabic Grammar. A Ph. D. Thesis. Yarmouk University. 2015. (The advisor Professor Hasan al-Malkh).

This dissertation aims at discovering functional features of the grammatical thought of the Arab grammarians in both theoretical and practical phases. The study consists of an introduction, four chapters, and conclusion. It deals with its four chapters with the following: the essentials of grammars, nominative, objective, and jussive cases. The understanding of Arab grammarians for the real function of these topics has been profoundly discussed according to the analytical descriptive approach. The modern functionalism of Jacobson and Haliday has been concentrated on to understand the implications of functionalism in Arabic grammar.

The study ended up with the following results:

1. the traditional Arabic grammar has been set on real characteristics of the present understanding of functionalism.
2. the traditional Arabic grammar only needs to read according to the new implications of functional analysis.
3. there is a lot implications in the Arabic grammar that can be added to the new understanding of functionalism.

Key words: Arabic grammar, functionalism, functional grammar.